

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة
طولكرم

إعداد

عبد الحكيم احمد حسن بواقنه

إشراف

د. جوليا دروير

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة بكلية

الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين

2014م

الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة
طولكرم

إعداد

عبد الحكيم أحمد حسن بواقته

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2014/5/21م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....
Julia Dero

1- د. جوليا دروير / مشرفاً ورئيساً

.....
.....

2- د. عماد اشتيه / متحناً خارجياً

.....
.....

3- د. فيصل زعنون / متحناً داخلياً

الإهداء

إلى من قال فيهما رب العزة في محكم كتابه: "وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا
كَمَا رَّبَّنَا إِذْ صَغُرْنَا" (الإسراء، 24/17)

أمي و أبي

إلى من قال عنها رب العزة في محكم كتابه: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ
أَنْزُوجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ"
(الروم 21/30)

زوجتي

إلى قرة عيني الذين قال فيهم رب العزة في كتابه الكريم: "وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا
مِنْ أَنْزُوجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا" (الفرقان، 74/25)

أطفالي

رنين، ونور، وأصيل

إلى الذين أحبهم في الله، لهم محبة في نفسي، ومكان في قلبي، وطيف في عيني من:

معلمي وأصدقائي وزملائي

أهدي هذه الدراسة.

الشكر والتقدير

يقول الله -تبارك وتعالى- في محكم التنزيل: "وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ" (لقمان، 12/31).

الحمد لله رب العالمين الذي له الشكر في الأولى والآخرة، الذي هدانا بالقرآن العظيم، والصلاة والسلام على الرسول الأمين الذي أخذ بأيدينا إلى الصراط القويم.

الشكر للدكتورة جوليا دروبر التي علمتني أولاً، وأشرفت عليّ ثانياً، وزودتني بكل مفيد، وأرشدتني، وصوبت لي وأمدتني بخبرتها وعلمها.

والشكر موصول لأساتذتي خلال مسيرتي التعليمية في الماجستير، د. ناصر الدين الشاعر، و د. إحسان الديك، و د. علي مصلح، و د. مريم الطل، و د. عدوية السوالمه، الذين أفادوني بعلمهم، وقدموا لي النصح والإرشاد.

وشكري مقدم لمديرة نادي الأسير في طولكرم حليلة ارميلات، وحماتي إلهام عليان، وزوجتي هبة زيدان، وشقيقتي سُهَيْر قعدان، اللواتي قدمنّ العون والمساعدة في توزيع الاستبانات، والإشراف على تعبئتها، واسترجاعها، وشكري لكل السيدات (عينة الدراسة) اللواتي ساهمنّ في إنجاح هذه الدراسة، من خلال تعبئة استبانة الدراسة، بموضوعية، وبصدر رحب.

وشكري مقدم للسيدات والسادة محكمي الاستبانة في جامعة النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت وجامعة القدس المفتوحة -طولكرم، والمعلم محمد أمارة الذي ساعدني في استخراج نتائج الدراسة وتحليلها، والمديرين خالد أبو سريس، وحاتم قب، والمعلم أحمد عواد الذين شاركوني مناقشة النتائج وتفسيرها، والمعلمين ناصر عيسى، ومصباح عويس، والمعلمة مژنة أبو شنب الذين ساعدوني في ترجمة مواد الدراسة الإنجليزية إلى العربية.

ولكل إنسان/ة خاننتني ذاكرتي ولم أذكره/ا وساهم/ت معي في إنجاز رسالتي وإنجاحها الشكر والتقدير والامتنان.

الباحث

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم.

أقرُّ بأنَّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنَّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثُما ورد، وأنَّ هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this theses, unless otherwise referenced, is the Researcher's own work , and has not been submitted elsewhere for any Other degree or qualification.

Student's Name

اسم الطالب

Signature

التوقيع

Date

التاريخ

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ت	الإهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	الإقرار
ح	فهرس المحتويات
د	فهرس الجداول
ز	فهرس الملاحق
س	الملخص
1	الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها
2	مقدمة
6	مشكلة الدراسة
7	أسئلة الدراسة
7	فرضيات الدراسة
8	أهداف الدراسة
9	أهمية الدراسة
10	حدود الدراسة
11	مصطلحات الدراسة
12	الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة
13	الأدب النظري
45	الدراسات السابقة
59	تعقيب على الدراسات السابقة
62	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
63	منهج الدراسة
63	مجتمع الدراسة
64	عينة الدراسة

الصفحة	الموضوع
65	أداة الدراسة
66	صدق الأداة
67	ثبات الأداة
67	إجراءات الدراسة
68	متغيرات الدراسة
69	المعالجات الإحصائية
70	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها
71	النتائج المتعلقة بسؤالي الدراسة ومناقشتها وتفسيرها
78	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها وتفسيرها
111	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
112	النتائج
116	التوصيات
120	المراجع العربية
129	المراجع الأجنبية
133	المراجع الإلكترونية
134	الملحقات
b	الملخص باللغة الانجليزية

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
64	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للتوزيع الجغرافي.	الجدول (1)
64	توزيع عينة الدراسة تبعاً لطبقات المجتمع.	الجدول (2)
67	معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالات الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة.	الجدول (3)
71	عدد الإجابات والنسبة المئوية للدرجتين (عالية، وعالية جداً) والحكم على الصعوبات لمجالات الاستبانة.	الجدول (4)
75	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم، مرتبة تنازلياً وفق المتوسط الحسابي.	الجدول (5)
78	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالات الفروق بين درجات الصعوبات لدى أفراد العينة تبعاً لمتغير العمر.	الجدول (6)
80	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالات الفروق بين درجات الصعوبات لدى أفراد العينة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.	الجدول (7)
82	المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاقتصادية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.	الجدول (8)
84	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالة الفروق في درجات الصعوبات لدى أفراد العينة تبعاً لمتغير طبيعة العمل.	الجدول (9)
86	المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاقتصادية تبعاً لمتغير طبيعة العمل.	الجدول (10)

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
86	المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية تبعاً لمتغير طبيعة العمل.	الجدول (11)
87	المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في المجال الكلي تبعاً لمتغير طبيعة العمل.	الجدول (12)
90	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالة الفروق في درجات الصعوبات لأفراد العينة تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة.	الجدول (13)
92	المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة.	الجدول (14)
95	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالة الفروق في درجات الصعوبات لأفراد العينة تبعاً لمتغير مكان السكن.	الجدول (15)
97	المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية تبعاً لمتغير مكان السكن.	الجدول (16)
100	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالة الفروق في درجات الصعوبات لأفراد العينة تبعاً لمتغير الدخل الشهري.	الجدول (17)
101	المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاقتصادية تبعاً لمتغير الدخل الشهري.	الجدول (18)
102	المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية تبعاً لمتغير الدخل الشهري.	الجدول (19)
102	المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات النفسية والصحية تبعاً لمتغير الدخل الشهري.	الجدول (20)

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
103	المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات بشكل عام تبعاً لمتغير الدخل الشهري.	الجدول (21)
105	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالة الفروق في درجات الصعوبات لأفراد العينة تبعاً لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة.	الجدول (22)
107	المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية تبعاً لعدد سنوات إدارة الأسرة.	الجدول (23)
108	المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات بشكل عام تبعاً لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة.	الجدول (24)

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
134	قائمة أسماء المحكمين	ملحق (1)
135	أداة الدراسة في صورتها النهائية	ملحق (2)

الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم

إعداد

عبد الحكيم احمد حسن بواقنه

إشراف

د. جوليا دروبر

الملخص

ناقشت هذه الدراسة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم من وجهة نظرها، وقد هدفت إلى الكشف عما إذا كانت هناك صعوبات اقتصادية، واجتماعية وتربوية، ونفسية وصحية تواجه هذه المرأة في محافظة طولكرم، كما هدفت إلى التعرف على درجة الصعوبات التي تواجهها، كما سعت الدراسة لبيان أثر متغيرات (العمر، والحالة الاجتماعية، وطبيعة العمل، وعدد أفراد الأسرة، ومكان السكن، والدخل الشهري، وعدد سنوات إدارة الأسرة) على درجة الصعوبات التي تواجهها. وتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم وعددهن (2390) امرأة، اختيرت منهن عينة طبقية عشوائية وتكونت من (250) امرأة، أي ما يقارب (10%) من مجتمع الدراسة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعتها. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة بالاعتماد على الأدب النظري والدراسات ذات الصلة، وتم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على لجنة من المحكمين، وتم استخراج معامل الثبات لمجالات الاستبانة بواسطة معادلة كرونباخ ألفا، حيث بلغ معامل الثبات الكلي لمجالات الاستبانة (95%) وتم تحليل البيانات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال اختبار كروسكال واليس، واختبار مان وتني.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: وجود صعوبات اقتصادية، واجتماعية وتربوية، ونفسية وصحية تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم، وقد ظهرت الصعوبات الاقتصادية بشكل جليّ وملفت للنظر حيث بلغ مجموع الإجابات على هذا المجال بالدرجتين (عالية وعالية جداً) (64.34 %)، في حين

ظهرت الصعوبات الاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية بشكل طبيعي وعادي وغير ملفت للنظر حيث تراوح مجموع الإجابات على هذين المجال بالدرجتين (عالية وعالية جداً) بين (40.43%) و (50.43%) من وجهة نظر عينة الدراسة.

ثانياً: درجة الصعوبات الكلية لجميع مجالات الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة متوسطة، ودرجة الصعوبات الاقتصادية عالية، ودرجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية متوسطة.

ثالثاً: وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم في جميع مجالات الصعوبات تعزى لمتغير الدخل الشهري لصالح أقل من (1000) شيقل مقابل (1000-3000) شيقل وأكثر من (3000) شيقل. وفي مجال الصعوبات الاقتصادية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية لصالح زوجات الأسرى مقابل المطلقات والمنفصلات والأرامل، ولمتغير طبيعة العمل لصالح الوظيفة الدائمة مقابل العمل الخاص والأجرة المتقطعة وبلا عمل، ولصالح العمل الخاص مقابل الأجرة المتقطعة وبلا عمل، ولصالح الأجرة المتقطعة مقابل بلا عمل. وفي مجال الصعوبات الاجتماعية والتربوية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة لصالح أقل من (3) أفراد مقابل (3-6) أفراد، ولمتغير مكان السكن لصالح الريف مقابل الحضر، ولمتغير طبيعة العمل لصالح الوظيفة الدائمة مقابل العمل الخاص والأجرة المتقطعة وبلا عمل، ولصالح العمل الخاص مقابل الأجرة المتقطعة وبلا عمل، ولصالح الأجرة المتقطعة مقابل بلا عمل، ولصالح سنوات إدارة الأسرة لصالح (2-5) سنوات مقابل أكثر من (5) سنوات. وفي المجال الكلي للصعوبات تعزى لمتغير طبيعة العمل لصالح الوظيفة الدائمة مقابل العمل الخاص والأجرة المتقطعة وبلا عمل، ولصالح العمل الخاص مقابل الأجرة المتقطعة وبلا عمل، ولصالح الأجرة المتقطعة مقابل بلا عمل، ولصالح سنوات إدارة الأسرة لصالح (2-5) سنوات مقابل أكثر من (5) سنوات.

رابعاً: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم في جميع مجالات

الصعوبات تعزى لمتغير العمر، ولمتغير الدخل الشهري بين (1000-3000) شيقل وأكثر من (3000) شيقل، وفي مجال الصعوبات الاقتصادية تعزى لمتغيرات عدد أفراد الأسرة، ومكان السكن، وعدد سنوات إدارة الأسرة، والحالة الاجتماعية لدى المطلقات والمنفصلات والأرامل، وفي مجال الصعوبات الاجتماعية والتربوية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة بين (3) أفراد وأكثر من (6) أفراد، وبين (3-6) أفراد وأكثر من (6) أفراد، ومكان السكن بين الحضر والمخيم، وبين الريف والمخيم، وعدد سنوات إدارة الأسرة بين أقل من سنتين مقابل (2-5) سنوات، وأكثر من (5) سنوات، وفي مجال الصعوبات النفسية والصحية تعزى لمتغيرات الحالة الاجتماعية، وطبيعة العمل، وعدد أفراد الأسرة، ومكان السكن وعدد سنوات إدارة الأسرة، وفي المجال الكلي للصعوبات تعزى لمتغيرات الحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، ومكان السكن.

وبناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أوصى الباحث بتوصيات تفصيلها في الفصل

الخامس وملخصها:

الاهتمام بشكل أكبر بفئة النساء اللواتي يدرن أسراً من الناحية الاقتصادية والعمل على تخفيف حدة الصعوبات الاقتصادية التي تواجههن، والعمل على معالجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية، والنفسية الصحية التي تواجههن، وتوجيه الباحثين نحو إجراء دراسات مشابهة في محافظات فلسطينية أخرى، وفحص أثر متغيرات أخرى على درجة الصعوبات التي تواجههن كالمؤهل العلمي، ونوع السكن، والحالة الاجتماعية كالعزباء، وزوجة المعاق، وزوجة المريض، وإجراء دراسات فلسطينية تتناول الطرق والآليات التي تساعد النساء اللواتي يدرن أسراً في مواجهة الصعوبات التي تعترض حياتهن.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أسئلة الدراسة
- فرضيات الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- حدود الدراسة
- مصطلحات الدراسة

الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهميتها

مقدمة

خلق الله - سبحانه وتعالى - البشر من ذكر وأنثى، وجعل الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا، وبين أن الإنسان الأكرم عنده هو أتقاهم، سواء أكان ذكراً أم أنثى، حيث قال تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (الحجرات، 13/49)، وبين أن الحكمة من خلقهم عبادته، حيث قال تعالى: "وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ" (الذاريات، 56/51)، ثم بين أن الحكمة من خلق حواء من ضلع آدم - عليه السلام - جعل أزواج له ولذريته من الرجال ليسكنوا إليهن.

وجعل العلاقة بين الأزواج قائمة على المودة والرحمة، حيث قال تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ" (الروم، 21/30)

كما أن الله - سبحانه وتعالى - أعطى الرجل والمرأة أدواراً ليكمل كل منهما الآخر، ومنحهما صفات تتفق والأدوار الرئيسية المنوطة بهما في الدنيا، فوهب الرجل قوة البنية التي تؤهله لتحمل الصعاب في العمل خارج البيت للإنفاق على أسرته، فجعل القوامة له، وهي قوامة تكليف وليست قوامة تشريف كما يظن البعض، وخص المرأة بصفات تناسب دورها الرئيس في البيت وما يرتبط به من حمل وولادة وتربية للأبناء واهتمام بتنشئتهم، ولم يكلفها بمسألة الإنفاق شيئاً، ولم يطلب منها العمل، فهي معززة مكرمة، تقوم بالمهام التي خلقت من أجلها في بيت زوجها، وجعل لها حقاً في النفقة على زوجها، حيث قال تعالى: "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَاتِنَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ..." (النساء، 34/4)

وقد يحدث أمر يؤدي إلى فقدان المرأة للمعيل المنفق كطلاق أو انفصال أو موت، أو أسر الزوج، وقد يترك للمرأة أبناء فتصبح مسئولة عنهم، وتصبح مجبرة على إدارة هذه الأسرة التي فقدت

المعيل الذي كان يتولى شؤونها في شتى المجالات، وعليها أن تواجه هذا الأمر الصعب بمفردها أو بمساعدة بسيطة من أسرتها أو أسرة زوجها.

وظاهرة المرأة المعيلة ليست جديدة في المجتمعات الإنسانية، فقد خبر الوجود البشري حالات من بقاء المرأة بمفردها وإدارتها لعائلتها ولنفسها، ولكن اتساع الظاهرة في عصرنا الحالي جعل المعنيين بشئون المرأة يشيرون إلى أزمة جديدة عاصفة بالمجتمع الإنساني؛ لآثارها السلبية ليس على سعيد المرأة والأسرة بل المجتمع ككل. (rafed. net)

وقد تواجه المرأة التي تدير أسرة جملة من الصعوبات، وعلى رأسها الصعوبات الاقتصادية، المتمثلة بحاجتها إلى المال الكافي للإنفاق على الأسرة، وتلبية حاجات الأبناء المتعددة، ويكون هذا الأمر معضلة إذا كانت الأم بلا مال أو وظيفة أو عمل حيث تفتقر إلى المال الكافي لسد حاجات الأسرة.

وقد تواجه صعوبات اجتماعية وتربوية، ومنها على سبيل المثال النظرة السلبية من أفراد المجتمع، وقلة الدعم الاجتماعي، والعزلة، وضعف علاقاتها الاجتماعية وغيرها، وقد تواجه هذه المرأة الاضطهاد والاستغلال والتمييز من قبل المجتمع الذي يحيط بها. كما أنها أصبحت مسئولة عن تعليم أبنائها، وتوجيههم، وتربية الأبناء من جميع الجوانب، والمشكلة تكون كبيرة عندما يكون الأبناء من النوع المتمرد الذي يستغل فرصة غياب الأب لينفرد برأيه ويسير على هواه.

وقد تواجه صعوبات نفسية وصحية، تترك ظلالها عليها، فقد أصبحت وحيدة، بلا أنيس وداعم ومساند لها ومخفف عنها، فنتراكم عليها الهموم والأحزان، وقد تختفي الأفراح، وتشعر بالكبت والضيق، وقد يؤدي ذلك إلى صعوبات صحية تعاني منها المرأة التي تدير أسرة، كآلام الرأس والجسم، والأمراض المزمنة، وغيرها.

وقد تناولت كثير من الدراسات المشكلات المتعددة التي تعاني منها المرأة المعيلة التي تدير أسرة في بلدان متعددة في العالم، حيث ذهبت دراسة ستاتين (Staten, 1998) عندما قارنت بين الأسر العادية والأسر التي تعولها نساء إلى أن هناك فروقاً بين هذين النوعين من الأسر في

مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالإضافة إلى كثرة المشكلات التي تعاني منها الأسر التي تعولها النساء.

كما أكدت نتائج دراسة القاضي (2002) على أن المرأة المعيلة المطلقة أو الأرملة، تعاني من مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتي لها تأثيراتها السلبية على أبنائها أيضاً.

وأشارت عبد الجواد (2009) إلى أن المرأة المعيلة تعاني من انخفاض مستوى الوعي لوقاية أبنائها من الأمراض إلى جانب التدهور في صحتها.

وتعكس تلك الضغوط والمشكلات على الأداء الاقتصادي حيث تضطر للبحث عن مساعدة المؤسسات الاجتماعية وتنفق دخلها بالكامل على أسرته، وكذلك على الأداء التعليمي، وعلى الأداء الصحي حيث صعوبة متابعة الأبناء، والعجز عن توفير الرعاية الصحية لأسرتها وعدم القدرة على شراء الغذاء الصحي المناسب. (عبد الحكيم، 2006)

وتعاني المرأة المعيلة في المجتمع المصري العديد من المشكلات المتعلقة بالتعليم والصحة ومشاركتها في مواقع اتخاذ القرار ومشكلة الفقر والعنف وكذلك مشكلة عدم وعي المرأة بحقوقها وقدراتها وإدراكها لمهاراتها، كما تفتقد إلى الكثير من المهارات، وخاصة المهارات الحياتية. (محمود، 1997)

وبالنظر إلى المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، وهو المجتمع الذي عانى وما زال يعاني الكثير من الصعوبات التي كان الاحتلال سببها الرئيس، بما يحمل من ظلم وتضييق وحصار وقتل واغتيالات وإبعاد واعتقالات، ومخططات متلاحقة لكسر شوكة أبنائه، وإضعاف بنيته وقوته، وإبقائه تبعاً لسياساته، وهذه الصعوبات تترك ظلالها على المجتمع الفلسطيني، بأفراده وأسرته ومؤسساته، وغالباً ما يكون المتضرر الأول الإنسان الفلسطيني ذكراً كان أو أنثى.

والمرأة الفلسطينية كان لها النصيب الأكبر من هذه الصعوبات، حيث أن هناك الكثير من النساء الفلسطينيات اللواتي فقدن أزواجهن وأصبحن أرملة، بسبب الانتفاضات المتكررة التي أودت بالكثير من الرجال الذين سقطوا شهداء في المظاهرات والاشتباكات، وهناك الكثير من النساء

اللواتي انفصلنَ أو طُلِقنَ بسبب كثرة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية نتيجة الاحتلال، بما يفرضه من تضيق اقتصادي على حياة الإنسان الفلسطيني، والذي ينعكس على الحياة الاجتماعية ويسبب الكثير من المشكلات، كما أن هناك الكثير من النساء الفلسطينيات اللواتي فقدن أزواجهن بسبب الاعتقالات والسجن، حيث يمضي بعضهم فترات حكم طويلة في السجون.

وقد أدى ذلك إلى إيجاد الكثير من الأسر الفلسطينية، التي تتولى إدارتها ورئاستها وإعالتها امرأة، كما أن ذلك فرض على المرأة الفلسطينية وضعا لا تحسد عليه، فهي سواء كانت أرملة، أو منفصلة أو مطلقة، أو زوجة أسير، مجبرة على أن تتولى مهمة الرجل في إدارة الأسرة، وعليها بمفردها أو بدعم بسيط ممن يحيطون بها، أن تتولى رئاسة وإعالة الأسرة التي تديرها، وهي مهمة ليست بالبسيطة، بل تحتاج إلى قوة وجلد ودرجة احتمال عالية، ومهما كانت هذه المرأة قوية لا بد وأن تواجه الكثير من الصعوبات في حياتها اليومية.

وعليه، وبناء على ما تم ذكره من صعوبات ومشكلات تواجه المرأة التي تدير أسرة والتي تناولتها دراسات متعددة، وبسبب كثرة النساء اللواتي يدرن أسراً في المجتمع الفلسطيني، لما له من خصوصية متعلقة بوضعه الاستثنائي تحت الاحتلال، ونظراً لعدم وجود دراسات فلسطينية تناولت الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة وتترأسها وتعملها، إضافة إلى رغبة الباحث بأن تكون دراسته واقعية، ونابعة من قضايا المجتمع الذي يحيط به، والذي يحس بمشكلاته، أملاً منه أن يستفاد منها في بحوث أخرى تتناول قضايا هذه الفئة من جوانب أخرى.

تأتي هذه الدراسة في سياق الدراسات الاجتماعية الفلسطينية الخاصة بالمرأة لبحث الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم من وجهة نظرها، وتحديد درجة تلك الصعوبات، وذلك بهدف الوقوف على الصعوبات والمشكلات التي تواجهها المرأة الفلسطينية، على أمل تقديم الحلول لمشكلاتها، ومساندتها ودعمها من قِبَل الجهات المختصة.

مشكلة الدراسة

تعصف بالعالم اليوم الكثير من المشكلات التي تواجه المجتمعات برمتها؛ لأسباب متنوعة ومتعددة، ولا شك أن الأسر التي تشكل نواة المجتمع هي المتضرر الأول مما يعصف بالعالم من مشكلات، فعندما تقع بعض الأحداث السياسية التي تؤثر على الجانب الاقتصادي في بلد ما فإن تدهور الوضع الاقتصادي ينقلب على رب الأسرة الذي يعيها وبالتالي على الأسرة برمتها، وخصوصاً عندما يكون مدير الأسرة ورئيسها امرأة بلا عمل أو مصدر للدخل.

والمرأة الفلسطينية هي المتضرر الأكبر من كل ضربة توجه إلى الأسرة، فالتضييق الاقتصادي على الأسرة يؤثر على نفسية الرجل؛ مما يدفعه إلى العنف ضد أفراد الأسرة مما يؤدي إلى الطلاق أو الانفصال، والمرأة ستكون المتضرر الأول من ذلك حيث ستعاني الكثير من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية.

إن سياسة القتل والاعتقالات التي ينتهجها الاحتلال، تزيد من نسبة النساء الأرمال اللواتي تركن بلا مدير للأسرة، فتضطر الأرملة إلى تحمل أعباء هذه المسؤولية بمفردها، وهو عبء يضاف إلى أعباء القيام بشئون الأسرة، وكل هذه الأعباء قديمها وجديدها تضع أمامها جملة من الصعوبات التي صار مقدر عليها مواجهتها وتحملها.

كما أن الاعتقال والسجن للرجال المقاومين للاحتلال، يضيف مجموعة أخرى من النساء اللواتي تركن دون مدير للأسرة، فتضطر زوجة الأسير إلى تولي مهام إدارة الأسرة، وقد تعاني خلال مسيرتها الجديدة صعوبات ومشكلات متنوعة؛ بسبب غياب الزوج وتحملها لأعباء إدارة الأسرة، بما فيها من متاعب ومشاق.

وقد وجد الباحث أن تناول الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة ضروري؛ بسبب تنامي ظاهرة المرأة التي تدير أسرة في مجتمعنا الفلسطيني، بسبب صراعه مع الاحتلال والذي ترك لنا الكثير من الأسر التي تديرها نساء بسبب غياب الرجل لأسباب عرضت سابقاً، وذلك بهدف الكشف عما إذا كانت المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة تواجه صعوبات كغيرها في العالم العربي والغربي، إضافة إلى معرفة درجة الصعوبات التي تواجه هذه الفئة من أجل تفسيرها ووضع

التوصيات لعلها تصل إلى المسؤولين والوزارات والجمعيات التي تعنى بالمرأة لتقوم بدورها في التخفيف من آثارها على المرأة حتى لا تكون عرضة للضياع والانحراف والأمراض النفسية والصحية، فنخسر بذلك فئة من المجتمع تسهم في نموه وتطوره، وحتى يتم توجيه الجهود المجتمعية كافة من أجل مساندة هذه الفئة ودعمها بالشكل المناسب.

لذا يرى الباحث أن الحاجة أصبحت ملحة جداً لإجراء مثل هذه الدراسة والتي جاءت لتجيب عن أسئلة الدراسة الآتية:

أسئلة الدراسة

1. هل هناك صعوبات اقتصادية، واجتماعية وتربوية، ونفسية وصحية، تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم؟
2. ما درجة الصعوبات الاقتصادية، والاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم من وجهة نظرها؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغيرات العمر، والحالة الاجتماعية، وطبيعة العمل، وعدد أفراد الأسرة، ومكان السكن، والدخل الشهري، وعدد سنوات إدارة الأسرة؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة عن السؤال الثالث اشتق الباحث الفرضيات الصفرية الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير العمر.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير طبيعة العمل.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير مكان السكن.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير الدخل الشهري.
7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة.

أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. الكشف عما إذا كانت هناك صعوبات اقتصادية، واجتماعية وتربوية، ونفسية وصحية تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم من وجهة نظرها.

2. التعرف إلى درجة الصعوبات الاقتصادية، والاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم.
3. تحديد أثر متغيرات (العمر، والحالة الاجتماعية، وطبيعة العمل، وعدد أفراد الأسرة، ومكان السكن، والدخل الشهري، وعدد سنوات إدارة الأسرة) على درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم.
4. اقتراح بعض التصورات والتوصيات بناء على نتائج الدراسة، والتي يمكن من خلالها معالجة الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة أو الحد منها.

أهمية الدراسة

نظراً للوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه الشعب الفلسطيني الناتج عن الحصار المتعمد من قبل الاحتلال للتضييق عليه، من خلال سياسة القتل والاعتقالات وزج المناضلين في السجون، ووضع العراقيين أمام من يعملون في الداخل، وحجز الأموال لخلق الفوضى في صفوف الموظفين، إضافة إلى البعد عن تعاليم ديننا الحنيف، والتفكك الأسري، وكثرة الطلاق، والتحايل على حقوق المطلقة، إضافة إلى ارتفاع نسبة النساء اللواتي يدرن أسرة مع التغيرات الاجتماعية المضطربة. كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى بروز الكثير من المشكلات الاجتماعية التي كان المتضرر الأول منها المرأة التي وجدت نفسها سواء بسبب الطلاق أو الترملة أو غياب الزوج مسئولة عن إدارة شؤون الأسرة في جميع شؤونها، وبدأت تعاني من كثير من الصعوبات ذات الأشكال المتعددة التي أثقلت كاهلها.

ومن هنا فإن أهمية الدراسة تكمن في البحث في الظروف التي تعيشها هذه الفئة من النساء لمعرفة هل هناك صعوبات تواجههن، ومعرفة درجتها، وبيان أثر مجموعة من المتغيرات عليها، والتعرف إلى أسبابها، ومحاولة وضع التوصيات والمقترحات للحد منها من خلال مخاطبة المسؤولين وأصحاب القرار ليقوموا بواجبهم تجاه هذه الفئة التي تحتاج الدعم والمساندة.

كما تكمن أهمية الدراسة في حداثتها، حيث أن هذه الدراسة هي الأولى -حسب علم الباحث- في محافظة طولكرم، والتي تبحث في موضوع اجتماعي يتعلق بالصعوبات التي تواجه المرأة

الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم، ودرجتها، والمتغيرات المؤثرة فيها، أي أن هناك إفادة علمية لهذه الدراسة بما سنتريه لمكتبة دراسات علم الاجتماع المتعلقة بالمرأة ومشكلاتها.

كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة وتوصياتها وتعميم نتائجها على المحافظات الأخرى المشابهة لمجتمع الدراسة في موضوع الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة؛ نظراً لتشابه الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في كل محافظات.

وللدراسة أهمية في تحفيز باحثي علم الاجتماع المتخصصين بقضايا المرأة ومشكلاتها، للقيام بدراسات مشابهة تتناول المرأة التي تدير أسرة، من جوانب أخرى، أو من خلال إجراء الدراسة المتعلقة بالصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظات فلسطينية أخرى.

حدود الدراسة

خضعت الدراسة لعدة حدود وهي:

الحد الزمني: تم تطبيق الجانب الميداني لهذه الدراسة خلال الفترة 2014/2013 على النساء الفلسطينيات اللواتي يدرن أسر في محافظة طولكرم من عام ألفين إلى عام ألفين وثلاثة عشر.

الحد المكاني: طبقت هذه الدراسة في محافظة طولكرم، ومخيمي نور شمس وطولكرم، وبعض ضواحيها وقراها.

الحد البشري: طبقت هذه الدراسة على النساء الفلسطينيات اللواتي فقدن المعيل لأسرهن بسبب طلاق، أو انفصال، أو ترميل، أو أسر، واللواتي يدرن أسرة مكونة من مجموعة من الأفراد ضمن الأماكن المذكورة أعلاه.

الحد الإجرائي: تتحدد نتائج الدراسة بما وفرته من شروط فيما يتعلق باختيار العينة وحجمها، وأداة الدراسة من حيث صدقها وثباتها وفاعلية فقراتها ومجالاتها، كما تتحدد النتائج بالطريقة التي تم تطبيق الأداة بموجبها، وكذلك لطبيعة التحليل الإحصائي المستخدم في تحليل نتائجها للإجابة عن تساؤلاتها.

مصطلحات الدراسة إجرائياً

الصعوبات:

هي المشكلات والعقبات والمشقات التي تواجهها المرأة التي تدير أسرة خلال ممارستها أدوارها القيادية داخل الأسرة، في غياب الأب، وتنقسم في هذه الدراسة إلى صعوبات اقتصادية، واجتماعية وتربوية، ونفسية وصحية.

إدارة الأسرة:

عملية تسيير شؤون الأسرة، وتوفير متطلباتها، الاقتصادية، من مسكن وملبس ومأكل ومشرب، والقيام على تربية الأبناء، وتوجيههم، وتعليمهم، وحمايتهم، والقيام بالأدوار التي يقوم بها الأب.

محافظة طولكرم: "هي واحدة من المحافظات الفلسطينية، وتقع في الضفة الغربية شمال غرب البلاد، ومركز المحافظة مدينة طولكرم" (ويكيبيديا Wikipedia)

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

ثانياً: الدراسات السابقة

ثالثاً: تعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

يتعرض الباحث في هذا الفصل إلى الأدب النظري الذي يخدم الدراسة من جوانب متعددة، والذي يتمثل بكل ما يرتبط بالدراسة من موضوعات ذات صلة بالموضوع الرئيس، حيث يتدرج من مجموعة من المصطلحات والمفاهيم والتعريفات، إلى أسباب إدارة المرأة للأسرة، ثم ينطلق إلى الموضوع الأساسي المتعلق بالصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة بسبب طلاق أو انفصال أو ترميل أو أسر الزوج، والمرأة المعيلة التي تدير أسرة بشكل عام، كما يقدم عرضاً لعدد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة، أو تناولت فكرة خاصة بهذا الموضوع ويختم الباحث الفصل بتعقيب على الدراسات السابقة.

الأدب النظري

مصطلحات ومفاهيم وتعريفات مرتبطة بالدراسة

الصعوبات: المشاكل والمعوقات التي تعيق من التطور الإداري للمرأة في عملها أو في دخولها إلى الحياة العملية، وهي إما أسرية، أو اجتماعية، أو إدارية، أو سياسية، أو قانونية. (جبر، 2005).

وهي "كل ما يعيق ويعرقل تحقيق هدف معين، ويتطلب اجتيازه جهداً فردياً أو جماعياً مباشراً، أو غير مباشر". (إبراهيم، 1977، ص20)

المشكلات: مسائل أو إعاقات يمكن أن تسبب للفرد القلق أو فقدان الثقة بالنفس، وإحداث معوقات في أسلوب حياته تقف حائلاً دون تكيفه مع المتغيرات التي تواجهه. وهي مواقف تؤثر في عدد من الأفراد بحيث يعتقدون أو يعتقد الأعضاء الآخرون في المجتمع أن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات والمساوئ. وهي معوقات تواجه الفرد وتؤثر على أدائه. (العتيبي، 2008)

الأسرة: الأسرة لغة: "الدرع الحصينة، وأسرة الرجل عشيرته ورهطه الأذنون لأنه ينقوى بهم". (ابن منظور، مادة أسر 20/4)

الأسرة اصطلاحاً: الوحدة الأساسية في بناء المجتمع، وتعد من أقوى أنساقه، وتتكون الأسرة من مجموعة من الأنساق الفرعية، والتي تتفاعل وتتكامل فيما بينها لتحقيق الحياة الأسرية. (علي والعلمي، 2009)

وهي "شخص أو مجموعة من شخصين أو أكثر، مع علاقة عائلية أو من دونها ويعيشون في نفس الوحدة السكنية، ويتشاركون في الوجبات الغذائية ويقومون باستعدادات مشتركة من أجل الطعام وضروريات الحياة الأخرى". (عبدو، 2006، ص13)

وهي "بناء اجتماعي يتكون من أدوار اجتماعية مرتبة على أساس النوع والعمر والمكانة أساسها دور كل من الزوج والزوجة والذين يشتركان في مكان إقامة واحد ونشاطات اجتماعية اقتصادية مكملة لبعضها البعض ومن خلال العلاقة الجنسية المعترف بها شرعياً ينبج الزوجان أطفالاً تقوم الأسرة برعايتهم وحمايتهم وتزويدهم بحاجاتهم المختلفة". (العثمان، 1999، ص187) وهي مؤسسة اجتماعية تقوم بدور الوسيط الأهم بين الأفراد والمجتمع. (بركات، 1984) وهي صورة مصغرة عن المجتمع. (شرابي، 1975)

رب الأسرة: "الشخص الذي يعيش عادة مع الأسرة ويعتبر رب الأسرة من جانب أعضائها الآخرين وهذا الشخص رجلاً كان أو امرأة غالباً ما يكون صانع القرار الرئيسي والمسئول عن الدعم المالي والرفاه الاقتصادي للأسرة". (عبدو، 2006، ص13)

المشكلات الاجتماعية: هي مواقف معينة تستوجب التصحيح، أو ظروف معينة لها تأثيرها على الناس بحيث يخشى المجتمع على تهديد كيانه ونظمه منها، وفي نفس الوقت عبارة عن المشكلات الفردية والجماعية المتكررة التي تؤثر على أعداد كبيرة أو نسب عالية من سكان المجتمع. (عبد المجيد، 2005)

وهي "طريقة للتصرف توصف أو تشخص من قبل عدد كبير من الناس أنها تنتهك معياراً أو أكثر من المعايير المقبولة ولها جانبان أحدهما ذاتي يتعلق بالفرد، والآخر موضوعي يتعلق بالمجتمع". (Merton & Nisbet, 1971, p2,p607)

الآثار الجسمية: كافة المتاعب الجسمية والضغطات التي يتعرض لها الفرد بما في ذلك الصداع وضغط الدم وآلام المفاصل وسقوط الشعر. (عبد المنعم، 2009)

الآثار النفسية: كافة المتاعب النفسية والضغط التي يتعرض لها الفرد بما في ذلك العصبية الزائدة والشعور بالضيق والقلق والتوتر النفسي والسرطان وعدم القدرة على التركيز والخوف من المستقبل. (عبد المنعم، 2009)

محافظة طولكرم

تقع مدينة طولكرم- مركز المحافظة- في الجزء الشرقي من السهل الساحلي لفلسطين وعند التقاء دائرة عرض (32.19) شمالاً، وخط طول (35.1)، وتبعد نحو (15) كيلومتراً عن ساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث يلتقي السهل بأقدام الجبال (جبال نابلس) وتبلغ مساحة المحافظة (246) كيلومتراً مربعاً من عام (2010) أي حوالي (4.4%) من إجمالي مساحة أراضي الضفة الغربية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

تضم محافظة طولكرم (35) تجمعاً مصنفة إلى الحضر، والريف، والمخيم:

الحضر: "هو كل تجمع يبلغ عدد سكانه (10,000) نسمة أو أكثر، وجميع مراكز المحافظات بغض النظر عن حجمها، وجميع التجمعات التي يبلغ عدد سكانها ما بين (4,000 - 9,999) نسمة شريطة أن تتوفر فيها أربعة عناصر من العناصر التالية على الأقل: (شبكة كهرباء عامة وشبكة مياه عامة ومكتب بريد ومركز صحي بدوام كامل لطبيب طيلة أيام الأسبوع ومدرسة ثانوية تمنح شهادة الثانوية العامة)". (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

الريف: "هو كل تجمع يقل عدد سكانه عن (4000) نسمة، وكل تجمع يبلغ عدد سكانه ما بين (4,000 - 9,999) دون أن تتوفر فيه العناصر الأربعة من الخدمات المتوفرة في الحضر". (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

المخيم: "هو كافة التجمعات التي يطلق عليها اسم مخيم، ويدار من قبل وكالة الغوث الدولية". (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

أشارت نتائج التعداد السكاني (2007) إلى أن مجموع سكان الحضر الكلي في محافظة طولكرم (106.185) فرداً، منهم (53.678) ذكراً، و(52.507) أنثى. كما بلغ مجموع سكان الريف الكلي (34.683) فرداً، منهم (17.561) ذكراً، و(17.122) أنثى. كما بلغ مجموع سكان المخيمين (17.120) فرداً، منهم (8.567) ذكراً، و(8.553) أنثى. وبذلك بلغ عدد سكان المحافظة (157.988) فرداً، منهم (79.806) ذكراً، و(78.182) أنثى. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

أشارت النتائج النهائية على أن عدد السكان الكلي في محافظة طولكرم منتصف ليلة (12/1-11/31) بلغ (157.988) فرداً، منهم (79.806) ذكراً، و(78.182) أنثى، حيث بلغت نسبة الجنس (102.1) ذكراً لكل (100) أنثى، وتشير الإحصائيات إلى أن من تم عددهم فعلاً في محافظة طولكرم (156.792) فرداً بنسبة (99.2%)، وقد بلغ تعداد سكان المحافظة في تعداد (1997) (129.030) فرداً وهذا يشير إلى أن التغير في عدد السكان بين تعداد (1997) و(2007) بلغ في محافظة طولكرم (21.5%). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

وقد قدر عدد السكان في محافظة طولكرم في منتصف عام (2011) بـ (168.973) فرداً، منهم (85.332) ذكراً، و (83.641) أنثى. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

وقدر عدد سكان محافظة طولكرم عام (1997) بـ (127.341) فرداً، وفي عام (2007) بـ (156.566) فرداً، وفي عام (2008) بـ (159.594) فرداً، وفي عام (2009) بـ (162.668) فرداً، وفي عام (2010) بـ (165.791) فرداً، وفي عام (2011) بـ (168.973) فرداً. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011). وكان آخر تقدير لعدد سكان المحافظة عام (2012) حيث بلغ عدد السكان (172.224) فرداً. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012)

ويبلغ عدد الأسر حسب جنس رب الأسرة في المحافظة (29.708)، (26.547) أسرة رب الأسرة فيها ذكر، و (3.661) أسرة رب الأسرة فيها أنثى. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

أسباب إدارة المرأة للأسرة

أسباب إدارة المرأة للأسرة كثيرة ومتعددة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الطلاق، والانفصال، والترمل، وهجر الزوجات، وهجرة الأزواج، وأسُرُّ الأزواج، وتعدد الزوجات، وإعاقات الأزواج، ومرضهم، وسفر الأزواج إلى مكان غير معلوم وانقطاع أخبارهم.

ويعرض الباحث هنا الأسباب المؤدية إلى وجود أسر تديرها نساء والمرتبطة بدراسته، والمتمثلة بالطلاق، والانفصال، والترمل، وأسر الزوج؛ وذلك لأن دراسته تشمل الأصناف السابقة فقط.

1- الطلاق:

إن ظاهرة الطلاق أصبحت منتشرة، وآخذة في الامتداد لتطال جميع أنحاء فلسطين، وإذا كان للطلاق من مزايا لأحد الزوجين، وذلك في حال حل الرابطة الزوجية بينهما إذا أصابها خلل كبير لا يمكن إصلاحه، وباعتباره أحياناً وسيلة للخروج من مأزق الأزمات الحادة التي تجعل الاستمرار في الحياة الزوجية مستحيلاً. إلا إنه يظل أبغض الحلال إلى الله تعالى، فالطلاق له مخاطره وانعكاساته السلبية ودوره في هدم أواصر المجتمع، وفي إلحاق الضرر البالغ بمكانة المرأة وأسرته ويعرضها وأسرته للمشاكل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية. (عياش، 2004)

تعريف الطلاق:

الطلاق في اللغة: "من أطلق الأسير خلاه، والطلاق: الأسير الذي أطلق عنه إيساره وخرى سبيله، و(طَلَّقَ) امرأته (تَطْلِيقاً)، (وطلَّقت) هي (تطلَّق) بالضم (طلاقاً) فهي (طالق، وطلالقة) أيضاً". (الرازي، 1990، ص396)

الطلاق في الفقه: "رفع قيد الزواج الصحيح في الحال أو المآل بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كناية، وهو إنهاء شرعي أو قانوني للعلاقة الزوجية القائمة بين الزوجين". (عبد المنعم، 2009، ص334)

الطلاق اجتماعياً: هو أحد مظاهر التفكك الأسري، وهو إعلان لفشل التوافق وانهيار الحياة الزوجية. (علي والعلمي، 2009)

وهو "انفصام رابطة الزواج عن طريق ترتيبات نظامية يضعها المجتمع في الغالب استناداً إلى أسس دينية سائدة". (جبارة، 1986، ص154)

تعريف المطلقة: تُعرّف المرأة المطلقة بأنها: "تلك المرأة التي انتهت علاقة زواجها بموجب إصدار أو إعلان قانوني ببطان هذه الرابطة بينها وبين زوجها، بمعنى رفع قيد النكاح في الحال أو المآل". (شليبي، 1990، ص13)

وتعرف على أنها المرأة التي تم فسخ عقد زواجها الشرعي لأي سبب من الأسباب. (الإبراهيم، 2007).

حكم الطلاق:

الطلاق مشروع، وانفق على أصل مشروعيته من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. فمن القرآن قوله تعالى: "الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ..." (البقرة، 229/2)، وقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ" (الطلاق، 1/65)، وقوله تعالى: "الْأَجْنَحَ عَلَيْكُمُ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لِهِنَّ فَرِيضَةً..." (البقرة، 236/2).

ومن السنة النبوية ما روي عن ابن عمر قال: كَانَتْ تَحْتِي امْرَأَةٌ أُجِيبُهَا، وَكَانَ أَبِي يَكْرَهُهَا، فَأَمَرَنِي أَبِي أَنْ أُطَلِّقَهَا، فَأَبَيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، طَلِّقْ امْرَأَتَكَ" (الترمذي، 1975، ص486). وما روي عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي الْحَيْضِ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطَلِّقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا" (الترمذي، 1975، ص471).

الطلاق كمشكلة اجتماعية:

في حالة وقوع الزوجة مهينة تحت قسوة الزوج وظلمه وتعنته وتمرده ورفضه للطلاق، لا حياً في زوجته ودفاعاً عن حياته الزوجية، وإنما من باب القهر والتسلط مستحدثاً لذلك شتى الأساليب للتحايل على القانون، فأعطت الشريعة للزوجة رفع الأمر إلى القاضي ليحكم لها بالتنفريق متى ثبت

الإضرار بها، ومن هنا يمكن أن يصبح الطلاق في هذه الحالة مشكلة اجتماعية حقاً، تعاني منها الزوجة، وقد يجر وقوع الطلاق الفرقة والعداوة بين عائلتي الزوج والزوجة. (عياش 2004).

ويرى الباحث أن الطلاق مشكلة اجتماعية سواء أكان الطلاق بمبادرة من الرجل، أو كان بطلب من المرأة، حيث أن كلا الزوجين سيتأثر بالطلاق، كما أن سلبيات الطلاق ستنعكس على الطرفين وعلى باقي الأسرة، إضافة إلى أسرتي المطلقين، ولكن المرأة في الغالب هي المتضرر الأكبر من الطلاق. وفي بعض الأحيان لا يكون الطلاق مشكلة بل يكون حلاً لمشاكل قد تطلال الجميع في حال لو استمر الزواج؛ ومن هنا كانت مشروعية الطلاق في الإسلام.

إنصاف الإسلام للمرأة المطلقة:

عندما شرع الله الطلاق، وجعله آخر الحلول التي يلجأ إليها المسلم، بعد فشل كل المحاولات للحيلولة دون وقوعه، وعندما تتعدد الأمور لدرجة يصبح الطلاق لا مفر منه، لم يترك الله سبحانه وتعالى الطلاق دون قيود، ولم يترك للرجال حرية التصرف فيه دون شروط أو قيود، ولم يترك المرأة دون إنصاف، إذا ما طُفقت، فريسة لأطماع الرجل، ورغبته في الانفكاك من المسؤوليات الملقاة على عاتقه، موظفاً كل الطرق لذلك، بل أنصفها وأعطاه حقوقها كاملة غير منقوصة، ويتمثل إنصاف الإسلام للمطلقة في:

حفظ الإسلام للمرأة حقها من المال إذا طلقها زوجها. ودليل ذلك قوله تعالى: "وَإِنْ أَمَرْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطَامًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا " (النساء، 20/4)

أعطى الإسلام للمطلقة التي لها أطفال صغار والتي حصلت على حضانتهم الحق في أخذ نفقة أولادها من أبيهم؛ كي تتمكن من توفير ما يحتاجونه من طعام ولباس وعلاج، كما أعطاهم الحق في أجرة الحضانة إلى أن تنتهي مدة حضانتها، إضافة إلى بدل سكن كي تتمكن من دفع أجرة السكن والمصاريف التابعة له.

ولكن إذا بقي الأبناء لدى الأم بعد انقضاء مدة حضانة الأم لهم لعدم مطالبة الأب بهم، أو لأن القاضي ارتأى إبقاءهم لدى الأم لأن في ذلك مصلحة للأبناء فإن الحاضنة لا يكون لها حق في اقتضاء أجرة حضانة، وإنما لها الحق في نفقة المحضون الذاتية من طعام وكساء ومسكن وغير ذلك من مصاريف تعليم وعلاج وما يقضي به العرف في حدود يسار الأب أو من يقوم مقامه. (شهاب الدين، 2010)

أثر الطلاق على المرأة:

بينت عبد الناصر (1998) أن تأثير الطلاق على نفسية المرأة جسيماً، وكثيراً ما يكون وقعه أشد من فقدان الزوج بالموت؛ وقد يرجع إلى حد كبير إلى نظرة المجتمع السلبية إلى المرأة المطلقة التي تحمل في طياتها الرفض أو على الأقل عدم التقبل.

وتفرض الأسرة نفسها مرة أخرى على الابنة المطلقة وتعاملها كما لو كانت قاصرة في حاجة إلى الحماية مما يزيد من إحساسها بالنقص والضعف والاستكانة، وغالباً ما تتعرض لضغوط متزايدة من أسرتها للزواج مرة أخرى في مرحلة لا تستطيع فيها اتخاذ قرار صائب يتعلق بمشاعرها ومستقبلها. ويزيد الأمور تعقيداً وجود الأطفال الذين يحاول كل من الطرفين الانتقام لنفسه من خلالهم وذلك بمحاولة كل طرف الضغط على الطرف الآخر من خلالهم، ومحاولة الحصول على مكاسب من خلالهم. وبينت أيضاً أن تفاوت درجات الاضطرابات النفسية التي تعقب الطلاق تبعاً للمرأة نفسها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية وربما تحتاج إلى رعاية نفسية تخصصية. (عبد الناصر، 1998)

وبين جبارة (1986) أن الطلاق له آثار كبيرة على المطلقة وأبنائها حيث تؤدي المرحلة الأولى عقب الطلاق تماماً بنفسية المطلقة التي ينظر إليها أقرب المقربين لها نظرة الجرم والمخيط، واعتبار كل خطواتها محسوبة عليها من المجتمع، حتى الخطوات السوية تفسر تفسيرات غير سوية، مما يؤدي إلى انطواء المطلقة، أو انفتاحها على المجتمع بطريقة قد تؤدي بها إلى الزلل.

كما أن وجود أولاد في سن الحضانة ترعاهم أمهم المطلقة، يزيد من أعبائها، وتغلب على المرأة النزعة العاطفية، فيفتقد الأبناء في هذه الحالة النزعة المتعلقة من رجل يسيطر على مجريات تربيتهم، ولذا قد يفلت الزمام من الأم ويصيب الأبناء ما يصيبهم من التوترات والمشكلات. كما يصاب الأبناء وخاصة الأحداث منهم بتوترات انحرافية وإجرامية. (جبارة، 1986)

إحصائيات عن الطلاق في فلسطين:

أولاً- الضفة الغربية وقطاع غزة:

بلغت وقوعات الطلاق في الضفة الغربية عام (2005) (2466) واقعة، وفي عام (2006) (2232) واقعة، وفي عام (2007) (2398) واقعة، وفي عام (2008) (2803) واقعة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

عدد وقوعات الطلاق المسجلة لعام (2008) في الأراضي الفلسطينية (4399) واقعة منها (2803) في الضفة الغربية، مقابل (1596) في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)

بلغت عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنيسة في الأراضي الفلسطينية عام (2009) (38316) عقداً، منها (19839) عقداً في الضفة، و(18477) عقداً في غزة، وبلغت وقوعات الطلاق في نفس العام في الأراضي الفلسطينية (5761) واقعة طلاق، منها (3244) في الضفة الغربية، و(2517) في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

بلغت عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنيسة في الأراضي الفلسطينية عام (2010) (37228) عقداً، منها (20185) عقداً في الضفة، و(17043) عقداً في غزة، وبلغت وقوعات الطلاق في نفس العام في الأراضي الفلسطينية (6150) واقعة طلاق، منها (3273) في الضفة الغربية، و(2877) في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

بلغت عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنيسة في الأراضي الفلسطينية عام (2011) (36284) عقداً، منها (20165) عقداً في الضفة، و(16119) عقداً في غزة، وبلغت

وقوعات الطلاق في نفس العام في الأراضي الفلسطينية (6155) واقعة طلاق، منها (3392) في الضفة الغربية، و(2763) في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

بلغت عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنيسة في الأراضي الفلسطينية عام (2012) (40292) عقداً، منها (23764) عقداً في الضفة، و(16528) عقداً في غزة، وبلغت وقوعات الطلاق في نفس العام في الأراضي الفلسطينية (6574) واقعة طلاق، منها (3749) في الضفة الغربية، و(2825) في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية والكنيسة في العام (2012) في محافظات شمال الضفة الغربية (1745) واقعة، أي ما نسبته (26.5%) من مجمل وقوعات الطلاق في فلسطين. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

معدل الطلاق الخام عام (2012) في محافظات شمال الضفة الغربية (106) حالة لكل (1000) حالة من السكان، حيث سجلت محافظة طولكرم وقلقيلية أعلى معدل للطلاق الخام فبلغ (109) حالة لكل (1000) من السكان لكل منهما، بينما سجل أقل معدل للطلاق الخام في محافظة طوباس، فبلغ (101) حالة طلاق لكل (1000) من السكان. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

من خلال استعراض الأرقام الخاصة بالطلاق يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرباً في معدلات الطلاق، حيث بلغت نسبة ارتفاع معدلات الطلاق في فلسطين أكثر من (35%) خلال الفترة ما بين (2005-2012)، وهذا مؤشر خطير في التركيبة والنسيج الاجتماعي الفلسطيني.

ثانياً - محافظة طولكرم:

بلغت وقوعات الطلاق في محافظة طولكرم عام (2005) (245) واقعة، وفي عام (2006) (221) واقعة، وفي عام (2007) (225) واقعة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

عقود الزواج المسجلة في محافظة طولكرم عام (2008) (1540) عقداً، وعدد وقوعات الطلاق لنفس العام (301) واقعة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010) وبلغت نسبة

وقوعات الطلاق في محافظة طولكرم (8.1%) من مجموع العقود في الضفة الغربية البالغة (19006) خلال العام. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

عقود الزواج المسجلة في محافظة طولكرم عام (2009) (1552) عقداً، وعدد وقوعات الطلاق لنفس العام (294) واقعة، بما نسبته (7.8%) من عقود الزواج المسجلة في الضفة الغربية البالغة (19821) عقداً. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)

عقود الزواج المسجلة في محافظة طولكرم عام (2010) (1484) عقداً، وعدد وقوعات الطلاق لنفس العام (260) واقعة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

عقود الزواج المسجلة في محافظة طولكرم عام (2011) (1585) عقداً، وعدد وقوعات الطلاق لنفس العام (283) واقعة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012)

عقود الزواج المسجلة في محافظة طولكرم عام (2012) (1750) عقداً، وعدد وقوعات الطلاق لنفس العام (324) واقعة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

من خلال استعراض الأرقام الخاصة بالطلاق في محافظة طولكرم، يظهر أن نسبة الارتفاع في معدلات الطلاق في محافظة طولكرم بلغت حوالي (44%) للفترة ما بين (2005-2012)، وهذا المعدل مرتفع جداً؛ وقد يكون للموقع الجغرافي المحاذي للخط الأخضر أثر في ذلك.

إحصائيات عن الطلاق في الدول العربية:

بالإلقاء الضوء على الدول العربية، نجد أن مصر تسجل أعلى معدلات الطلاق، تليها الأردن، ثم السعودية فالإمارات فالكويت، ثم البحرين وقطر والمغرب، حيث أوضح تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء العام (2005) أن نسبة الطلاق (11.6%) إذ كانت حالات الطلاق (64) ألف حالة مقارنة بحالات الزواج (550) ألف حالة، وأنه من بين كل (100) حالة زواج تتم في محافظة القاهرة تنتهي (33) حالة بالطلاق، وقد ارتفع هذا العدد ليصل إلى (65461) حالة طلاق في عام (2006)، و (77878) حالة طلاق في عام (2007). (علي والعلمي، 2009)

تشير إحصائيات الطلاق عن سنة (1971) في مصر إلى ارتفاع معدل الطلاق في الحضر عنه في الريف، ويرتبط ارتفاع معدلات الطلاق بين السيدات بانخفاض المستوى التعليمي أو انعدامه نهائياً، وترتبط معدلات الطلاق بزيادة عدد الأبناء أو بعدم وجودهم نهائياً. (عبد الباقي، 1977)

2- الانفصال

هي حالة مستحدثة في مجتمعاتنا الشرقية ومازالت غير منتشرة بشكل واسع وهي عندما يشعر الزوجان أن العلاقة بينهما مستحيلة ولكنهم لا يفضلون إعلان ذلك رسمياً لسبب أو لآخر مثل الحفاظ علي الشكل الاجتماعي، أو استمرار تنشئة الأطفال وسط الأبوين. وفي هذه الحالة يتصرف الطرفان كأزواج أمام المجتمع علي الرغم من اتفاقهم علي الانفصال ويصل الأمر أحياناً أن يقطن كلاهما في نفس منزل الزوجية. (khalty.com)

تقدر نسبة النساء المنفصلات في فلسطين في العام (2009) بـ (0.2) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)

تقدر نسبة النساء المنفصلات في محافظة طولكرم عام (2007) بـ (0.3) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

3- الترميل

مفهوم الأرملة: يرى الشاعر (بدون تاريخ) أن الأرملة مصطلح يطلق على كل امرأة مات عنها زوجها ولم تتزوج بعده مع فقرها وحاجتها، لأن لفظ أرامل يطلق أيضاً على المساكين من رجال ونساء، لكنه استخدم في النساء أكثر، لأن العرب تقول أرملة فلان إذا نفذ زاده وافتقر، والمرأة إذا فقدت زوجها فقد فقدت من ينفق عليها فناسبها الوصف، وقد تكون الأرملة ذات أولاد صغار، مما يزيد من عنائها، فتكون أرملة وأماً لأيتام، فالعطف والشفقة عليها أهم لأنها تحملت المسؤولية لوحدها مع عجزها وضعفها، فإن مطلق العدالة في الإسلام حفظ الحقوق لأصحابها.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ شَيْخٌ يُرِيدُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَبْطَأَ الْقَوْمُ عَنْهُ أَنْ يُوسَّعُوا لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَيُوقِّرْ كَبِيرَنَا" (الترمذي، 1975، ص321).

وهو انقضاء العلاقة الزوجية بوفاة أحد طرفيها (أي الزوج في حالة الأرملة). وبالطبع تختلف الأرملة الحاضنة عن الأرملة بدون أطفال وذلك لاختلاف الأعباء الواقعة علي كاهلها وكذا ارتباطها بعائلة الزوج المتوفى. (khalty.com).

النظرة للأرملة عامة والأرملة الفلسطينية خاصة:

أوضح الشاعر (ت) أن الأرملة ليست كغيرها من النساء، فقد كتب عليها القدر مواجهة الحياة بكل متاعبها ومعاناتها بدون شريك، تواجه كل يوم محنة حقيقية تختبر إرادتها، وتبقى قضية المرأة الفلسطينية موضع اهتمامات الجميع، لأنها تحملت معاناة من نوع خاص في فلسطين، فلا أحد يذكر معاناتها خصوصاً ما شهدته فلسطين خلال السنوات الماضية، لأن ما زاد الجرح ألماً وعمقاً كون النساء في فلسطين كن الضحية الأولى لانتهاكات حقوق الإنسان، وعانين الأمرين لفقدن ابناً أو زوجاً، بانفجار أو اغتيال، أو اختطاف أو أسر، فهي تتقرب اليوم حياة مستقرة بعيدة عن معاناة مرة نخرت في جسدها سنوات طولاً.

حقوق الأرملة المالية:

إن للأرملة حقوقاً مالية بعد وفاة زوجها، فلها حق الإرث من ماله، ولا يجوز الأخذ منه إلا برضاها، وإن لم يخلف زوجها مالاً يكفيها ويكفي أولادها، فلها حق الصدقة والبر، ومد يد العون والمساعدة من المحسنين، وهذا واجب إنساني وقرية إلى الله - عز وجل - فكم من أرملة تعاني من الفقر والمسكنة وضيق ذات اليد، والحاجة إلى السكن، فعن أبي هريرة، قال: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ، كَالْمَجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ الْقَائِمِ اللَّيْلَ الصَّائِمِ النَّهَارَ" (البخاري، 2001، ص62).

ويقول تعالى: "وَكُمُ نَصْفُ مَا تَرَكَ أَوْلَاؤُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَكْدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَكْدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دِينٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَكْدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَكْدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوَصُّونَ بِهَا أَوْ دِينٍ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرِ مُضَارٍ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ" (النساء، 12/4)

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن القرآن العظيم أنصف المرأة زوجة كما أنصفها أمماً وبناتاً وأختاً؛ فحين أعطاهما نصف تركة زوجها إن لم يكن لها ولد، أراد أن يكون هذا النصف بمثابة المال المدخر الذي لا تحتاجه إلا في حال عدم وجود من ينفق عليها.

الإسلام لم يظلم المرأة وإنما أنصفها؛ لأن الإسلام أراد أن يعصمها من أن تستغل سلاح الأئوثة في حياتها فأعطاهما هذا النصف، حتى إذا ما ظلت بلا معيل فإن النصف يمكن أن يكفيها، وإذا ما جاء لها معيل يكون هذا الجزء وفراً لها. أما الرجل فعلى العكس من ذلك، سلاحه رجولته وكفاحه في الحياة. (الشاعر، (ت))

أما فيما يتعلق بحقوق الأرملة أو الأرملة وفق قانون التقاعد العام الفلسطيني رقم (7) لسنة 2005 الفلسطيني فقد نص على ما يلي: (<http://muqtafi.birzeit.edu>)

1- تستحق الأرملة أو الأرملة نصيباً من المعاش التقاعدي يعادل النصف، (إلا في حالة واحدة تستحق فيها الأرملة) الثلث (وهي أن يكون للمتوفى أكثر من ولد ووالدين مستحقين).

2- يتوقف صرف الراتب التقاعدي للأرملة عند زواجها، ويعود إليها حقها في الراتب التقاعدي إذا طلقت أو تزلت لأول مرة خلال عشر سنوات من تاريخ زواجها، وإذا كان نصيب الأرملة قد رد إلى أولاد صاحب المعاش أو الوالدين فلا يعود إليها من معاشها إلا الجزء الباقي دون رد.

3- لا يجوز للأرملة الجمع بين معاشها من زوجها الأول ومعاشها من زوجها الأخير، وفي هذه الحالة يصرف لها المعاش الأكبر.

4- كذلك لم يشترط القانون صرف نصيب الأرملة من المعاش التقاعدي أن تكون غير قادرة على الكسب أو وجود أي دخل آخر كالوظيفة، وبناء على ذلك فإنه يحق للأرملة الجمع بين راتبها التقاعدي أو راتبها بسبب العجز الصحي وكامل نصيبها من راتب زوجها المتوفى.

تقدر نسبة النساء الأرامل في فلسطين في العام (2009) بـ (5%) . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)

وتقدر نسبة النساء الأرامل في محافظة طولكرم عام (2007) بـ (7.1) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

4- أسرُ الزوج

المسؤوليات المزدوجة للمرأة كنتيجة للاعتقالات:

"فرضت ظروف الاحتلال تداعيات مؤسفة ولا إنسانية حيث أضافت التزامات على المرأة الأم والأسرة نتيجة لوجود آلاف الأزواج والأبناء المعيلين في السجون؛ الأمر الذي يستنزف دخل الأسرة ويضعفها ويهدر وقتها ويفتت جهودها في ملاحقات قضائية وزيارات للسجون والمعتقلات حيث يصبح شغل الأسرة الشاغل، ناهيك عن الآثار النفسية السيئة التي تعيق العمل وتؤثر على جودته". (عبيدات، (ت) ص 7)

بلغ عدد زوجات الأسرى في سجون الاحتلال في محافظة طولكرم للعام (2013) (53) زوجة أسير. (وزارة شؤون الأسرى، ونادي الأسير، طولكرم، 2013)

الصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً بسبب طلاق أو انفصال أو ترميل أو أسر للزوج

الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها المرأة المطلقة:

يشير تراث الدراسات الاجتماعية إلى أن هناك أضراراً اقتصادية تواجهها المرأة المطلقة نتيجة حدوث الطلاق والذي أنهى الموارد الاقتصادية التي كانت المرأة تحصل عليها من زوجها

كنفقة وغيرها، وتزداد المعاناة الاقتصادية للمرأة المطلقة إذا كانت حالة أسرتها الأولى غير ميسورة ولا تغطي احتياجاتها، فإن المرأة المطلقة تعتبر عبئاً اقتصادياً على أسرتها في كثير من المجتمعات اليوم.

المطلقات تسوء حالتهم الاقتصادية بعد الطلاق ولا سيما إذا لم تحصل المرأة المطلقة على نفقتها من مطلقها أو أنها لا تعمل (Wallerstein & Kelly, 1980). والصعوبات المالية من أهم وأخطر الصعوبات التي تواجهها المرأة المطلقة ولا سيما في تأمين حاجات الأسرة المتزايدة (Wolcott & Hughes, 1999). كما أن المشكلات الاقتصادية تزداد ضغوطاتها حينما يكون لتلك المطلقة أبناء في ظل غياب أنظمة محددة وواضحة التطبيق تكفل للمرأة حقوقها المالية (بركات، 2000).

وتزداد الآثار السلبية الاقتصادية على المطلقة إذا كانت غير متعلمة ولا تستطيع أن تعتمد على نفسها للحصول على موارد مالية تساعد على الحياة (عبد المنعم، 2009). كما أن عدم كفاية الموارد المالية من الآثار السلبية التي تعاني منها المطلقات في المجتمع الإماراتي وبنسبة مرتفعة. (الراشد وآخرون، 1988)

وتعاني المطلقة العوز وعدم القدرة على تلبية كثير من احتياجاتها واحتياجات أبنائها في المجتمع المصري (جودة، 2004). وتزداد الأعباء المالية بعد الطلاق على الإناث المطلقات وخصوصاً إذا ألحقت بهن حضانة الأولاد (الغانم، 2003). كما أن عدم وجود مصادر مالية ثابتة للمطلقة من الآثار السلبية الحقيقية التي تواجهها المطلقات بعد الطلاق (بن محفوظ، 2005).

وتعاني المطلقة من سوء التكيف الاقتصادي بالمقارنة مع الأبعاد الأخرى للتكيف (الشخصي والاجتماعي والأسري) حيث تواجه المطلقة صعوبة تحمل مسئولية الإنفاق على الأبناء، وعدم التمكن من الحصول على عمل لسد الاحتياجات المادية، ومشكلة إيجار السكن، كما يوجد علاقة بين الحالة التعليمية للمطلقة، والحالة المهنية لها، ودخلها السنوي وبين تكيفها الاقتصادي (الفريح، 2006).

الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجهها المرأة المطلقة:

الآثار الاجتماعية المتمثلة بعلاقة المطلقة بمحيطها الاجتماعي ونظرة المجتمع تجاه المطلقة باعتبارها أنها قد فشلت في المحافظة على حياتها الزوجية فهي المسؤولة الأولى عن حدوث الطلاق في نظر الآخرين. وقد أوضحت الدراسات أن هناك آثاراً اجتماعية خطيرة تحدث للمرأة المطلقة بعد الطلاق ولا سيما في نظرتها غير الإيجابية لذاتها بسبب لوم أفراد أسرتها وأفراد المجتمع ككل والتي ربما تؤدي إلى انفصام في شخصيتها (درويش، 1995).

كما أن مضايقة المحيط الاجتماعي للمرأة المطلقة سواء بعدم التقبل أو بالتهميش لها أو بالنظرات المليئة باللوم والعتاب هي أحد مظاهر الآثار الاجتماعية السلبية تجاه المطلقة (الراشد وآخرون، 1988).

والمطلقة تعني شخصية مهملة وفاشلة وهي من المفردات التي ما زال يطلقها بعض فئات المجتمع ليصف بها المرأة المطلقة باعتبارها السبب الرئيس في الطلاق وهذه الألفاظ والتعبيرات تحمل في مضامينها جوانب سلبية يمتد أثرها إلى قدرة تكيف المرأة في حياتها بعد الطلاق. (بن محفوظ، 2005)

والشائعات التي تسيء إلى سمعة المرأة المطلقة حول قدرتها على المحافظة على حياتها الزوجية التي تنتشر في محيطها الاجتماعي ولا سيما في المجتمعات المحلية والصغيرة من الآثار الاجتماعية السيئة التي تلاحق المرأة المطلقة حتى إنها ربما تسبب لها صدمة تلازمها مدى الحياة (العنزي، 2006).

كذلك من الآثار الاجتماعية المترتبة على وقوع الطلاق وتتاثر بها المرأة المطلقة هي علاقتها الاجتماعية ببعض أقرانها وصديقاتها ويزداد الأمر سوءاً إذا كان زواج تلك المطلقة زواجاً داخلياً من الوسط أو المحيط القرابي للمرأة، فإن وقوع الطلاق بلا شك سوف يؤثر في علاقتها بأقرانها من جهة أسرة طليقها (الغامدي، 2009).

وتعاني المطلقة من تراجع وضعف علاقتها بأفراد محيطها الاجتماعي القرابي وكذلك صديقاتها نتيجة عدم وجود دعم عاطفي واجتماعي لها في هذا الجانب من جميع من حولها ولا سيما أسرتها (الثاقب، 1999).

وعلاقة صديقات المطلقة تضعف وتتلاشى مع مرور الزمن خوفاً من أن يتعرض زواجهن للخطر بسبب هذه الصديقة وتنقل تجربتها الزوجية الفاشلة إلى بيوتهن وخوفاً من أن يرغب أحد أزواجهن بالزواج من هذه المطلقة (عبد الناصر، 1998).

وتوتر الجو داخل منزل المطلقة وعدم استقبالها من قبل أهلها بصدر رحب ومساعدتها في تجاوز صدمة الطلاق من المنغصات الرئيسة التي تواجهها المطلقات في بيوت أسرهن (بن محفوظ، 2005).

والعلاقات الاجتماعية بين أفراد أسرتي الزوجين تتأثر بمستويات مختلفة ولكن أكثر الأطراف تضرراً في علاقتها هي المرأة المطلقة (عالم، 1995).

ومن الآثار الاجتماعية المترتبة على وقوع الطلاق الوصمة الاجتماعية السلبية للمطلقة بأنها غير قادرة على تحمل مسؤولية أسرة وبالتالي فإن فرص زواجها مرة أخرى قليلة وبسبب نظرة المجتمع السلبية للمرأة المطلقة تجعل إمكانية زواج المطلقة مرة أخرى ضعيفة (تركية، 2004).

وتعاني المطلقات من مشكلات كثيرة بعد وقوع الطلاق أهمها المشكلات المرتبطة بالأبناء مع صعوبة الإنفاق عليهم، أو الحرمان منهم، أو تشتيتهم والخوف على مستقبلهم، إضافة إلى المعاناة من نظرة المجتمع للمطلقة والمعاناة من الأهل (حلواني، 2006).

الآثار والمشكلات النفسية والصحية التي تترتب على الطلاق:

تتباين الآثار والمشكلات النفسية والآثار التي تترتب على الطلاق وهي الآثار التي تتباين من مجتمع لآخر تبعاً لطبيعة كل مجتمع وظروفه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومن ثم فإن رصدها وتقدير حجمها مسألة مهمة لحسن التعامل معها والوقاية منها.

وترى عبد المنعم (2009) أن المطلقة تعاني الكثير من المشكلات النفسية حيث أن المطلقة لا تعاني من مشكلات الطلاق في حاضرها بل تمتد لتشمل ما في مستقبلها بما يحمله من مشكلات نفسية واجتماعية وجسمية تتبدى مظاهرها في: القلق والاكتئاب وسوء التوافق الشخصي والاجتماعي، (مشكلات التفاعل الاجتماعي المختلفة).

وتعاني المرأة المطلقة من الآثار ذات الأبعاد النفسية المتمثلة في الاضطراب والاكتئاب وسوء التكيف والقلق على المستقبل سواء للمطلقة نفسها أو للأبناء، والمرأة المطلقة تتعرض لأزمات نفسية صعبة قد لا تمر بسلام وإنما تجر إلى آثار سيئة من اعتلال الصحة وعدم انتظام في النوم وقلة إنتاجية في العمل وربما تصل إلى التوتر وفقدان الذاكرة والانتحار (الغامدي، 2009). وتزداد الآثار النفسية على المطلقة في حال وجود أطفال لديها ولا تجد من يقدم لها الدعم المادي والمعنوي ويعمل على تخفيف صدمة الطلاق (Avendell, 1987). ومعاناة المرأة تكون أكبر ولا سيما إذا صاحب ذلك لوم وعتاب من الأهل وتخل عنها وعدم تقديم الدعم المالي والعاطفي لها (الثاقب، 1999).

وتعاني المطلقات من اضطرابات نفسية وقلق وقد تصاب المطلقة بصدمة نفسية بعد الطلاق ويظهر ذلك في عدم قدرتها على التكيف مع أوضاع حياتها الجديدة واضطراب واختلاف في معاملتها مع الآخرين حتى مع محيطها القرابي (عبد المنعم، 2009).

وينظر المجتمع إلى المطلقين نظرة فيها نوع من الريبة، أو الاتهام؛ لأن الرأي العام يعتقد أن أسباب الطلاق ربما تكون قائمة على انحرافات خُلُقِيَّة أو عوامل أخرى تقلل من المركز الاجتماعي لهم. وينتج عن ذلك أن المطلقين يقعون غالباً تحت وطأة الشعور بالذنب بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، الأمر الذي يعقد استجاباتهم للآخرين، أو حتى لأنفسهم. وقد ثبت أن الطلاق يؤدي إلى جرح عميق يصيب الإناث، لأن الطلاق يعتبر نوعاً من الفشل. (رشوان، 2010)

وتعاني المطلقات من صعوبة في النوم، وتأثر الصحة بعد الطلاق، وصعوبة في التذكر، والشعور بالوحدة وعدم وجود الأصدقاء والأحباء، وعدم القدرة على القيام بالأعمال المنزلية. (الثاقب، 1999)

والمطلقات يخشين من نظرة المجتمع السلبية لهن، وأنهن يعانين من الشعور بالوحدة والاكنتاب وفقد الثقة في الرجال والخوف من قلة فرص الزواج، والعودة لقيود الأهل، بالإضافة إلى الفراغ العاطفي. (مركز الرازي، 2000).

أهم الآثار النفسية والفيزيائية والصحية والاقتصادية على الأرملة:

على الرغم من أن الموت يمثل إحدى حتميات الحياة. إلا أن الأسى والحزن والمحنة المرتبطة بمشاعر الفقد لأشخاص مهمين ومقربين في الحياة، يشكل حتمية أخرى تضاف إلى واقع الحياة الإنسانية، ومن البديهي أن تستغرق مرحلة الحزن والأسى بعض الوقت لحين تتمكن من تقبل واقع الفقد ومن ثم القدرة على التكيف معه.

ويعد فقد الأسرة أحد أعضائها نتيجة وفاته أحد أصعب الخبرات المؤلمة التي تواجهها الأسرة خلال دورة حياتها، خاصة إذا كان هذا الفقد يمثل ركناً أساسياً في بناء هذه الأسرة. إذ يمثل فقد شريك الحياة أحد أعظم الضغوطات النفسية التي يتعرض إليها الإنسان في حياته (Wilcox et al, 2003).

حالة الارتباط الوثيق بين الفقد والأرملة التي تخلق نوعاً من التشويش في إدراك المكلمة أو المفجوعة مدى وحجم واقع ما فقدته من احتياجات نفسية واجتماعية ومادية لا نهاية لها بمعنى آخر إن المكلمة لم تفقد شخصاً فقط بل فقدت ما يرتبط بهذا الشخص من احتياجات ومتطلبات يوفرها ويقدمها هذا الشخص الفقد (Demichele, 2009).

ومن الناحية الفيزيائية يشعر الفرد بغصة في الحلق وثقل في منطقة القفص الصدري واضطراب في النوم والإحساس بالإرهاق وفقد الطاقة (Wlasenko, 2009).

ومن الناحية الاجتماعية يشعر الفرد بالغرابة عن المحيط الذي لم يمر بخبرة الفقد كما يخبر الإحساس بالعزلة وعدم القدرة على التكيف مع المواقف الاجتماعية السارة. أما من الجانب العقلي فيشعر الفرد بعدم قدرته على التركيز ويتعرض إلى النسيان الشديد. ومن الناحية الروحية يبدأ الفرد

بطرح الأسئلة الخاصة بمعنى الحياة " لماذا" ويحس بالغضب والندم أو الذنب. (Kubler-Ross & Kessler, 2005)

وتواجه الأرملة في بداية الترملة العديد من المشاعر النفسية الضاغطة وغير المألوفة لديها، كالإحساس بالوحدة وفقد الألفة وتشوش الهوية النفسية والاجتماعية (التحول من زوجة إلى أرملة) واضطراب تحديد الاتجاه المستقبلي، ووحدة الهدف، وفقد الإحساس بالمشاركة في النظرة المستقبلية، وفقد الألفة والإحساس بالعزلة الاجتماعية والاعتزاب النفسي، إلى جانب الافتقار إلى الشعور بالأمان النفسي. أما على المستوى الأسري فطبيعة المرحلة تتطلب تغييراً في الدور الأسري فهي قد تقوم بدور الأب ودور الأم في آن واحد، وقد يرتبط بذلك إحساس بعدم الاستقرار والشعور بعدم التوازن نتيجة تغير روتين الحياة، هذا بالإضافة على بعض المشاعر المألوفة ولكن بدرجة أكبر، كالاكتئاب والقلق من المستقبل. (Silverman, 2004)

ومن حيث الأعراض والأمراض الصحية التي ترتبط بمرحلة الفقد فتتمثل بآلام القلب أو القفص الصدري، وآلام الظهر، والسرطان، والقرحة، والصداع، وتغير الشهية (السمنة أو الضعف الشديد). (Wilcox et al, 2003)

والمرأة الأرملة عرضة لكثير من المراحل والدفاعات النفسية ولكن ما يزيد في حالتها الخاصة هو التغير الجذري لأسلوب وشكل حياتها بل انقلاب نظام يومها الذي يتمثل في أمور بسيطة مثل ميعاد تناول الطعام الذي غالباً ما يرتبط بعودة الزوج من العمل وكرسیه الشاغر وعدد الأطباق والملاعق على مائدة الطعام، وأهم تغيير وأخطره التحول في ذاتها وتعريفها لنفسها ففجأة تشعر بأنها لم تعد زوجة ولم تعد جزءاً من كينونة ثنائية وأنها أصبحت كائناً جديداً يدعى أرملة وتوجه لأول مرة في حياتها التفكير كفرد واتخاذ القرار وحدها(عبد الناصر، 1998).

الصعوبات التي تعاني منها زوجات الأسرى

تعاني زوجات الأسرى الكثير من المشكلات في المجتمع الفلسطيني نظراً للظرف السياسي الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني من احتلال وتضييق على الأسر الفلسطينية بزج القوامين على الأسر في السجون. ومن هذه المشكلات:

أولاً: الصعوبات الاجتماعية لزوجات الأسرى:

تتمثل الصعوبات الاجتماعية لزوجات الأسرى في اضطراب علاقة زوجة الأسير بأبنائها، فزوجة الأسير تزداد مسؤولياتها بعد اعتقال زوجها، وعليها القيام بدور مزدوج يتمثل في دور الأب والأم معاً، وعليها أن تقوم بتربية أبنائها على الاقتداء بأبيهم، وهي التي تتحمل بمفردها مسئولية رعاية أسرتهما. (ذوقان، 2010)

وتواجه زوجة الأسير صعوبات مع الأهل والأقارب، فزوجات الأسرى اللواتي يطلبن الطلاق غير مخلصات. ومن الصعوبات أيضاً تغير نظرة زوجة الأسير للجيران والمجتمع المحلي، فالزوجة تتفخر بزوجها وتتحدث عن بطولاته أمام الآخرين، ودور المؤسسات الأهلية ضعيف في إشباع احتياجات أسر الأسرى، كما أن الزوجة تصبح أكثر تحفظاً على علاقاتها مع الجيران بعد أسر زوجها. (ذوقان، 2010)

ثانياً: الصعوبات الاقتصادية لزوجات الأسرى:

تتمثل هذه الصعوبات في ارتفاع الأسعار مع ثبات الدخل الذي يؤثر على الوضع الاقتصادي لزوجات الأسرى وأسرهن. وعدم كفاية الراتب الذي تأخذه زوجات الأسرى من وزارة الأسرى لسد احتياجات أسرتهن، كما تستنزف مصروفات الزوج الأسير في الأسر جانباً كبيراً من دخل الأسرة. وتعاني زوجات الأسرى من ضعف قدرتهن على توفير احتياجات أسرهن بسبب تأخر صرف معاش أزواجهن الأسرى. (ذوقان، 2010)

ثالثاً: الصعوبات الصحية لزوجات الأسرى:

تتمثل هذه الصعوبات في أن النوم لم يعد يشعر زوجات الأسرى بالراحة بعد أسر أزواجهن. وفي قلة الخدمات الصحية المقدمة من السلطة الوطنية لأهالي الأسرى. وقلة طاقة وحيوية زوجات الأسرى بعد أسر أزواجهن عن ذي قبل. إضافة إلى شعورهن بالصداع والدوار بعد أسر أزواجهن. وتعاني زوجات الأسرى من عدم وفاء خدمات التأمين الصحي للأسرى بالحاجة. (ذوقان، 2010)

رابعاً: الصعوبات النفسية لزوجات الأسرى:

تتمثل هذه الصعوبات بالقلق، حيث ينتاب زوجات الأسرى القلق لما يمارسه الاحتلال من تعذيب بحق الأسرى، ويزداد قلقهن على أبنائهن طيلة فترة أسر أزواجهن، إضافة على القلق نتيجة منعهن من زيارة أزواجهن، وتعاني زوجات الأسرى من الخوف، بسبب ممارسات الاحتلال، ومن المستقبل المجهول لأزواجهن الأسرى، ومن الخوف على مستقبل أبنائهن، ومن الصعوبات النفسية لدى زوجات الأسرى الشعور بالنقص، لشعورهن الدائم بالحزن على أزواجهن، ولفقدان صحبة الأزواج في المشكلات التي يواجهونها، ولفقدان السعادة في الأفراح والمناسبات بعد أسر أزواجهن، وتعاني زوجات الأسرى الوحدة والانعزال، حيث يشعرون بالإحباط بسبب أسر أزواجهن ورفاق حياتهن، وبالفرغ والوحدة، ويملن إلى العزلة وعدم الاختلاط بالآخرين. (ذوقان، 2010)

إن العوائل التي تواجه بمسئوليات جديدة بسبب تغيرات تحصل في الأدوار العائلية تكون ردود أفعالها مصحوبة بالقلق والإحباط والشعور بعدم الأمان الناتج عن غياب الزوج الأب. وقد أثبتت دراسة أن زوجات الأسرى اعتبرن فقدان صحبة الزوج هو من أشد الصعوبات التي واجهتهن بعد أسر الزوج، إضافة إلى مشاعر الوحدة الشديدة، وصعوبة اتخاذ القرارات بمفردهن، وعدم وجود متنفس اجتماعي ملائم، والقلق حول الصحة، والقلق حول الأطفال، وتضاعف المسؤوليات التقليدية للزوجة، حيث أصبح مطلوباً منها القيام بدور مزدوج (الأب والأم)، وضبط وتأديب الأطفال وتربيتهم، وإدارة الشؤون المالية للأسرة كانت مشاكل إضافية مزعجة للعائلة. (حسن، 1995)

كما اتفقت أكثر الزوجات على أن صحتهن كانت معتلة خلال تلك الفترة، وإن التكيف النفسي والانفعالي هو جانب مهم من الصعوبات التي تواجهها الزوجة، حيث تعاني زوجات الأسرى من الأعراض الانفعالية خلال فترة غياب الزوج، كما أن قسماً كبيراً من زوجات الأسرى تناولن المهدئات خلال فترة غياب الزوج، كما شعرن بنقصان في أوزانهن، كما أن المدخنات منهن بدأت يدخن بصورة أكثر بعد أسر الزوج، والإحساس المتكرر بعدم جدوى الحياة، والتفكير بالانتحار خلال فترة غياب الزوج. (حسن، 1995)

ومن المشاكل النفسجسمية الصداع النصفي، وحالات الربو، وعصاب القلب، والتهاب القولون التشنجي، كما تشعر الزوجات بسبب عدم قدرتهن على البوح بمشاعر الغيظ والغضب الذي

يشعرن به إلى زميلاتهن من بقية الزوجات، وهذا الغضب المكبوت والشعور بالذنب الناتج عنه يعبر عنه بمعاناة جسمية تزيد من الإحساس بالعجز وعدم الكفاية وتزيد من شعور الزوجات بالاعتمادية والحاجة إلى العون. (حسن، 1995)

المرأة المعيلة التي تدير أسرة

ويعرض الباحث تحت هذا العنوان بعض القضايا الخاصة بالمرأة المعيلة التي تدير أسرة، والصعوبات التي تواجهها المرأة التي تدير أسرة بشكل عام بغض النظر عن سبب إدارة المرأة للأسرة.

مفهوم المرأة المعيلة التي تدير أسرة:

المرأة المعيلة في اللغة العربية هي "المرأة المضطرة لإعالة عائلتها". (اليسوعي، 1994، ص541).

وفي اللغة الإنجليزية يقصد بالمرأة المعيلة (Head of house holds) بأنها رب البيت. (البعليكي، 2008)

المرأة المعيلة هي المسئولة عن الأسرة بسبب الهجر أو الترميل أو الطلاق أو السجن أو الإعاقة، أو بطالة الزوج. وقد عرفت توفيق (2005) المرأة المعيلة بأنها المرأة التي تعرضت لمجموعة من الظروف الاجتماعية كالطلاق أو الترميل أو هجر الزوج، والتي أدت بها أن تكون العائل الأساسي في الأسرة.

كما عرفت عبد المجيد (2005) بالمرأة التي لا عائل لها، وتعول عدداً من أفراد الأسرة، وذات دخل محدود. وعرفت طليم وآخرون (2002) بأنها كل امرأة تتولى بصورة دائمة مهمة الإنفاق على أعضاء أسرتها ورعايتهم اجتماعياً واقتصادياً، ويندرج تحت هذا التعريف شرائح من الأرامل والمطلقات والمهجورات واللاتي لم يتزوجن ولكنهن يتحملن مسؤولية رعاية الوالدين أو الأخوة أو مرضى أو مسنين، كما يشتمل على زوجات المرضى أو المعاقين أو المجندين أو المسجونين أو العاطلين أو من يرفضون الإنفاق على أسرهم.

وتعرف ببيرس (2002) النساء المعيلات بالنساء اللاتي يمثلن المصدر الوحيد أو الرئيسي لدخل الأسرة، أو اللاتي يحملن وحدهن مسؤولية إعاشة الأسرة، أو القدر الأكبر من تلك المسؤولية. والنساء اللاتي يمثلن أسرهن مع المجتمع قانونياً واجتماعياً. والنساء اللاتي يتحملن القدر الأكبر من مسؤولية أسرهن داخل أو خارج الأسرة. هذا إلى جانب الحالات القانونية للنساء المعيلات لأسرهن مثل المطلقات أو غير المتزوجات أو الأرمال، وتتضمن أيضاً أولئك النساء المنفصلات عن أزواجهن واللاتي تزوج أزواجهن بأخرى وتركن لينفقن على أنفسهن، والنساء المتزوجات من رجال عاطلين عن العمل أو مصابين بالعجز، كذلك فإنها تضم النساء المتزوجات من رجال يقضون فترة عقوبة في السجن أو المتزوجات من مدمني مخدرات.

وعرفها سعد الله (2011) بأنها تلك المرأة التي تمثل مصدر دخل الأسرة وتعملها وترعاها، والتي لا يشارك الزوج معها تلك المسؤولية بسبب الترميل، أو الطلاق، أو الهجرة، أو قيد الحرية والسجن، العجز أو المرض بمرض مستعص يستحيل معه القيام بدوره في الأسرة، أو الهجر، أو السفر لمدة طويلة، والتي لديها القدرة وإن اختلف مستواها على العمل، وهي منخفضة الدخل مقارنة بنظيراتها في المجتمع أو أقرانها، وهي تعاني من مشكلات متعددة اقتصادية، وتعليمية، وصحية، واجتماعية.

وعرفت الأمم المتحدة النساء المعيلات اللواتي يرأسن أسراً على أنهن النساء المسئولات مالياً عن أسرهن وهن الأساسيات في صنع القرار وإدارة الأسرة، واللواتي يدرن اقتصاديات الأسرة. (شاهين، 2009)

وهي المسئولة عن رعاية أسرته بحيث تتحمل بصورة دائمة الإنفاق على أعضاء الأسرة ورعايتهم اجتماعياً واقتصادياً سواء كانت من النساء المطلقات، أو اللاتي هجرهن أزواجهن، أو الأرمال أو الموجودة في أسرة متعددة الزوجات، أو زوجها عاطل عن العمل، أو زوجها رافض للمشاركة في الحياة الأسرية، أو التي لم تتزوج أبداً وتعول نفسها أو إختها أو والديها، أو زوجة المسن الذي لا يستطيع العمل، أو زوجة الأسير. (العتيبي، 2008)

يتضح من التعريفات السابقة للمرأة التي تدير أسرة أو المعيلة أنها امرأة، تمثل مصدر الدخل في الأسرة، وهي ذات دخل محدود، كما أنها مضطرة للإتفاق على الأسرة، ويدخل في هذه التعريفات المطلقات والمنفصلات والمهجورات والأرامل وزوجات الأسرى، وزوجات العاطلين عن العمل، والعاجزين بسبب الإعاقات، أو الأمراض المستعصية، والنساء اللاتي لم يتزوجن ويقمن بالإتفاق على الوالدين أو الإخوة أو المرضى في الأسرة، وهي تعاني من مشكلات متنوعة اقتصادية وتعليمية وصحية واجتماعية.

ويدخل ضمن شرائح المرأة المعيلة النوعان التاليان: (byotna. Kenanaonline.com)

النوع الأول: المرأة المتزوجة المعيلة لنفسها وأسرتها، وهي امرأة متزوجة ولكنها فقدت زوجها، فهي إما أرملة أو مطلقة أو مهجورة، وربما كان الزوج موجوداً ولكنه إما مريض أو عاجز عن العمل، وبالتالي عن الإتفاق الذي هو مسئولية الرجل تجاه المرأة، وهو أيضاً حق المرأة على زوجها. والنوع الثاني: المرأة غير المتزوجة والمعيلة لنفسها وهي سيدة غير متزوجة أصلاً، وجعلتها الظروف تلجأ للعمل بعد أن فقدت المعيل (الأب أو الأخ) أو ربما تعيش أزمة مالية خانقة تضطرها للعمل من أجل القوت.

تعريف نسبة الإعاقة، والآثار المبنية على التعريف:

تعرف نسبة الإعاقة بأنها "عدد الأشخاص تحت سن 15 وفوق سن 64 لكل 100 شخص في سن العمل (من 15 إلى 64 سنة)" (الأمم المتحدة، 1998، ص 8)

"النسبة المرتفعة في المنطقة للأطفال تحت سن 15 تشكل عبئاً ثقيلاً على شريحة السكان الناشطين اقتصادياً، وخاصة في البلدان التي تسود فيها الدخل المنخفضة. وهكذا فكلما ارتفعت نسبة الإعاقة، أصبح من المتعين على الفئة العمرية العاملة أن تدعم عدداً أكبر من الأشخاص، علاوة على أنه دون حدوث انخفاض في معدلات الخصوبة سيظل عدد المعالين يتزايد مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وتضاعف الفقر". (الأمم المتحدة، 1998، ص8،9)

"الآثار المترتبة على هذا الوضع تكون أشد خطورة بالنسبة للأسر المعيشية التي تعولها امرأة، مادامت المرأة تواجه تحيزاً من حيث التحصيل التعليمي وعدم الوصول إلى الموارد إلى جانب

الوصول المحدود إلى التسهيلات الصحية. ويزيد من تكثيف هذه الحواجز العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية التي تفرض على المرأة أن تضع احتياجاتها الخاصة في آخر القائمة". (الأمم المتحدة، 1998، ص9)

الفرق بين إدارة المرأة للأسرة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية:

أصبحت المرأة في البلدان المتقدمة عموماً تشارك في قيادة الأسر المعيشية بشكل متزايد نتيجة استقلالها الذي يسرته عوامل مثل ارتفاع التحصيل التعليمي وزيادة فرص العمل، وربما وهو الأهم تراجع العوامل الاجتماعية والثقافية المحافظة التي كانت تشكل عائقاً أمام مشاركة المرأة في هذا الدور. ولكن المرأة العربية، على النقيض من ذلك تعول الأسرة المعيشية بسبب ظروف مفروضة عليها، فيما يبدو، تتراوح بين الطلاق وتعدد الزوجات ووفاة الزوج وهجرة الذكور. (الأمم المتحدة، 1998)

الصعوبات التي تواجه المرأة المعيلة التي تدير أسرة:

لا شك أن المجتمع قد تجاهل ولفترات طويلة الاهتمام بالمرأة ومشكلاتها واحتياجاتها، ولم تأخذ الدولة في الاعتبار عند وضع سياساتها للرعاية الاجتماعية كثيراً من التركيز لقضايا المرأة إلا منذ فترة وربما فترة وجيزة. ويزداد الأمر سوءاً عند التعامل مع نوعية خاصة من النساء وهي المرأة المعيلة التي تدير أسرة، ولذلك وبناء عليه فإن المرأة المعيلة التي تدير أسرة كانت تواجه ولا زالت كثيراً من المشكلات.

تعاني المرأة المعيلة التي تدير أسرة من الأعباء الناشئة عن ضرورة موازنة مسؤولية كونها المدر الوحيد والرئيسي للدخل مع تلك المتصلة بالعملية الإنجابية، بدون دعم اقتصادي من فرد آخر في الأسرة بالغ ولديه دخل (الأمم المتحدة، 2001).

وتحمل المرأة المعيلة التي تدير أسرة عبء إعالة أكبر أحياناً، وهذا يعني أن نسبة غير العاملين إلى العاملين في الأسر التي تديرها امرأة أعلى منها في الأسر الأخرى، كما تعاني من فجوة اقتصادية مرتبطة بالنوع الاجتماعي مثل متوسط الدخل أقل من الرجال، وممتلكات أقل، وهن

أقل تواجداً في الوظائف المجزية وفي المصادر المنتجة للأرض ورأس المال والتكنولوجيا، وعوامل البنية الأسرية والفروق المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الفرص الاقتصادية تؤثر في الانكشاف الاقتصادي للأسر التي تديرها امرأة (جاد، 1999)

"إن السياسات التي تنفذ في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لا تأخذ في اعتبارها الظروف الخاصة بالنساء، ولا سيما فيما يتعلق بمسئوليتهن الأسرية وهي مسؤوليات تتضاعف أعباؤها على المرأة العاملة". (قاسم، 2000، ص45)

والمرأة المعيلة تعاني من ضغوط نفسية كبيرة تنعكس على علاقاتها بأبنائها بصورة سلبية في الكثير من المواقف (الظفيري، 2000) كما أن مشكلات المرأة المعيلة في مجال العلاقات الاجتماعية بمن حولها من أفراد المجتمع تؤثر على علاقاتها الداخلية مع أبنائها، وأيضاً تأزمها العاطفي وسوء صحتها (العيس، 1995).

فتجاهل الأسر التي تعولها المرأة واعتبارها انحرافاً عن الوضع المثالي المعروف يؤدي إلى تعقيد كبير من جانب المجتمع في حق هذه الأسرة التي تحاول جاهدة مقابلة مشكلاتها وسد احتياجات أفرادها بصعوبة كبيرة، كما أن قطاعاً كبيراً من النساء يواجهن صعوبات في مواجهة متطلبات المعيشة إذ لا يكفي دخلهن لمقابلة الاحتياجات الأساسية، وبشكل عام ينخفض مستوى المعيشة في الأسر التي تديرها امرأة عن المستوى العام للأسر. (بدران، 1994)

من المشكلات التي تواجهها المرأة التي تدير أسرة في الدول النامية تراجع أنظمة التكافل الاجتماعي نتيجة لبعض التطورات الاقتصادية، فبينما تضعف العلاقات الأسرية في هذه المجتمعات، التي لم تصل فيها التنمية بعد إلى المستوى الذي يجعل من الممكن أن يحل نظام التكافل العام محل التكافل الخاص مما يؤثر بالسلب على النساء اللواتي يدرن أسراً. (مزياد، 2000)

علي الرغم من وجود سياسة اجتماعية لرعاية الفقراء بشكل عام ويندرج في هذه الفئة الاجتماعية الفقيرة النساء اللواتي يدرن أسراً بشكل عام أيضاً إلا أن ما يقدم لهن من معونات ومساعدات مثل معاش الضمان الاجتماعي قاصر عن الوفاء باحتياجات الأسرة، ولذلك تعتمد

الأعداد الكبيرة من هذه الأسر على الإعانات والمساعدات التي يقدمها أهل الخير والجمعيات الأهلية وغير الحكومية. (جلال، 2007)

إن المرأة تواجه كثيراً من المعاناة في الحصول على ما كفله لها القانون من نفقة لنفسها أو لأطفالها وخاصة في الحالات التي ينطبق عليها قانون الأحوال الشخصية، كما أن القوانين الأخرى بخلاف قانون الأحوال الشخصية والتي تشكل برامجها بعض فئات النساء اللواتي يدرن أسراً كالأرامل والمطلقات وغير المتزوجات بها قصور شديد من حيث نصوص القانون نفسه أو تطبيقاته، فالمبلغ الذي يصرف من خلال قانون الضمان الاجتماعي لا يمكن اعتباره دخلاً يعتمد عليه لسد احتياجات الفرد أو الأسرة التي تغطيها هذه القوانين فعلاً من مجموع الأسر المحتاجة لمن تمنحه من مساعدات. (سليمان، 1995)

إن هذه الفئة من النساء تفتقر للقدرات الأساسية من تعليم وتدريب وفرص عمل مناسبة وظروف صحية وبيئية مواتية فالغالبية العظمى منهن أميات مما يترتب عليه ضعف قدرتهن على اكتساب المهارات التي يتطلبها الحصول على فرصة عمل مناسبة ويتجلى ذلك بوضوح في لجوء غالبيةهن إلى العمل في القطاع غير الرسمي في مهن لا تتطلب قدراً من التعليم والتدريب أو العمل في أدنى درجات السلم الوظيفي في القطاع الرسمي. (سليمان، 1995)

"وغالبا ما يضطر أطفال هذا النوع من الأسر إلى الانقطاع عن الدراسة والخروج إلى سوق العمل في سن مبكرة بدون مهارات وذلك للحصول على دخل يضاف إلى دخل الأسرة، ويحدد ذلك فرص الحياة في المستقبل وقد يسمح هذا الأمر لهم بالخروج من دائرة الفقر إلا إنه يعد انتهاكاً سافراً لحقوقهم الإنسانية. كما أن الصلات القرابية هامة بالتأكيد للأسرة وخاصة في الأسر المعيلة ولأبناء هذه الأسر وذلك لأنها تساعد على قيام أفراد هذه الأسر بوظائفهم". (Fulcher & Scott, 2003, p246)

الفقر وارتباطه بالأسر التي تديرها نساء

الفقر ليس مصطلحاً حيادياً، وإنما هو مرتبط بالنوع الاجتماعي، والفقر يتوزع بشكل غير متساو بين الرجال والنساء وهو ذو تأثير سلبي على النساء أكثر من الرجال، وهناك اتفاق بين

الباحثين في قضايا المساواة بين الرجل والمرأة على أن تأنيث الفقر منتشر عالمياً، وهو يظهر بشكل كبير في المناطق الريفية والزراعية. ومع ذلك ما زال فقر المرأة وحجمه وعمقه بعيداً عن المعالجة، وربما يكون مستثنياً من البيانات الرسمية أو التقليدية. (Razavi 2000 & Bibars 2001)

وبشأن معدلات الفقر ومداه وعمقه بين الأسر الفلسطينية، فقد تبين أن هناك تفاوتاً في معدلات الفقر بين الأسر التي يرأسها ذكور والتي ترأسها إناث، وذلك باستعمال مقياسين للفقر، ووفقاً للمسح، فإنه لدى اعتماد الاستهلاك قاعدة لحساب الفقر، وجد أن (21.0%) من الأسر التي ترأسها إناث فقيرة، بالمقارنة مع (26.05%) من الأسر التي يرأسها ذكور. كذلك وجد أن (15.0%) من الأسر التي ترأسها إناث غارقة في فقر عميق بالمقارنة مع (16.5%) من الأسر التي يرأسها ذكور. (عبدو، 2006)

اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول عام (2000) وفرض إسرائيل القيود المشددة على الحركة والإغلاقات الاقتصادية أدى إلى إلحاق أشد الضرر بالاقتصاد ما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة (بليتس، 2006).

"تتزايد نسبة الفلسطينيين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية. فبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن (70.2%) من الأسر الفلسطينية: (69.4%) في الضفة الغربية و (72%) في قطاع غزة) تعتمد على المساعدات الإنسانية التي تأتي أساساً على شكل أغذية أو مساعدات نقدية" (بليتس، 2006، ص17).

"إن التأكيد الزائد على الفقر كظاهرة مميزة للمرأة المسنة الوحيدة (خاصة الأرملة)، يؤدي بالنتيجة لاستهداف هذا القطاع من الأسر على أنه الأكثر فقراً، وبالتالي حاجته على إغاثة ومساعدة اجتماعية عاجلة؛ مما يقوض الأسر الأخرى التي ترأسها إناث" (عبدو، 2006، ص14).

تزيد نسبة الفقر بين الأسر التي تعيلها نساء، والتي تصل إلي (30%) بالمقارنة مع (22%) لباقي الأسر كما تعاني (73%) من الأسر الفقيرة التي تعيلها نساء من الفقر المدقع بينما تعاني (63%) من الأسر التي يعيلها رجال من ذلك، وانخفضت نسبة الفقر بشكل بسيط بين الأسر التي

يعيلها رجال خلال العام (1996-1997) بينما ارتفعت بنسبة (4%) بين الأسر التي تعيلها نساء (شاهين، 2009).

بلغت نسبة الفقر بين الأفراد في الضفة الغربية (19.4%) للعام (2009) و(18.3) للعام (2010) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

وبلغت نسبة الفقر بين الأفراد في محافظة طولكرم (19.5%) للعام (2009) و (10.9%) للعام (2010) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

قدرت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية للعام (2010) ب (25.7%) حيث بلغت (18.3%) في الضفة الغربية، و (38.0%) في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012)

بلغت نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام (2011) وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري (25.8%) بواقع (17.8%) في الضفة الغربية، و(38.8%) في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

حوالي (12.9%) من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة بواقع (7.8%) في الضفة الغربية و (21.1%) في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري ارتفعت من (25.7%) عام (2010) إلى (25.8%) عام (2011). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

إحصائيات حول الأسر التي تديرها نساء

"يوجد نقص حاد في البيانات المتعلقة بالأسر المعيشية التي تديرها امرأة بالنسبة للبلدان ؛ ونظراً لهذه الندرة في البيانات لم يتسن تقديم أكثر من أرقام توضيحية للمغرب والسودان اللذين يسجلان نسبة مقدارها (5%)، و (20%) على التوالي، ورغم أن البيانات شحيحة بشأن الاتجاهات

المتعلقة بالأسر المعيشية التي تديرها امرأة، فمن المعترف به عموماً أن هذه الظاهرة آخذة في التزايد" (الأمم المتحدة، 1998، ص9).

وتنتشر ظاهرة الأسر التي تديرها نساء في الكثير من دول العالم وهي في ازدياد، حيث تصل نسبة هؤلاء النساء في أوروبا وأمريكا من (15-20%) وفي جنوب آسيا والدول الأفريقية (30%) وفي لبنان (12%) وفي اليمن والسودان (6.22%) وحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن نسبة هؤلاء النساء في العالم كله (9.42%) من أسر العالم. (بيوتنا، 2009)

وتصل نسبة النساء اللواتي يدرن أسراً في شمال غرب أوروبا إلى (24.6%) وفي استراليا (20%) وفي النمسا (28%) وفي اليابان (15%) وفي المغرب (11%) وفي مصر (16%) و (22%) من إجمالي الأسر التي تتركز في الشرائح السكانية الأكثر فقراً، وفي الإمارات (2.6%) عام (1985) وفي البحرين (10%) عام (1991). (العنبي، 2008)

وشكلت الأسر التي ترأسها إناث حوالي (8%) من الأسر الفلسطينية عام (2006). (شاهين 2009)

إن معظم أرباب الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة من الذكور نحو (92.3%) من جملة الأسر فيها، وإن نسبة قليلة من الأسر يكون فيها رب الأسرة أنثى نحو (7.7%)؛ ويرجع ذلك إما لوفاة الزوج، أو طلاق الزوجة، أو عدم وجود ذكور في الأسرة، أو هجرة الزوج للخارج، وارتباط ذلك بصغر الأبناء، مما يؤدي إلى قيام الأم بمسؤولية رب الأسرة. (أحمد، 2000)

وتبلغ الأسر التي يكون رب الأسرة فيها أنثى (8.3%) في الضفة الغربية، مقابل (6.4%) في قطاع غزة. ونسبة الأسر التي يكون فيها رب الأسرة أنثى تتفاوت ما بين (8.3%) في المخيمات، و(8.1%) في المدن، و(7.0%) في القرى (أحمد، 2000).

الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية

يعرض الباحث في هذا القسم مجموعة من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، ونظراً لعدم تناول الدراسات السابقة لموضوع الصعوبات الاقتصادية، والاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية التي تواجه المرأة التي تدير أسرة جملة واحدة؛ فقد عمد الباحث إلى اختيار مجموعة من الدراسات السابقة التي ارتبطت بالموضوع من جانب أو من بعض الجوانب، وبعضها خدمت الدراسة من خلال نتائجها وبعضها خدمها من خلال المادة النظرية، وبعضها عالج الصعوبات التي تواجه المرأة المطلقة على حدة، وبعضها الأرملة، وبعضها زوجة الأسير، وبعضها تناول الصعوبات الاقتصادية، وبعضها الصعوبات النفسية وبعضها الاجتماعية، وبعضها الصحية، وبعضها خلط بين بعض الجوانب.

دراسة الظفيري (2000) وعنوانها " النساء المعيلات للأسرة في حالة غياب الأب: نموذج أسر الشهداء "

هدفت الدراسة إلى تعميق الفهم حول المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، والتربوية، التي تعوق أداء الأرملة لواجباتها المزدوجة في رعاية الأبناء، واستعرضت الدراسة أهم القوانين ذات العلاقة كالقوانين الخاصة بالإسكان، والوصاية، والإرث، والتي تدور حولها معظم مشكلات الأرملة. واستهدفت الدراسة حوالي (180) حالة من أرملة الشهداء من أصل (204) حالات لإجراء دراسة ميدانية بغرض الوصول إلى صورة لطبيعة المعاناة التي تعيشها أرملة الشهيد في مواجهة مشكلات تربية الأبناء، وتحمل أعباء الحياة منفردة، وقد توصلت الدراسة إلى أن عينة أرملة الشهداء تعاني من ضغوط نفسية كبيرة تنعكس على علاقتهم بالأبناء بصورة سلبية في كثير من المواقف كالتدليل الزائد، أو التزمّت في المعاملة، هذا بالإضافة إلى ضغط مشكلات الحياة اليومية وإدارة المنزل.

دراسة الإبراهيم (2007) وعنوانها "الصحة النفسية لدى عينة من النساء الأردنيات المطلقات"

هدفت الدراسة تعرف مستوى الصحة النفسية لدى عينة من النساء المطلقات في مدينة إربد وضواحيها، ومعرفة أثر بعض المتغيرات كالوضع المهني للمرأة، ومستواها التعليمي، ومكان إقامتها بعد الطلاق، ومكان إقامة الأبناء بعد الطلاق على مستوى الصحة النفسية لدى أفراد العينة المكونة من (210) نساء مطلقات، وقد طبقت الباحثة مقياساً للصحة النفسية قامت بتطويره.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الصحة النفسية لعينة الدراسة كان متوسطاً، وأن هناك أثراً لكل من المستوى التعليمي للمرأة، ووضعها المهني، ومكان إقامة أبنائها بعد الطلاق على مستوى الصحة النفسية لديها، في حين لم تظهر النتائج أثراً لمكان إقامة الزوجة بعد الطلاق على مستوى الصحة النفسية للمطلقات.

دراسة علوان (2008) وعنوانها "الرضا عن الحياة وعلاقتها بالوحدة النفسية: دراسة ميدانية على عينة من زوجات الشهداء الفلسطينيين"

هدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين كل من متوسطات درجات مقياس الرضا عن الحياة، والوحدة النفسية، لدى عينة الدراسة، مع التعرف إلى الفروق المعنوية في متوسطات درجات كل من مقياس الرضا عن الحياة والوحدة النفسية تبعاً لمتغيرات: (تاريخ الاستشهاد، الوضع الاقتصادي، المستوى التعليمي، المهنة، الخلفية الثقافية) وقد تكونت عينة الدراسة من (211) زوجة شهيد في محافظات غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة مقياس الرضا عن الحياة، ومقياس الوحدة النفسية من إعداد الباحثة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة دالة بين كل من متوسطات درجات مقياس الرضا عن الحياة والوحدة النفسية، إضافة إلى عدم وجود فروق جوهرية في مجالات السعادة والعلاقات الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي والدرجة الكلية، وعدم وجود فروق جوهرية في مجال نقص الأصدقاء، ووجود علاقة موجبة غير دالة بين مجالي التقدير الاجتماعي والشعور بالإهمال.

دراسة عابد (2008) وعنوانها "الوحدة النفسية لدى زوجات الشهداء في ضوء بعض المتغيرات النفسية"

هدفت الدراسة الكشف عن علاقة الشعور بالوحدة النفسية لدى زوجات الشهداء بكل من المساندة الاجتماعية والالتزام الديني، كما هدفت الكشف عما إذا كان هناك فروق في مستوى الشعور بالوحدة النفسية، يمكن أن تعزى إلى بعض المتغيرات الديمغرافية: (المستوى الاقتصادي، السكن، عدد الأبناء، عدد السنوات بعد استشهاد الزوج، المؤهل العلمي للزوجة)، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (153) زوجة شهيد من شهداء انتفاضة الأقصى، واستخدمت الباحثة استبانة الوحدة النفسية، واستبانة المساندة الاجتماعية، واستبانة الالتزام الديني.

وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية دالة بين الشعور بالوحدة النفسية، والمساندة الاجتماعية لدى زوجات الشهداء، وكذلك كشفت النتائج عن عدم وجود علاقة دالة بين الشعور بالوحدة النفسية والالتزام الديني لدى زوجات الشهداء، وعدم وجود فروق في مستوى الشعور بالوحدة، تعزى لكل من (المستوى الاقتصادي - نمط السكن - عدد الأبناء)، وكذلك بينت الدراسة وجود فروق في مستوى الشعور بالوحدة النفسية لدى زوجات الشهداء، تعزى لكل من عدد السنوات لصالح (سنتين أو أقل)، والمؤهل العلمي لصالح (ثانوية عامة أو أقل)، ومكان السكن لصالح شمال غزة في "بعدي فقدان التقبل والمحبة والاهتمام والعجز الاجتماعي" ولصالح شمال غزة ورفع في "البعد الاجتماعي".

دراسة عبد المنعم (2009) وعنوانها "الآثار النفسية والجسمية ومشكلات التفاعل الاجتماعي المترتبة على الطلاق: دراسة مقارنة بين مجموعتين من المطلقات المصريات والكويتيات"

هدفت الدراسة استكشاف كل من الآثار النفسية والجسمية التي تترتب على الطلاق ومشكلات التفاعل الاجتماعي التي تعاني منها المطلقات في علاقتهن بمحيطهن والأشخاص الآخرين. وذلك لدى عينة غير عشوائية من المطلقات المصريات والكويتيات، وتم تطبيق استبيانَي الدراسة عليهن خلال مقابلة فردية قامت بها الباحثات المساعدات.

وتمثلت أهم النتائج في تماثل ترتيب الآثار النفسية التي تعاني منها المطلقات، وإن كانت المصريات أكثر شعوراً بالوحدة والاكئاب، وإحساساً بالضيق والملل وخوفاً من المستقبل. وكذلك تماثلت المشكلات الجسمية بين المجموعتين، ولكن كانت المصريات أكثر معاناة من الصداع وضغط الدم وآلام المفاصل وسقوط الشعر. وبالنسبة لمشكلات التفاعل الاجتماعي، كانت المصريات أكثر عرضة لصراعات العمل، بينما كانت الكويتيات أكثر تعرضاً للشائعات. وكانت مشكلتا تقييد الحرية الشخصية والمراقبة الدقيقة لسلوك المطلقة أكثر مشكلات التفاعل مع أفراد الأسرة أهمية لدى المجموعتين. وكانت المصريات أكثر معاناة من تعلق الأبناء بالدهم وعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم ومتابعتهم خارج الأسرة، وكانت مشكلة النفاق من قبل الأصدقاء أكثر مشكلات التفاعل مع الأصدقاء أهمية لدى المجموعتين.

دراسة الغامدي (2009) وعنوانها "التكيف الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للمرأة السعودية المطلقة في محافظة جدة"

هدفت الدراسة معرفة مدى تكيف وتوافق المرأة المطلقة مع حياتها الجديدة واندماجها بها.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، ونهج دراسة الحالة على عينة من النساء السعوديات المطلقات اللواتي بلغ عددهن مئة مطلقة في محافظة جدة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المرأة المطلقة تتلقى معاملة سلبية سواء من أفراد أسرتها أو من المجتمع المحيط بها، كما أن المطلقة توصم بما يعرف بالوصمة الاجتماعية السلبية التي تعتبرها غير قادرة على تحمل مسؤولية في تكوين أسرة. كما بينت أن المشكلات المالية من أهم المشكلات التي تواجهها المطلقة بعد وقوع الطلاق، فهي المسؤولة عن تحمل الصرف على جميع الاحتياجات لها ولأطفالها وهذه المشكلات تعيق تكيف المرأة المطلقة مع المجتمع. إضافة إلى أن المتاعب النفسية والإحساس بالحزن والكآبة من أهم الآثار السلبية والنفسية التي تجعل المطلقة غير قادرة على التكيف مع حياتها الجديدة.

دراسة خويطر (2010) وعنوانها "الأمن النفسي والشعور بالوحدة النفسية لدى المرأة الفلسطينية (المطلقة والأرملة) وعلاقتها ببعض المتغيرات"

هدفت الدراسة معرفة العلاقة بين الأمن النفسي والوحدة النفسية لدى المرأة الفلسطينية (المطلقة -الأرملة) في قطاع غزة، ومعرفة ما إذا كان مستوى الأمن النفسي والشعور بالوحدة النفسية لدى المرأة الفلسطينية (المطلقة - الأرملة) يتأثر ببعض المتغيرات (الحالة الاجتماعية - نمط السكن - المؤهل العلمي - العمل - عدد الأبناء)، وتكونت عينة الدراسة من (237) امرأة: (146) أرملة، و (91) مطلقة، وقد استخدمت الباحثة استمارة جمع المعلومات والأمن النفسي، ومقياس الوحدة النفسية من إعداد الباحثة.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha < 0.05$) بين كل من الأمن النفسي والشعور بالوحدة النفسية لدى المرأة الفلسطينية (المطلقة والأرملة) إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأمن النفسي فيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية لصالح المرأة الأرملة، حيث كانت أكثر شعوراً بالأمن النفسي، كما بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المرأة الفلسطينية المطلقة والأرملة، لمن يسكن مع أهل الزوج أو مع أهل الزوجة، بالنسبة لأبعاد الوحدة النفسية لصالح من يسكن مع أهل الزوجة حيث كن أكثر شعوراً بالوحدة النفسية، ووجود فروق بين المرأة الفلسطينية المطلقة والأرملة، ومستوى تعليمهن بالنسبة لدرجات الوحدة النفسية، حيث كانت من لديها مؤهل بكالوريوس أكثر شعوراً بالوحدة النفسية.

دراسة فاداك (2010) وعنوانها "الفقر في المملكة العربية السعودية: الدراسة الاستكشافية للفقر في العائلات التي ترعى شؤونها (تديرها) أنثى في مدينة جدة"

هدفت الدراسة إلى تحليل مظاهر الحياة اليومية للنساء اللواتي يدرن أسراً في مدينة جدة بهدف مناقشة قدرة السعودية على زيادة دخل الأسرة لمقاومة الفقر كما في بقية دول العالم المتقدمة. وقد استخدمت الدراسة المقالات والمقابلات لثلاثة عشر امرأة فقيرة تدير أسرة، وقد اهتمت الدراسة بتصنيف المنزل الفقير بالنظر إلى حالة المرأة التي تدير أسرة إضافة إلى الوقوف على الحالة الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالنساء اللواتي يدرن أسرة في جدة. وقد تبين أن هناك العديد

من العائلات الفقيرة التي تحصل على تمويلها عن طريق الجمعيات الخيرية في جدة كما أظهرت الدراسة كثيراً من الإحصائيات غير المهمة ومجموعة من النتائج الإيجابية إضافة إلى مجموعة من المشكلات التي تواجهها المرأة وخصوصاً الأرامل وبعض النساء المهجورات وزوجات الأسرى ومن أبرز هذه المشكلات ما يتعلق بالمحاكم من طلبات لوثائق رسمية لإثبات الحالة التي تمر فيها من طلاق أو هجر أو ترمل من أجل إمكانية حصولها على الدعم والمساعدة. وأظهرت بعض الآراء الدينية والثقافية حول وضعهن والمتمثلة في عدم قدرتهن على مواجهة المشكلات أو أنها خلقت لتكون فقيرة، كما أن الأسرة المشتملة على إناث تتطلب أن تعمل هذه الأنتى، وبعض العائلات بشكل عام تقدم دعماً واهتماماً لهؤلاء النساء في بعض الأحيان.

دراسة الآغا (2011) وعنوانها "التنبؤ بالسلوك الاجتماعي للنساء الأرامل في ضوء بعض المتغيرات النفسية"

هدفت الدراسة إلى التنبؤ بالسلوك الاجتماعي والتعرف إلى العلاقة بين السلوك الاجتماعي ومعرفة الفروق في مستوى السلوك الاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات لدى النساء الأرامل في قطاع غزة. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واختارت عينة عشوائية من النساء الأرامل.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$) بين مستوى السلوك الاجتماعي بأبعاده والمتغيرات (قوة الأنا، والذكاء الاجتماعي، والوحدة النفسية) للنساء الأرامل في قطاع غزة، ووجود علاقة تنبؤية ذات دلالة إحصائية وبعدي (الكفاءة الشخصية، والتدين) للنساء الأرامل في العينة على السلوك الاجتماعي، ووجود علاقة تنبؤية ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الاجتماعي للنساء الأرامل في العينة على السلوك الاجتماعي، في حين تبين عدم وجود تأثير للأبعاد "التصرف في المواقف الاجتماعية والضبط الاجتماعي والاهتمام والمشاركة" على السلوك الاجتماعي، ووجود علاقة تنبؤية ذات دلالة إحصائية للمتغير (الوحدة النفسية، وبعد التصدع الأسري) للنساء الأرامل في العينة على السلوك الاجتماعي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$) في مستوى السلوك الاجتماعي والبعد الذاتي

والبعد الأسري لدى النساء الأرمال في قطاع غزة، تعزى للمؤهل التعليمي (ابتدائي، إعدادي، ثانوي، دبلوم فأكثر)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$) في مستوى البعد الأسري لدى النساء الأرمال في قطاع غزة، تعزى لمتغير مكان السكن، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$) في مستوى السلوك الاجتماعي بأبعاده لدى النساء الأرمال في قطاع غزة، تعزى لمتغير الدخل الشهري.

دراسة الدليمي، والشجيري (2011) وعنوانها "الضغوط التي تواجه المرأة الأرملة وسبل معالجتها"

تركزت الدراسة على وصف وتحليل واقع المرأة الأرملة من حيث معاناتها وشعورها بالضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من حدة هذه الضغوط ومعالجتها، وقد هدفت الدراسة إلى قياس الضغوط التي تواجه المرأة الأرملة بصورة عامة، والتعرف إلى الفروق في الضغوط لدى النساء الأرمال تبعاً لمتغير الأطفال (وجود- بدون)، وإيجاد الفروق في الضغوط التي تواجه النساء الأرمال تبعاً لمتغير التحصيل الدراسي (أقل من الإعدادية- فوق الإعدادية). وقد اقتصرَت الدراسة على النساء الأرمال في مدينة الفلوجة، واختيرت عينة عشوائية من النساء الأرمال في مدينة الفلوجة بلغت أربعمئة امرأة أرملة من مجتمع الدراسة البالغ أربعة آلاف امرأة أرملة وبنسبة (10%).

وقد أظهرت نتائج البحث أن مستوى الضغوط للنساء الأرمال ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) ودرجة حرية (398)، حيث بلغت القيمة الناتية المحسوبة (33.37) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.960) كما أظهرت النتائج أن مستوى الضغوط لدى النساء الأرمال اللواتي لديهن أطفال عال ودال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$)، ودرجة حرية (398). كما أظهرت النتائج أن مستوى الضغوط لدى النساء الأرمال اللواتي لديهن تحصيل دراسي أقل من الإعدادية عال ودال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) ودرجة حرية (398).

دراسة عبد الحسين (2011) وعنوانها "المشكلات التي تعاني منها المرأة العراقية الأرملة في ظل الظروف الراهنة"

هدفت الدراسة التعرف إلى المشكلات التي تعاني منها المرأة الأرملة العراقية، حيث تحددت الدراسة بعينة من أرمال شهداء العراق التي بلغت سبعين امرأة أرملة اختيرت بطريقة قصدية من

مركز أمل لرعاية الأرمال والأيتام الكائن في منطقة العامرية ببغداد. وقد عرضت النتائج وفق هدف البحث السابق ونوقشت تلك النتائج في ضوء الدراسات السابقة على النحو الآتي: احتلت نظرة المجتمع المتدنية المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وتلاها العوز المادي والتبعية الاقتصادية للآخرين، ثم الشعور بالعجز والضعف، ثم ضعف الاهتمام من قبل أهل الزوج، ثم الشعور بالفراغ النفسي والعاطفي، ثم تدخل أهل الزوج في خصوصيات حياة الزوجية، ثم الشعور بأن الحياة لا طعم لها، ثم الخوف من الإساءة التي قد تلحق بالأبناء، ثم الشعور بالوحدة النفسية، ثم الشعور بانعدام الأمان، وأخيراً جاءت الفقرات الأخرى بالمرتبة الحادية عشرة ولغاية الفقرة الثالثة والعشرين من حيث الأهمية.

دراسة الشيراوي (2012) وعنوانها "أسلوب مواجهة الأرملة للضغوطات النفسية اليومية وعلاقته بالصلابة النفسية"

هدفت الدراسة الكشف عن الأسلوب التكيفي للأرملة البحرينية في مواجهتها لضغوط الحياة اليومية وارتباط ذلك بصلابتها النفسية في ضوء مجموعة من المتغيرات. وقد تكونت عينة الدراسة من خمسين أرملة بحرينية تم اختيارهن بطريقة عشوائية. وتم تطبيق مقياس أساليب مواجهة أحداث الحياة اليومية الضاغطة واستبانة الصلابة النفسية عليهن.

وقد أظهرت النتائج أن أسلوب التكيف الإيجابي مع ضغوطات الحياة هو الأسلوب السائد لدى الأرملة البحرينية، كما أن مستوى الصلابة النفسية وأبعاده الفرعية كالتحدي، والمسؤولية، والالتزام له دلالة إحصائية، كما أظهرت الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية في مستوى التكيف السلبي في اتجاه ذوات التعليم الجامعي، كما أن الأرمال ذوات التعليم الثانوي والجامعي أظهرن فروقاً دالة إحصائية في مستوى الصلابة عند مقارنتهن بذوات التعليم الابتدائي والإعدادي. ولم تظهر الدراسة وجود دلالة إحصائية للمتغيرات الآتية: ظرف الوفاة، وعدد الأبناء، وعمر الأرملة، وسنوات الترميل، والعمل، وذلك في كل من أسلوب مواجهة الضغوط النفسية ودرجة الصلابة النفسية.

دراسة الهلول ومحيسن (2013) وعنوانها "المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالرضا عن الحياة والصلابة النفسية لدى المرأة الفلسطينية فاقدة الزوج"

هدفت الدراسة الحالية إلى تعرف علاقة المساندة الاجتماعية بالرضا عن الحياة والصلابة النفسية لدى المرأة الفلسطينية فاقدة الزوج، وتكون مجتمع الدراسة من (7194) وتم أخذ عينة من (129) امرأة ممن فقدن أزواجهن، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان مقياس المساندة الاجتماعية والرضا عن الحياة والصلابة النفسية، وبعد التحقق من ثبات الأدوات وصدقها تم تطبيقها على عينة الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساندة الاجتماعية والرضا عن الحياة والصلابة النفسية لدى المرأة فاقدة الزوج، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المساندة الاجتماعية والرضا عن الحياة والصلابة النفسية تعزى لنوع الفقدان (شهيد - غير شهيد) في حين وجدت فروق في متغيرات الدراسة تعزى لنوع السكن (مستقل - مشترك) كذلك كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق في الرضا عن الحياة لدى المرأة فاقدة الزوج تعزى للعمر ولصالح كبيرات السن، ووجود أثر دال للمساندة الاجتماعية على الرضا والصلابة النفسية.

ب- الدراسات الأجنبية

دراسة بلجي و كوفمان (Bilge and Kaufman, 1983) وعنوانها "الأطفال من عائلة مطلقة وعائلة من والد واحد والوالدة واحدة: من وجهات نظر ثقافية مختلفة"

هدف البحث إلى دراسة الأسر ذات العائل الواحد وخصوصاً الأسر التي تديرها أو ترأسها نساء في المجتمعات المختلفة. ومن خلال البيانات تم العثور على الأسر ذات العائل الواحد، ولا سيما الأسر التي تديرها أو ترأسها نساء على نطاق واسع في المجتمعات المختلفة ثقافياً. ويمكن الحصول على الأفكار التي تعطي منظوراً أوسع لحالة الأسر ذات العائل الواحد في مجتمعنا عندما ينظر إليها ثقافياً. وقد أظهرت النتائج ضرورة رعاية الأسر ذات العائل الواحد من الناحية الصحية، وألا ينظر إليها على أنها أقل شأناً من الآخرين، كما أظهرت أن الأطفال في هذه الأسر

غالبا ما يعانون من الحرمان الاقتصادي أو النفسي. ويجب حماية الأسرة ذات العائل الواحد حتى لا تقع في كارثة اجتماعية بالاعتماد على توافر الموارد المادية الكافية، والشبكات الاجتماعية الداعمة، وإعطاء موقف ثقافي منظم تجاهها.

دراسة وينشستر (Winchester, 1990) وعنوانها "يأتي نساء وأطفال آخر شيء: الفقر والتهميش في عائلات الوالد الواحد والوالدة الواحدة (المطلقة)"

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المشكلات التي تعاني منها الأسر ذات العائل الواحد وخصوصاً التي تديرها امرأة في الدول الصناعية المتقدمة. وقد خلصت الدراسة إلى أن التغيير السريع في حجم وبناء (هيكلية) الأسر التي يرأسها عائل واحد وخصوصاً المرأة في ظل التطور الصناعي في الدول الصناعية المتقدمة قد أنتج أنماطاً جديدة من الفقر والتهميش. كما أن الأسر ذات العائل الواحد، تتألف إلى حد كبير من النساء والأطفال، وتشكل أحد أنواع الأسرة التي تكثر وتزداد بشكل سريع. والأدلة من بريطانيا وأستراليا، كما تكشف تهيمشها المدقع في سوق العمل، وتركزها في الإسكان العام. هذه المشاكل ترتبط بالهياكل الأبوية داخل المجتمع، ولا سيما توقعات الأدوار التقليدية للجنسين والعزل من فرص العمل للمرأة.

دراسة ستوارت (Stuart, 1996) وعنوانها "الأسر التي ترعاها (تديرها) إناث: دراسة مقارنة بين منطقة البحر الكاريبي والعالم المتطور"

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين التغيرات في أنماط العائلات في الأجزاء الأخرى من العالم مع أنماط العائلات التي بقيت محافظة على ثباتها نوعاً ما في المجتمع الكاريبي وذلك لأن العائلة الكاريبية كانت محط أنظار الانتقاد بشكل جزئي لأنها لم تتوافق مع الأفكار الغربية المتعلقة بالأسرة النووية. وتقرح الدراسة العديد من الافتراضات السابقة عن العائلات الكاريبية ولا سيما الأسر التي تعولها نساء والتي تحتاج إلى إعادة التفحص والنظر.

دراسة فاينلي (Finley, 2003) وعنوانها "هل هم أفقر الفقراء؟ فحص تراكم رأس المال عند العائلات التي تقوم على رعايتها (تديرها) أنثى في المكسيك"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مفهوم الفقر والنساء المعيلات لأسر، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المرأة المعيلة بصفة عامة تعاني من أنواع متعددة من الضغوط والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

دراسة أوزاوا و لي (Ozawa and Lee, 2006) وعنوانها "القيمة الصافية للعائلات التي ترعى أمورها (تديرها) أنثى: مقارنة مع أنواع مختلفة من الأسر"

هدفت الدراسة إلى تقديم نتائج الدراسة التي حققت في مستوى الأصول والديون في الأسر التي ترأسها الإناث بالمقارنة مع تلك الأسر المتزوجة (المكونة من الزوجين) وأنواع أخرى من الأسر. وقد أظهرت النتائج التجريبية أن المبالغ من القيمة الصافية للأسر المتزوجين-الزوجين والأسر التي يعولها الرجال كانت أكبر بكثير من الأسر التي تعولها نساء. وبناء على الآثار المترتبة على السياسات النابعة من نتائج الدراسة والتوصية فإن الولايات المتحدة تنظر بجدية على اعتبارها سياسة هادفة إبداعية رامية إلى تمكين الأسر ذات الدخل المنخفض مثل السياسات المتعلقة بالتوظيف الداعم وبرامج المشاريع الصغيرة، وبرامج الحسابات التنموية الفردية.

دراسة سماجك و إرماكورا (Smajic and Ermacora, 2007) وعنوانها "الفقر في الأسر التي تتولى شؤونها (تديرها) امرأة في البوسنة والهرسك: تحليل تجريبي"

قامت الدراسة بتحقيق تجريبي لمعرفة هل الأسر التي تتولى شؤونها امرأة تعاني من الفقر مقارنة مع الأسر التي يتولى شؤونها رجال من خلال أبعاد الاستهلاك والفقر في البوسنة والهرسك، وقد ضمنت الدراسة في التحليل الذين يتأسسون أسراً تبعاً لتعريف الاقتصاد، وقد ظهر عدم التجانس بشكل واضح في الدراسة، وتجنبت الدراسة المزالق الرئيسة المرتبطة بدراسات مشابهة، ومع أن الفقر والزعامة تمتلكان خصائص جغرافية أو عرقية، إلا أن الخصائص المحلية للبوسنة والهرسك في هذه الدراسة أخذت بعين الاعتبار. ولم تعط الدراسة دلائل واضحة حول تولي النساء لشؤون

الأسرة بسبب المساوئ في مصطلح الاستهلاك المنزلي، ولا يمكن الجدل في السياسة القياسية الهادفة التي يمكن أن تكون طريقة مفيدة للتقليل من الفقر في البوسنة والهرسك.

دراسة فيلاريا وشين (Villarreal & Shin, 2008) وعنوانها "كشف التناقض الاقتصادي عند العائلات التي ترعى شؤونها (تديرها) أنثى في المكسيك: دور شبكات العائلات"

هدفت الدراسة إلى تحديد مظاهر الحرمان لدى الأسر التي ترأسها نساء في المكسيك. وقد أظهرت كمية واسعة من البحوث أن الأسر التي ترأسها امرأة هي من بين الأكثر حرماناً في الولايات المتحدة. على النقيض من ذلك، الأسر التي ترأسها أمهات عازبات في المكسيك لديهن مستويات دخل فردي متوسطة بالمقارنة مع تلك المستويات العالية من الدخل في تلك الأسر التي يرأسها رجال وهن أكثر عرضة للعيش في الفقر. هذه النتائج كانت مثيرة للدهشة، بالنظر إلى العديد من المساوئ التي تواجهها المرأة المكسيكية التي أدت إلى وجود مشكلات وصعوبات عديدة تواجهها في سوق العمل إضافة إلى صعوبات للأمهات الوحيدات في إدارة العمل والحياة الأسرية. وقد وضعت أربعة تفسيرات لمستويات الدخل المرتفع نسبياً في الأسر التي تعيلها نساء في المكسيك: (1) النساء يتراهن مرحلة عمرية متقدمة خلال فترة الحياة مقارنة بالذكور، (2) الدعم المالي المتعاطم الذي يتلقينه من الأسرة الممتدة (3) الهجرة الدولية للإناث المترنسات للأسر، و (4) عملية الاختيار والتي بواسطتها تتراهن النساء أسرهن مع دخل إضافي بينما أخريات يتنقلن إلى أسر تتراهن من قبل أحد آخر. وباستخدام إعادة تمثيل دراسة الجنس وجد أن التحويلات الاقتصادية من الأقارب الذين يعيشون داخل البلاد وخارجها، إضافة إلى تأثير الاختيار سبب في توضيح نسبة الدخل المرتفع نسبياً للأسر التي ترأسها نساء.

دراسة تاكاني (Takane, 2009) وعنوانها "الفوارق والاختلافات بين الأسر التي ترأسها نساء في ملاوي الريفية بعد عشرين عاماً من التحرر الاقتصادي"

استخدمت الدراسة مسحاً في ست قرى لزراعة التبغ في ملاوي ما بين (2004-2005). وتلخص الدراسة بعض الاختلافات الرئيسية التي وجدت في مستويات إنتاج الكفاف والدخل بين الأسر التي يعيلها رجال والأسر التي تعيلها نساء، والفوارق بين المنازل التي ترأسها إناث، وتناولت

وضع المحرومين في الأسر التي ترأسها نساء من حيث الأراضي والهبات في العمل جنباً إلى جنب مع ارتفاع تكلفة المدخلات في برامج التكيف الهيكلي ورفع الدعم منذ الثمانينات، وتناولت منع الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة ليس فقط من الانخراط في الزراعة ذات العوائد المرتفعة مثل إنتاج التبغ، على الرغم من اعتماد تنوع سبل العيش من قبل كل من الأسر التي ترأسها الإناث والذكور، وكثير من الأسر التي ترأسها إناث لا تزال تعتمد على الأنشطة المنخفضة مع وجود عدد من العوائق، مثل: العمل المأجور في الزراعة، وعدم القدرة على الخروج من دائرة الفقر، ومع ذلك فإن الأسر التي ترأسها نساء تبقى فئة غير متجانسة، وتحتاج إلى توافر فرص الدخل غير الزراعي.

دراسة مالك ورافي (Mallick and Rafi, 2010) وعنوانها "هل الأسر التي ترعى شؤونها امرأة (تديرها) غير مستقرة غذائياً؟ دلائل من بنغلادش"

استخدمت هذه الدراسة المقابلات المنزلية والمعلومات الإحصائية حول مستوى القرى وتحقق الأمن الغذائي لدى الأسر التي يتولى شؤونها رجال والتي يتولى شؤونها إناث في بنغلادش مع الاهتمام الدقيق بالجماعات الأصلية الاثنية والعرقية. ولم تجد الدراسة فروقات مميزة في الأمن الغذائي بين نوعي الأسر. وفي ظل غياب الضوابط الاجتماعية والثقافية بين مجموعة السكان الأصليين فقد سمح للإناث بحرية أكبر في المشاركة في القوى العاملة. وقد أظهرت النتيجة أن المؤسسات غير الاقتصادية تأثر بشكل واضح على نتيجة الاقتصاد وخصوصاً فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

دراسة روجان (Rogan, 2013 a) وعنوانها "تعريفات بديلة للقيادة (الرئاسة) والنساء محدودات الدخل في مرحلة ما بعد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا"

لقياس الفروق بين الجنسين في مخاطر محدودية الدخل، هناك عدد من الدراسات التي استخدمت الرئاسة النسوية كمؤشر للنوع الاجتماعي، ومع ذلك هناك عدد من المخاوف الموثقة جيداً من استخدام التقارير الذاتية للقيادة كقناة تحليلية والتي تشير إلى أن القيادة (الرئاسة) غالباً وحدة فظة (صريحة) نسبياً في التحليل، وعلى خلفية الفرق الكبير والمتنامي في معدلات الدخل

الشحيح بين المبلغ عنها ذاتياً من قبل النساء والرجال الذين يديرون أسراً في مرحلة ما بعد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. هذه الدراسة أخذت في الاعتبار عدة تعريفات بديلة للرئاسة والتي تم اقتراحها في أدبيات التنمية.

وقد أشارت النتائج إلى أن هناك ارتباط بين الرئاسة الأنثوية المبلغ عنها ذاتياً وأحد أفراد الأسرة الإناث يجري تحديدها على أنها المعيل الرئيس. ومع ذلك فإن التعريف التقليدي للرئاسة من المحتمل أن يقلل من الخطر المتزايد لمحدودية الدخل في الأسر التي ترأسها الإناث نسبة إلى التي يرأسها رجال مقارنة مع التعاريف البديلة. وتشير النتائج أيضاً إلى أن التعريفات البديلة (لرئاسة المرأة) ربما تكون أكثر ملائمة نظراً للطريقة الضيقة في تعريف الأسرة في معظم المسوح الوطنية.

دراسة روجان (Rogan, 2013 b) وعنوانها "الفقر والقيادة بعد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا خلال الفترة (1997-2006)

هدفت الدراسة إلى بحث الخصائص المرتبطة بالفقر لدى الرجال والنساء الذين يتولون رعاية الأسر في جنوب إفريقيا، كما هدفت إلى التعرف على الأسباب الرئيسة لزيادة الفقر لدى النساء اللواتي يدرن أسراً مقارنة بالرجال الذين يقل لديهم، كما اختبرت الدراسة المعالم الرئيسة التي تميز الرجال الذين يديرون أسراً عن النساء اللواتي يدرن أسراً، وهل تغيرت هذه المعالم مع مرور الوقت؟ كما اختبرت لاحقاً كيف يتم التحكم بالاختلافات التي ينظر إليها للفقر بين النساء اللواتي يدرن أسراً وبين الرجال؟ وكيف يمكن التقليل من خطر الفقر الذي يؤثر بصورة مباشرة على النساء اللواتي يدرن أسراً.

وقد تم استخدام أسلوب المسح للبيانات الوطنية للأسر لشهر تشرين الأول للأعوام 1997 و1999 والمسح العام للأسر للأعوام 2004 و2006 حيث شهدت هذه الفترة نشرات ومستندات مكثفة عن الفقر وخصوصاً في العام 2000.

وقد أظهرت النتائج هبوطاً في نسبة الفقر على الرغم من وجود أدلة في نفس الوقت على أن النساء اللواتي يدرن أسراً لديهن خطر كبير من التعرض للفقر الذي يتسع في هذه الفترة، كما أظهرت أن هناك فرق بين الرجال الذين يديرون أسراً وبين النساء فيما يتعلق بالفقر.

تعقيب على الدراسات السابقة

اتفقت هذه الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة في الإجماع على أن المرأة التي تدير أسرة أو ترأسها أو تعيّلها تعاني من صعوبات ومشكلات اقتصادية، واجتماعية وتربوية، ونفسية وصحية تواجهها، كما في دراسة عبد المنعم (2009) التي سعت إلى استكشاف الآثار النفسية والجسمية التي تترتب على الطلاق ومشكلات التفاعل الاجتماعي التي تعاني منها المطلقات في علاقتهم بمحيطهم والأشخاص الآخرين لدى عينة من المطلقات المصريات والكويتيات، والإبراهيم (2007) التي بحثت في الصحة النفسية للمطلقات في مدينة إربد، والكعبي (2008) التي تناولت استخدام المدخل الواقعي للتخفيف من حدة المشكلات لدى المرأة السعودية المطلقة، وعلوان (2008) التي بحثت في متوسطات درجات مقياسي الرضا عن الحياة والوحدة النفسية لدى زوجات شهداء محافظات غزة، والدليمي والشجيري (2011) التي سعت إلى وصف وتحليل واقع المرأة الأرملة من حيث معاناتها وشعورها بالضغط النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من حدة هذه الضغوط ومعالجتها لدى عينة من النساء الأرامل في مدينة الفلوجة، وعبد الحسين (2011) التي سعت إلى التعرف على المشكلات التي تعاني منها المرأة الأرملة العراقية لعينة من أرامل شهداء العراق، والشيراوي (2012) التي سعت إلى الكشف عن الأسلوب التكيفي للأرملة البحرينية في مواجهتها لضغوط الحياة اليومية وارتباط ذلك بصلابتها النفسية في ضوء مجموعة من المتغيرات، وبلجي وكوفمان (Bilge & Kaufman, 1983) التي هدفت إلى دراسة الأسر ذات العائل الواحد وخصوصاً الأسر التي تديرها أو ترأسها نساء في المجتمعات المختلفة، ووينشستر (Winchester, 1990) التي هدفت إلى تحديد أهم المشكلات التي تعاني منها الأسر ذات العائل الواحد وخصوصاً التي تديرها امرأة في الدول الصناعية، وفاينلي (Finley, 2003) التي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين مفهوم الفقر والنساء المعيلات لأسر، وسماجك وإرماكورا (Smajic and Ermacora, 2007) التي فحصت الفقر بين الأسر التي يرأسها رجال والتي ترأسها إناث، تاكاني (Takane, 2009) التي تناولت الاختلافات الرئيسة في مستويات الدخل بين الأسر التي تعيّلها نساء والتي يعيّلها رجال، ومالك ورافي (Mallick and Rafi, 2010) التي سعت إلى التحقق من مستوى الأمن الغذائي لدى الأسر التي يعيّلها رجال والتي تعيّلها نساء في بنجلادش، وروجان

(Rogan, 2013) التي تناولت الخصائص المرتبطة بالفقر لدى الرجال والنساء الذين يتولون رعاية الأسر في جنوب إفريقيا.

تشابهت هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة من حيث البحث في الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة من جانب الأبناء ومسئولية القيام على شئونهم، كما في دراسات عبد المنعم (2009) والآغا (2011) وستوارت (Stuart, 1996) وفاينلي (Finley, 2003) وفيلاريل وشين (Villarreal & Shin, 2008) ودراسة فادااك (Fadaak, 2010).

تشابهت هذه الدراسة والدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها كما في دراسات الإبراهيم (2007) وعبد المنعم (2009) ووينشستر (Winchester, 1990)، وفاينلي (Finley, 2003) وخويطر (2010)، وعبد الجواد (2008) والدليمي والشجيري (2011) وعبد الحسين (2011)، وبلجي وكوفمان (Bilge & Kaufman 1983) والشيراوي (2012) وعبد المجيد (2005).

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدة بنود:

1- أول دراسة -في حدود علم الباحث- في فلسطين تبحث في الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة، وتجمع أربعة أصناف من النساء في بحث واحد وهن (المطلقة، والمنفصلة، والأرملة، وزوجة الأسير.

2- أول دراسة -في حدود علم الباحث- على شكل رسالة ماجستير في فلسطين تتناول الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة، حيث أن معظم الدراسات كانت في دول عربية أو أجنبية، والدراسات الفلسطينية شحيحة، وإن وجدت فإنها دراسات صغيرة.

3- تميزت الدراسة في عنوانها المتعلق بالصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة، فجل الدراسات تناولت الصعوبات تحت مسمى المرأة المعيلة، أو تحت مسمى التي ترأس أسرة، وهذا يفتح الباب لتناول صعوبات أكثر لأن إدارة الأسرة أوسع من إعالتها أو رئاستها.

استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في الصعوبات الخاصة بالمرأة التي تدير أسرة في:

1- تطوير أداة الدراسة ومجالاتها.

2- تعرف عناصر الإطار النظري المتعلق بالصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة.

3- تحديد المتغيرات المستقلة الأكثر أهمية للدراسة في الجوانب المهمة الخاصة بالمرأة التي تدير

أسرة والتي يمكن أن تكون ذات أثر على الصعوبات التي تواجهها.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- أداة الدراسة
- صدق الأداة
- ثبات الأداة
- إجراءات الدراسة
- متغيرات الدراسة
- المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وبناء أداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف تصميم الدراسة، والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي؛ لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وجمع المعلومات، واستخدم التحليل الإحصائي لفحص الفرضيات بهدف تفسير النتائج، وجاء اتباع الباحثة لهذا المنهج كونه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات المتمثل بوصف واقع مجتمعي وتحليل البيانات التي ستستقى من العينة التي تمثل هذا الواقع.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم من عام (2000-2013) موزعات على محافظة طولكرم ضمن التصنيف الذي وضعه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009) المتمثل بالحضر الذي اشتمل على محافظة طولكرم وقفين وباقية الشرقية وعتيل وعلار ودير الغصون وبلعا وعنبنا وبيت ليد، والريف الذي ضم عكابة ونزلة عيسى والنزلة الشرقية والنزلة الوسطى والنزلة الغربية وصيدا وزيتا والجاروشية والمسقوفة واكتابا وكفر اللبد وكفا والحفاصي وفرعون ورامين وشوفة وخرية جبارة وسفارين والراس وكفر صور وكفر زيباد وكفر جمال وكفر عبوش، والمخيم الذي اشتمل على مخيمي طولكرم، ونور شمس. وقد بلغ عدد النساء اللواتي يدرن أسراً في الأماكن المذكورة أعلاه (2390) امرأة في العام (2013).

الجدول (1)

توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للتوزيع الجغرافي

التوزيع الجغرافي	الحضر	الريف	المخيم	المجموع
عدد النساء اللواتي يدرن أسراً	1434	582	373	2390
النسبة المئوية	%60	%24.4	%15.6	%100

(وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة شؤون الأسرى، نادي الأسير . طولكرم، 2013)

عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية ممثلة لعدد النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم بلغت (250) ونسبة (10.46%) من مجتمع النساء اللواتي يدرن أسراً، وقد تم تصنيف المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسة تبعاً لمكان السكن (حضر، ريف، مخيم)، وتم استرجاع (240) منها، وتم استبعاد (10) إما لعدم اكتمال الإجابة عنها بسبب عدم اكتمال البيانات المطلوبة المتعلقة بالمستجيب (قسم المعلومات العامة)، أو لنمطية الاستجابة (وضع إشارة (√) على درجة واحدة أمام فقرات الاستبانة)، وبقي (230) استبانة صالحة للتحليل لأغراض الإجابة عن أسئلة الدراسة، أي ما نسبته (9.62%) من مجتمع الدراسة، والجدول (2) يبين توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير مكان السكن (الطبقات):

الجدول (2)

توزيع عينة الدراسة تبعاً لطبقات المجتمع

المتغير	الطبقة	حجم العينة	النسبة المئوية %
مكان السكن	حضر	150	%60
	ريف	61	%24.4
	مخيم	39	%15.6
المجموع		250	%100

أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة أداة لدراسته، وتضمنت الاستبانة ثلاثة مجالات، تمثلت مجالاتها في:

الصعوبات الاقتصادية (الفقرات 1 – 15).

الصعوبات الاجتماعية والتربوية (الفقرات 16 – 33).

الصعوبات النفسية والصحية (الفقرات 34 – 50).

وقد قام بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع البيانات، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

1. الاستعانة بالدراسات السابقة في موضوع الصعوبات التي تواجه المرأة المطلقة، مثل: عبد المنعم (2009)، الإبراهيم (2007)، علي والعلمي (2009)، وموضوع الصعوبات التي تواجه الأرملة، مثل: الدليمي والشجيري (2011)، الآغا (2011)، عبد الحسين (2001)، وموضوع الصعوبات التي تواجه المرأة المعيلة، مثل: العتيبي (2008).

2. عرض الاستبانة على المحكمين وإجراء التعديلات بناء على آرائهم وملاحظاتهم.

3. قام الباحث بالتعديل على الاستبانة بما يتلاءم والدراسة.

وقد تكونت أداة الدراسة من جزأين:

الجزء الأول: ويشمل المعلومات الأولية عن المرأة التي تدير أسرة والتي قامت بتعبئة الاستبانة.
الجزء الثاني: واشتمل على خمسين فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، تتم الاستجابة عن هذه الفقرات من خلال مقياس ليكرت الخماسي، ويبدأ بالدرجة العالية جداً وتُعطى (5) درجات، ثم العالية وتُعطى (4) درجات، ثم المتوسطة وتُعطى (3) درجات، ثم المنخفضة وتُعطى درجتين، ثم المنخفضة جداً وتُعطى درجة واحدة فقط.

صدق الأداة:

تم عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المختصين في علم الاجتماع والتربية والإدارة والشريعة والقانون والتمريض، وبلغ عددهم (12) محكماً ومحكمة ملحق (1) وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت فيه، إما بالموافقة عليها، أو تعديل صياغتها، أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكمون بضرورة تعديل المعلومات العامة وذلك بتعديل المستويات بصورة تتناسب مع الدراسة ومواصفات الاستبانة الجيدة، وباختصار المعلومات العامة من خلال حذف بعض المتغيرات غير المناسبة، وتقليل المتغيرات من (8) إلى (7) معلومات، وتم تغيير مستويات متغير السكن من مدينة وضاحية وقرية ومخيم إلى حضر وريف ومخيم، كما تم اقتراح وضع شعار الجامعة واسم الجامعة والكلية والتخصص في رأس صفحة الاستبانة، وفي نطاق المجالات، كانت الصورة الأولى مشتملة على أربعة مجالات متمثلة بمجال الصعوبات الاقتصادية ومجال الصعوبات الاجتماعية ومجال الصعوبات التربوية ومجال الصعوبات النفسية، وقد اقترح المحكمون جعلها في ثلاثة مجالات يضم المجال الأول الصعوبات الاقتصادية، والمجال الثاني الصعوبات الاجتماعية والتربوية، والمجال الثالث الصعوبات النفسية والصحية، وبذلك يتم دمج الصعوبات الاجتماعية والتربوية في مجال واحد، والصعوبات النفسية أضيف لها الصعوبات الصحية ودمجت في مجال واحد، كما تم اختصار الفقرات من (55) فقرة إلى (50) فقرة موزعة على المجالات الثلاثة. كما تمت إزالة الفقرات التي تحمل نفس المعنى، وتم اختصار بعض الفقرات من حيث الصياغة بحيث تشمل على أقل عدد من الكلمات، وتم حذف بعض الفقرات التي لا تخدم الدراسة، كما تم اقتراح أن تبدأ الفقرات بفعل بدلاً من التنويع بين الفعل والاسم وقد تم ذلك بتحويل جميع الفقرات إلى جمل فعلية . ولقد تم الأخذ برأي الأغلبية (أي 80% من الأعضاء المحكمين) في عملية التحكيم، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية (ملحق 2).

ثبات الأداة:

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha، والجدول (3) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (3)

معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالات الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
1	الصعوبات الاقتصادية	15	0.894
2	الصعوبات الاجتماعية والتربوية	18	0.927
3	الصعوبات النفسية والصحية	17	0.893
	الثبات الكلي للصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة	50	0.953

يتضح من الجدول رقم (3) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة تراوحت بين (0.893 - 0.953) وهي معاملات ثبات عالية وتفي بأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. إعداد أداة الدراسة بصورتها الأولية وتحكيمها.

2. حصر أفراد المجتمع، وتحديد أفراد عينة الدراسة:

من خلال فرز البيانات التي تم الحصول عليها من وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون الأسرى ونادي الأسير وتحديد (المطلقات، والمنفصلات، والأرامل، وزوجات الأسرى) اللواتي يدرن أسراً مكونة من مجموعة من الأفراد، ومن ثم تصنيفها بناء على مكان السكن (حضر، ريف، مخيم) وتحديد النسبة المئوية لهن بناء على مكان السكن.

أما العينة فقد تم تحديدها من خلال برنامج (SPSS)، حيث قام المحلل بتحديد عينة عشوائية من كل أفراد مجتمع الدراسة باستخدام البرنامج، وقد قسمت العينة إلى طبقات (حضر، وريف، ومخيم) حيث يكون لكل فرد فرصة الدخول في العينة بصورة متساوية، وكانت العينة ممثلة لمجتمع الدراسة، حيث يظهر ذلك من خلال الجدولين (1،2).

3. قام الباحث بتوزيع الأداة على عينة الدراسة، واسترجاعها.

4. إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

5. استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:

1. المتغيرات المستقلة:

العمر: وله أربعة مستويات (أقل من 30 سنة، 30 - 40 سنة، 41 - 50 سنة، أكثر من 50 سنة).

الحالة الاجتماعية: وله أربعة مستويات: (مطلقة، منفصلة، أرملة، زوجة أسير).

طبيعة العمل: وله أربعة مستويات: (بوظيفة دائمة، بأجرة متقطعة، بعمل خاص، بلا عمل).

عدد أفراد الأسرة: وله ثلاثة مستويات: (أقل من 3 أفراد، 3-6 أفراد، أكثر من 9 أفراد).

مكان السكن: وله ثلاثة مستويات: (حضر، ريف، مخيم).

الدخل الشهري: وله ثلاثة مستويات: (أقل من 1000 شيقل، 1000-3000 شيقل، أكثر من 3000 شيقل).

عدد سنوات إدارة الأسرة: وله ثلاثة مستويات: (أقل من سنتين، من 2-5 سنوات، أكثر من 5 سنوات).

2. المتغير التابع:

ويتمثل في استجابات أفراد عينة الدراسة في مجالات مقياس أداة الدراسة من صعوبات اقتصادية، وصعوبات اجتماعية وتربوية، وصعوبات نفسية وصحية.

المعالجات الإحصائية:

بعد تفرغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً، باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لمجالات الاستبانة.

2. اختبار كروسكال واليس (kruskal-wallis) وذلك للوقوف على دلالة الفروق في اتجاهات النساء الفلسطينيات اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغيرات الدراسة.

3. اختبار مان وتني (Mann Whitney) وذلك للوقوف على دلالة الفروق في اتجاهات النساء الفلسطينيات اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم، وذلك في حالة المقارنات الثنائية بين مستويات المتغير المستهدف.

4. معادلة كرونباخ ألفا (Alpha- Cronbach) لحساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤالي الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

تضمن هذا الفصل عرضاً للبيانات والنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية؛ وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها، كما تضمن مناقشة للنتائج وتفسيراً لها. وفيما يلي عرض للبيانات الإحصائية التي تم جمعها، وتحليلها، ومناقشتها وتفسيرها.

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

1- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ونصه:

هل هناك صعوبات اقتصادية، واجتماعية وتربوية، ونفسية وصحية تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم من وجهة نظرها؟

وضع الباحث معياراً للإجابة عن السؤال الأول، حيث تم استخدام معيار النسبة المئوية وذلك من خلال حساب الخارج المئوي لعدد الحالات التي أجابت على الفقرة بأحد الخيارين (بدرجة عالية، وبدرجة عالية جداً)، مقسومة على عدد أفراد العينة، وتمثل المعيار الذي وضعه الباحث في جمع الإجابات ضمن الخيارين السابقين لكل مجال من مجالات الدراسة وقسمة الناتج على عدد أفراد العينة، ومن ثم استخراج نسبة للمجال الكلي الذي يشتمل على المجالات الثلاثة، وقد وضع الباحث النسبة (60%) فأعلى دليلاً على وجود صعوبات تواجه المرأة التي تدير أسرة في محافظة طولكرم بصورة جليّة وملفتة للنظر، ونسبة (40-59%) دليلاً على وجود صعوبات عادية وطبيعية. وأقل من (40%) دليلاً على وجود صعوبات بسيطة وغير ملفتة للنظر.

جدول (4)

عدد الإجابات والنسبة المئوية للدرجتين (عالية، عالية جداً) والحكم على الصعوبات لمجالات الاستبانة

الرقم	المجال	عدد الإجابات	النسبة المئوية	الحكم على الصعوبات
المجال الأول	الصعوبات الاقتصادية	148	64.34	نعم
المجال الثاني	الصعوبات الاجتماعية والتربوية	116	50.43	نعم
المجال الثالث	الصعوبات النفسية والصحية	93	40.43	نعم
المجال الكلي	جميع مجالات الصعوبات	119	51.73	نعم

ينتضح من الجدول (4) وجود صعوبات اقتصادية، واجتماعية وتربوية، ونفسية وصحية تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم، حيث تراوحت نسبة الإجابات بالدرجتين (عالية، وعالية جداً) لمجالات الاستبانة بين (40.43%) و (64.34%) وهي نسب تدل على وجود صعوبات تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً بصورة تتراوح بين الجليّة المقلقة والطبيعية العادية. كما يتضح من الجدول أن الصعوبات الاقتصادية ظهرت بصورة جليّة وملفتة للنظر ومقلقة حيث بلغت نسبة الإجابات بالدرجتين (عالية، وعالية جداً) لهذا المجال (64.34%)، أما الصعوبات الاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم فقد ظهرت بصورة طبيعية وعادية وغير ملفتة للنظر حيث بلغت نسبة الإجابات بالدرجتين (عالية، وعالية جداً) لهذين المجالين بين (40.43%) و (50.43%).

ويعزو الباحث ظهور الصعوبات الاقتصادية بصورة جليّة وملفتة للنظر إلى أن الجانب المالي هو الذي يهم أي أسرة، وهو الذي يسهم في التخفيف من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، كما أن الوضع الاقتصادي العام في فلسطين متدهور عند كثير من الأسر وذلك لقلّة فرص العمل، وقلّة الوظائف، وعدم استقرار الأوضاع السياسية الذي ينعكس على الأوضاع الاقتصادية، كما أن غلاء الأسعار، وقلّة الدخل، وزيادة متطلبات الحياة تؤثر على الجانب الاقتصادي للأسرة، كما أن الصعوبات الاقتصادية تقف عائقاً أمام الرجل الذي تفتح أمامه مجالات العمل أكثر من المرأة، فالأمر سيكون أكثر تعقيداً أمام المرأة التي تقل أمامها فرص العمل لأسباب متعددة وبالتالي ستكون الصعوبات الاقتصادية في أعلى سلم الصعوبات التي ستواجهها، ولو وجدت هذه المرأة عملاً فسيكون بأجر متدن، والأجور متدنية بشكل عام ولا تتناسب وكثرة متطلبات الحياة والأسرة مع ارتفاع الأسعار، كما يرى الباحث أن المرأة خلقت لتعال لا لتعيل وبالتالي فإن هذه المسؤولية الجديدة التي لم تعدد عليها ستخلق لها تحديات وصعوبات ستترك آثارها وظلالها عليها وعلى أسرتها، وقد يكون من أسباب ظهور هذه الصعوبات الأمل في الحصول على دعم مالي من قبل الجهات المختصة في حال أظهرت النتيجة وجود صعوبات اقتصادية تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً.

أما وجود صعوبات اجتماعية وتربوية، ونفسية وصحية ولكنها طبيعية وعادية لدى النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم فهذا لا يعنى أن هذا الأمر مطلق، كما أن مسألة تحديدها ليست بالأمر السهل لأسباب متعددة كعدم تصريح المرأة بها، أو كثرة المؤثرات التي تتسبب في هذه الصعوبات وتداخلها. ولكن عدم إعطاء درجات عالية لهذين المجالين بحيث تتجاوز (60%) من قبل عينة الدراسة هو الذي جعل الصعوبات في هذين المجالين تبدو طبيعية وعادية، وهذه الصعوبات موجودة لدى جميع الأسر بغض النظر عن الذي يديرها ولكن ظهورها بصورة عادية وطبيعية لدى النساء اللواتي يدرن أسراً يدل على أنها صعوبات ليست بالكبيرة ولا تدق ناقوس الخطر الذي يهدد من تدير الأسرة وبالتالي على الأسرة برمتها.

كما يرى الباحث أن هذه النتيجة عائدة إلى كون المرأة الفلسطينية مثلاً يحتذى به في الصبر والتحمل حيث أنها تعيش باستمرار حياة اجتماعية وتربوية ونفسية وصحية صعبة ولكنها لا تظهر ذلك للملأ بل تتحدى وتحاول أن تتماشى معها، وأحياناً تعمل على تغييرها من خلال الاستفادة من التجارب ومن التغذية الراجعة التي تستفيد منها في مواجهة مشكلات سبق وأن تغلبت عليها، كما أن الإدارة تتطلب حلولاً للمشكلات لذلك هي تحاول أن تضع حلولاً لما يواجهها من صعوبات لا أن تكثر الشكوى والندب والضجر دون أن تغير في الواقع شيئاً، كما أن هذه الصعوبات غير مكلفة وبالتالي التغلب عليها يكون سهلاً، ويمكن للأسرة الممتدة أن تسهم في التخفيف منها، ولهذا قد لا تعتبر عند البعض صعوبات يستدعي الأمر البوح بها وإعطائها أكثر مما تستحق.

كما يرى الباحث أيضاً أن المجتمع الفلسطيني اعتاد التعايش مع كل مرحلة تواجهه بصورة طبيعية، كما أن الثقافة الفلسطينية تفرض على المجتمع إخفاء آلامه ومشكلاته الاجتماعية والتربوية وعدم إظهارها، والمرأة التي تدير أسرة أكثر الناس حرصاً على الستر لما يعترها من صعوبات في هذا المجال وعلى عدم البوح بها، وعلى الظهور أمام المجتمع قوية صلبة، كما أن المجتمع العربي عامة والمجتمع الفلسطيني خاصة يحرص على كتمان صعوباته النفسية والصحية ويحاول أن يبقيها سراً في نفسه لقناعته بأن هذه الأمور لا يجوز البوح بها وإظهارها للعلن وعند البعض يحاول إخفاءها عن أقرب الناس، والمرأة أكثر الناس تكتماً في هذا الجانب حيث تعتبر الأمور النفسية والصحية شأناً يخصها وحدها ولا تقوم بالبوح به أمام الآخرين وحتى أقرب الناس عليها، وهذا ليس حكماً اعتباطياً، فالمرأة الأم تعرف بأنها مخبأ الأسرار التي تحس بأشياء كثيرة

ولكنها تخفيها حتى تبقى قوية أمام الظروف العصيبة التي تمر بها وحتى تحافظ على مملكتها وأبنائها وبناتها وحتى تعلمهم الصبر والجلد والقوة.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة جزئياً مع دراسات الإبراهيم (2007) في الجانب الصحي والنفسي، والغامدي (2009) في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، والنفسية، وعبد المنعم (2009) في الجانبين النفسي والصحي، والاجتماعي والتربوي، والظفيري (2000) في الجانب النفسي والاجتماعي، وعابد (2008) في الجانب النفسي، وخويطر (2010) في المجال النفسي، والآغا (2011) في المجال الاجتماعي والنفسي، وعبد الحسين (2011) في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتربوية، والدليمي والشجيري (2011) في المجالات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية، والشيراوي (2012)، والهلول ومحيسن (2013) فيما يتعلق بالأرملة، ووينشستر (Winchester,1990) في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وفاينلي (Finley,2003) في الجانب الاقتصادي، وتاكاني (Takane, 2009) في المجال الاقتصادي، وروجان (Rogan, 2013) في الجانب الاقتصادي، حيث اتفقت نتائج هذه الدراسات مع نتيجة هذه الدراسة في وجود صعوبات اقتصادية في بعضها، واجتماعية وتربوية في أخرى، ونفسية وصحية في مجموعة أخرى تواجه المرأة التي تدير أسرة، مع بروز الصعوبات الاقتصادية والنفسية بشكل واضح.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة التي أظهرت وجود صعوبات اقتصادية لدى المرأة التي تدير أسرة مع دراسات سماجك وإرماكورا (Smajic and Ermacora, 2007) ومالك ورافي (Mallick and Rafi, 2010) واتفقت كلياً مع دراستي عبد المنعم (2009) لدى المطلقات، والآغا (2011) لدى الأرمال اللتين أظهرتا وجود صعوبات اجتماعية وتربوية، ونفسية وصحية لدى المرأة التي تدير أسرة، مع وجود اختلاف في حجم الصعوبات ونظرة المرأة التي تدير أسرة إليها.

2- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ونصه:

ما درجة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم من وجهة نظرها؟

وللإجابة عن هذا السؤال، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات

أداة الدراسة واعتمد الباحث في الدراسة المقياس الآتي لتقدير مستوى الصعوبات:

(4.21 فأكثر) = عالٍ جداً

(4.20-3.41) = عالٍ

(3.40-2.61) = متوسط

(2.60-1.81) = منخفض

(أقل من 1.81) = منخفض جداً

أما الأساس الذي تم الاعتماد عليه في توزيع هذه الفئات فهو الأساس الإحصائي القائم على توزيع المسافات بين فئات التدرج على مقياس ليكرت الخماسي بشكل متساوٍ (الحلو، 2007).
ويبين الجدول (5) هذه النتائج.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم، مرتبة تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

التسلسل	الترتيب	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الصعوبات
1	1	الصعوبات الاقتصادية	3.52	0.77	عالٍ
2	2	الصعوبات الاجتماعية والتربوية	3.27	0.87	متوسط
3	3	الصعوبات النفسية والصحية	3.22	0.71	متوسط
		الدرجة الكلية لمجالات الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة.	3.33	0.68	متوسط

يتضح من الجدول (5) أن مستوى الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم من وجهة نظرها، أتى بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري (0.68) على الدرجة الكلية للمجالات، وهذا يدل على مستوى متوسط للصعوبات، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على المجالات بين (3.52-3.22) وهي متوسطات

استجابات تدل على مستوى عالٍ في مجال الصعوبات الاقتصادية، ومتوسط في مجالي الصعوبات الاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية.

وفيما يتعلق بترتيب المجالات فقد حصل مجال الصعوبات الاقتصادية على الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.52) بينما حصل مجال الصعوبات الاجتماعية والتربوية على الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي (3.27) وحصل مجال الصعوبات النفسية والصحية على الترتيب الثالث والأخير وبمتوسط حسابي (3.22).

ويعزو الباحث المستوى المتوسط للصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة إلى التنوع في عينة الدراسة واختلاف الأوضاع التي تعيشها النساء اللواتي يدرن أسراً بين الأوضاع الجيدة والمقبولة والمتردية، كما يعزو الباحث ذلك إلى طبيعة الاستجابات لأفراد العينة وكيفية استجاباتهم مع فقرات الأداة التي تناولت الصعوبات حيث أن بعضهم نظر إليها على أنها صعوبات عادية وبسيطة يواجهها غالبية الناس في المجتمعات الفلسطينية، وبعضهم نظر إليها على أنها صعوبات متوسطة غير مقلقة ولكنها تحتاج إلى علاج، وبعضهم اعتبرها صعوبات كبيرة وتقلق من تواجهه؛ ومن هنا فتنوع الاستجابات جعلها في خانة المتوسطة، كما أن المرأة التي تواجه هذه الصعوبات تعمل على حلها والتعايش معها ووضع الحلول لها وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى عدم الاكتراث بهذه الصعوبات والنظر إليها على أنها متوسطة لا تدعو للقلق أو التهويل بشأنها.

ويعزو الباحث الدرجة العالية للصعوبات الاقتصادية إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الأسر الفلسطينية بشكل عام والمتمثل بقلة فرص العمل والبطالة وتضييق الاحتلال، وارتفاع مستوى المعيشة العام، وارتفاع الأسعار، وقلة الموارد، ومتوسط دخول الأفراد بشكل عام، والمرأة التي تدير أسرة عندما تكون بلا وظيفة أو عمل أو مصدر للرزق كراتب تقاعد الزوج، أو مصلحة منتجة تركها لها الزوج، فإنها ستكون أكثر عرضة لقلة الموارد الاقتصادية حيث أنها لا تستطيع العمل، كما أنها تتلقى معونات مادية من الشؤون الاجتماعية كل ثلاثة شهور لا تفي بمتطلبات الأسرة واحتياجاتها، ولا يتحقق لها ذلك إلا بعد عملية تفحص وجمع بيانات عن حالة الأسرة لتقرر حاجة هذه الأسرة إلى الدعم المالي، كما أن الالتزامات المالية الملقاة على عاتقها كبيرة لا تتناسب

ومستوى الدخل، فتحاول هذه المرأة تدبير بعض الأعمال المنزلية التي تسهم في زيادة الدخل، وتنتظر مساعدات أهل الخير في رمضان وقبل الأعياد وفي مواسم الزكاة، كما أنها تحاول تقديم الأولويات عند الإنفاق وتؤجل بعضها لحين توفر إيراد مالي، ومن هنا تبرز الصعوبات الاقتصادية وتتصدر باقي الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة.

ويرى الباحث حصول المجالين الثاني والثالث على درجة متوسطة، عائد إلى أن الوضع الاجتماعي والتربوي، والنفسي والصحي لقسم كبير من الأسر الفلسطينية متقارب من حيث الصعوبات المتوسطة، إضافة إلى ثقافة الكتمان حول هذين الجانبين، فضلاً عن ثقافة التقليل من الشكوى خوفاً من كثرة كلام الناس أو شماتة البعض، إضافة إلى الرغبة في عدم الانكسار أمام الآخرين، والظهور بصورة القوي الذي يتحمل ويتحدى، وهذه الأسباب قد نجدها مجتمعة في المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة، حيث أنها تبدو قوية وصلبة في هذين المجالين، إما لأنها تعودت على مثل هذه الصعوبات فتراها بسيطة، أو أنها تعلم أنها صعبة ولكنها تظهر أمام الآخرين أنها بسيطة وأنها لا تتأثر بها وتواجهها بإرادتها والقوية وإدارتها الحكيمة.

ولم تتطرق الدراسات التي وجدها الباحث إلى فحص درجة الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة سواء كانت مطلقة أو منفصلة أو أرملة أو زوجة أسير، وأغلبها ركزت على أن المرأة التي تدير أسرة تواجه صعوبات اقتصادية واجتماعية وتربوية ونفسية وصحية دون التطرق إلى الدرجة، وغالبيتها عكفت على كيفية التخفيف من هذه الصعوبات، ولم يجد الباحث سوى دراستين تناولتا بعض الصعوبات من حيث الدرجة. الأولى دراسة الإبراهيم (2007) حيث كانت درجة الصعوبات النفسية عند المطلقات اللواتي يدرن أسراً متوسطة، وقد اتفقت مع نتيجة هذه الدراسة، والثانية دراسة الدليمي والشجيري (2011) حيث كانت الصعوبات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية عالية عند الأرملة ذات الأطفال، وقد اختلفت مع نتيجة هذه الدراسة.

ويرى الباحث في حدود علمه وبعد بحث مستفيض- تفرد هذه الدراسة بفحص مجالات متنوعة من الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة من حيث درجتها، وهذا الأمر وضع صعوبة أمام الباحث في إجراء مقارنة بين هذه الدرجات التي توصلت إليها دراسته مع دراسات أخرى.

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى "الخاصة بالسؤال الثالث" على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير فئة العمر.

وللوقوف على دلالة الفروق بين درجة الصعوبات التي توجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير فئة العمر، تم استخدام اختبار كروسكال ويلس غير المعلمي (Kruskal-Wallis) والجدول (6) يوضح دلالة تلك الفروق للمجالات الأربعة، كما يوضح الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة لمجالات الدراسة لجميع مستويات متغير فئة العمر.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالات الفروق بين درجات الصعوبات لدى أفراد العينة تبعاً لمتغير العمر

المجال	فئة العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار χ^2	مستوى الدلالة التقريبي
الأول (الصعوبات الاقتصادية)	أقل من 30	45	3.4207	.80451	2.767	.429
	من 30-40 سنة	93	3.4839	.79873		
	من 41-50 سنة	63	3.6709	.72556		
	أكثر من 50 سنة	29	3.5103	.73383		
الثاني (الصعوبات الاجتماعية والتربوية)	أقل من 30	45	3.3634	.80257	4.627	.201
	من 30-40 سنة	93	3.3605	.83794		
	من 41-50 سنة	63	3.2129	.93095		
	أكثر من 50 سنة	29	2.9797	.91687		

المجال	فئة العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار χ^2	مستوى الدلالة التقريبي
الثالث (الصعوبات النفسية والصحية)	أقل من 30	45	3.2568	.68793	.150	.985
	من 30-40 سنة	93	3.2210	.77454		
	من 41-50 سنة	63	3.2011	.69025		
	أكثر من 50 سنة	29	3.2644	.65779		
الكلية	أقل من 30	45	3.3422	.68283	.600	.896
	من 30-40 سنة	93	3.3473	.69078		
	من 41-50 سنة	63	3.3460	.67984		
	أكثر من 50 سنة	29	3.2414	.67133		

يتضح من الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم في جميع المجالات (الاقتصادي، والاجتماعي والتربوي، والنفسي والصحي، وعلى المجال الكلي) تبعاً لمتغير فئة العمر، حيث أن مستوى الدلالة التقريبي لجميع المجالات يزيد عن مستوى الدلالة المحدد في الفرضية (0.05)، حيث بلغ مستوى الدلالة التقريبي للمجال الأول (0.429)، وللمجال الثاني (0.201)، وللمجال الثالث (0.985)، وللمجال الكلي (0.896).

ويعزو الباحث ذلك إلى أن درجة الصعوبات جميعها لا تتأثر بالعمر، فالصعوبة لا تختلف بين الأعمار، والكل يقع تحت ضغط الصعوبات بنفس الدرجة تقريباً، كما أن درجة الصعوبة لا تتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً بالعمر، ومواجهة الصعوبة لا تختلف بين صغير وكبير فالعمر لا يؤثر في درجة الصعوبة من حيث تحديها أو الاستسلام أمامها، وتتداخل أمور أخرى متعددة في درجة الصعوبات، والظروف العامة لحياة النساء اللواتي يدرن أسراً متشابهة فعندما تكون إيجابية فإن الاستجابات عليها ستكون متشابهة، وإن كانت صعبة وتحتاج إلى مواجهة وتحمل فإن الاستجابات أيضاً ستكون متشابهة، فالنظرة إلى الصعوبة الاقتصادية لن تختلف بين عمر وآخر إلا إذا تدخلت عوامل أخرى كطبيعة العمل، وعدد الأفراد وغيرها، وكذلك الحال في باقي الصعوبات.

ولم تتناول الدراسات السابقة في هذه الدراسة أثر متغير العمر على الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة، ولكن دراسة الشيراوي (2012) تناولت أثر متغير عمر الأرملة على مواجهة الضغوط النفسية ودرجة الصلابة النفسية وقد كانت النتيجة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الصعوبات النفسية تعزى لمتغير العمر، وقد اتفقت مع هذه الدراسة في هذه الجزئية، ودراسة الهلول ومحيسن (2013) التي أظهرت وجود فروق في الرضا عن الحياة لدى المرأة فاقدة الزوج تعزى لمتغير العمر، وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة هذه الدراسة في الجانب النفسي.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية "الخاصة بالسؤال الرابع" على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

وللوقوف على دلالة الفروق بين درجة الصعوبات التي تواجهها النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، تم استخدام اختبار كروسكال ويلس غير المعلمي (Kruskal-Wallis) والجدول (7) يوضح دلالة تلك الفروق للمجالات الأربعة، كما يوضح الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة لمجالات الدراسة لجميع مستويات متغير الحالة الاجتماعية.

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالات الفروق بين درجات الصعوبات لدى أفراد العينة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

المجال	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار χ^2	مستوى الدلالة التقريبي
الأول (الصعوبات الاقتصادية)	مطلقة	57	3.5930	.78130	11.493	*.009
	منفصلة	60	3.5478	.78996		
	أرملة	84	3.6325	.68470		

		.82200	3.0414	29	زوجة أسير	
.261	4.001	.86140	3.3581	57	مطلقة	الثاني (الصعوبات الاجتماعية والتربوية)
		.68439	3.3118	60	منفصلة	
		.99107	3.2752	84	أرملة	
		.86365	3.0162	29	زوجة أسير	
.287	3.774	.66959	3.2749	57	مطلقة	الثالث (الصعوبات النفسية والصحية)
		.61319	3.1028	60	منفصلة	
		.79678	3.3016	84	أرملة	
		.76129	3.1820	29	زوجة أسير	
.134	5.584	.66538	3.3986	3.59 30	مطلقة	الكلي
		.56325	3.3073	60	منفصلة	
		.73606	3.3919	84	أرملة	
		.73452	3.0834	29	زوجة أسير	

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتضح من خلال الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية في كل من المجال الثاني المتعلق بالصعوبات الاجتماعية والتربوية بمستوى دلالة تقريبي (0.261) وفي المجال الثالث المتعلق بالصعوبات النفسية والصحية بمستوى دلالة تقريبي (0.287) وفي المجال الكلي بمستوى دلالة تقريبي (0.134)، حيث أن مستوى الدلالة التقريبي لهذه المجالات يزيد عن مستوى الدلالة المحدد في الفرضية (0.05). ويعزو الباحث ذلك إلى عدم تأثير الحالة الاجتماعية على الصعوبات الاجتماعية والتربوية والصعوبات النفسية والصحية، فكل النساء اللواتي يدرن أسراً يواجهن هذه الصعوبات بنفس الطريقة، ولا تختلف هذه الصعوبات كثيراً بين حالة اجتماعية وأخرى، كما أن هذين المجالين يتأثران بطبيعة الاستجابات، والنظرة لها من جانب النساء، وبما أنهما يخضعان لمؤثرات كثيرة

يصعب تحديدها، تبقى النتيجة مرتبطة بموضوعية أفراد العينة من حيث إعطاء درجات وفق ما يشعرون بها، أو وفق ما يرين أنه متماش مع الثقافة المجتمعية التي تتطلب التكنم وعدم البوح في مثل هذه الجوانب الحساسة من حياة الفرد.

كما يتضح من الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاقتصادية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغ مستوى الدلالة التقريبي (0.009) حيث أن مستوى الدلالة التقريبي لهذا المجال يقل عن مستوى الدلالة المحدد في الفرضية (0.05).

الجدول (8) يبين مصدر الاختلاف في المجال الأول المتعلق بالصعوبات الاقتصادية.

الجدول (8)

المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاقتصادية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	مطلقة	منفصلة	أرملة	زوجة أسير
مطلقة		0.589	0.997	*0.003
منفصلة			0.598	*0.009
أرملة				*0.001
زوجة أسير				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتضح من الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاقتصادية التي تواجه كل من النساء المطلقات والمنفصلات والأرامل، وبين زوجات الأسرى اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم، حيث كانت متوسطات درجة الصعوبات الاقتصادية لدى النساء المطلقات والمنفصلات والأرامل أعلى منها لدى زوجات الأسرى.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن زوجات الأسرى يتلقين راتباً شهرياً عن أزواجهن في السجون الإسرائيلية من وزارة شؤون الأسرى حيث تقوم الوزارة برعاية أسر الأسرى في سجون الاحتلال من خلال توفير راتب شهري حسب عدد الأفراد، إضافة إلى الراتب الذي يتلقاه زوجها الأسير من

التنظيم الذي ينتسب إليه وتقوم هي بدورها بإنفاقه على الأسرة وعلى متطلبات زوجها الأسير، فضلاً عن المساعدات من الأهل وأفراد المجتمع من أهل الخير؛ ويرى الباحث أن ذلك يشعر زوجة الأسير بالأمان من ناحية الدخل، وعلى العكس منه عند المطلقات والمنفصلات والأرامل اللواتي لا يتمتعن بمثل هذه الميزات إلا إذا كن موظفات أو يتقاضين راتب تقاعد الزوج المتوفى أو صاحبات مصالح اقتصادية منتجة. كما أن زوجة الأسير تعيش في بيت زوجها وبالقرب من أهل زوجها أو أهلها وهذا يخفف عنها كثيراً من الأعباء الاقتصادية وهذه الميزة قد لا تتأتى إلا لبعض الأرامل، ويختلف الأمر بشكل كبير مع المنفصلات والمطلقات اللواتي قد يفقدن البيت بسبب الانفصال أو الطلاق وهذا يزيد من الأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتقهن.

كما يتضح من الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاقتصادية التي تواجه النساء المطلقات والمنفصلات، والنساء المطلقات والأرامل، والنساء المنفصلات والأرامل اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذه الأصناف تعاني من نفس الظروف الاقتصادية من حيث عدم توفر راتب مؤمن شهرياً باستثناء الحالات التي يكون لها إيراد مالي ثابت كأرملة موظف مثلاً، وباقي الحالات تتشابه ظروفها لدرجة كبيرة من الناحية الاقتصادية وهذه الأصناف جميعاً تعاني من قسوة الظروف الاقتصادية مما يعني توحيد وجهات النظر نحو هذه الصعوبات، كما أن الدعم المقدم لهذه الأصناف من وزارة الشؤون الاجتماعية لا يكفي لمتطلبات الحياة الاقتصادية حيث أن مقدار ما يحصلن عليه هو (700) شيقل كل ثلاثة شهور وذلك بعد دراسة فاحصة وعميقة لوضع الأسرة، وقد تسحب منهن هذه المساعدة في حال اكتشفوا مصدر رزق لهذه الأصناف، ولا مصادر أخرى لهن إلا إذا عملن، أو من خلال ما تقدمه لجان الزكاة العاملة في المدن والقرى والمخيمات لهن، أو ما يقدمه أهل الخير في المجتمع من مساعدات.

ولم يجد الباحث دراسات تتحدث عن أثر متغير الحالة الاجتماعية على الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة، باستثناء دراسة خويطر (2010) التي تناولت الأمن النفسي للمطلقة والأرملة في قطاع غزة حيث تبين أن الأرملة أكثر شعوراً بالأمن النفسي من المطلقة، وقد اختلفت

مع نتيجة الدراسة الحالية بعدم وجود فروق في متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة في مجال الصعوبات النفسية.
النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة "الخاصة بالسؤال الخامس" على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير طبيعة العمل. وللوقوف على دلالة الفروق بين درجة الصعوبات التي تواجهها النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير طبيعة العمل، تم استخدام اختبار كروسكال ويلس غير المعلمي (Kruskal-Wallis) والجدول (9) يوضح دلالة تلك الفروق للمجالات الأربعة، كما يوضح الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة لمجالات الدراسة لجميع مستويات متغير طبيعة العمل.

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالة الفروق في درجات الصعوبات لدى أفراد العينة تبعاً لمتغير طبيعة العمل

المجال	طبيعة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار χ^2	مستوى الدلالة التقريبي
الأول (الصعوبات الاقتصادية)	بوظيفة دائمة	32	2.8104	.72183	42.306	*.000
	بأجرة منقطعة	40	3.8967	.45365		
	بعمل خاص	26	3.2205	.71772		
	بلا عمل	132	3.6475	.74940		
الثاني (الصعوبات الاجتماعية والتربوية)	بوظيفة دائمة	32	3.0938	.73711	14.686	*.002
	بأجرة منقطعة	40	3.6618	.66880		
	بعمل خاص	26	2.9321	.81588		
	بلا عمل	132	3.2652	.92867		
المجال	طبيعة العمل	العدد	المتوسط	الانحراف	إحصائي	مستوى

الدالة التقريبي	الاختبار χ^2	المعياري	الحسابي			
.080	6.762	.63621	3.1458	32	بوظيفة دائمة	الثالث (الصعوبات النفسية والصحية)
		.70671	3.4458	40	بأجرة منقطعة	
		.82537	2.9551	26	بعمل خاص	
		.70267	3.2357	132	بلا عمل	
*.000	22.946	.55896	3.0275	32	بوظيفة دائمة	الكلي
		.53576	3.6545	40	بأجرة منقطعة	
		.68408	3.0269	26	بعمل خاص	
		.69709	3.3692	132	بلا عمل	

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتضح من الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات النفسية والصحية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير طبيعة العمل، حيث بلغ مستوى الدلالة التقريبي (0.080).

ويعزو الباحث ذلك إلى أن نسبة اللواتي يعملن بأجر قليلات سواء كان العمل بوظيفة دائمة أو بعمل خاص، كما وأن الحالة النفسية والصحية لهن تتأثر بالحمل الكبير الملقى على عاتقهن في إدارة الأسرة وتلبية متطلباتها وفي قضاء وقت طويل في العمل حيث الجهد والتعب مما يؤثر على وضعهن النفسي والصحي، كما أن اللواتي يعملن بأجرة منقطعة أو اللواتي لا يعملن يعانين من حالة نفسية وصحية محطمة نتيجة تراكم الهموم وعدم ضمان دخل ثابت شهرياً، والتفكير المستمر بلقمة العيش ومتطلبات الأسرة؛ لذلك لم يكن هناك فروق في درجة الصعوبات النفسية والصحية التي يواجهنها.

كما يتضح من الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاقتصادية، والصعوبات الاجتماعية والتربوية، والمجال الكلي للصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير طبيعة العمل، حيث بلغ مستوى الدلالة التقريبي للصعوبات الاقتصادية (0.000) والصعوبات الاجتماعية والتربوية (0.002) والمجال الكلي للصعوبات (0.000).

ولتعرف مصدر الفروقات في كل مجال استخدم الباحث المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاقتصادية، جدول (10) ودرجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية، جدول (11) والدرجة الكلية للمجالات، جدول (12).

الجدول التالي يبين مصدر الاختلاف في المجال الأول المتعلق بالصعوبات الاقتصادية.

الجدول(10)

المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاقتصادية تبعاً لمتغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	بوظيفة دائمة	بأجرة متقطعة	بعمل خاص	بلا عمل
بوظيفة دائمة		* 0.000	* 0.039	* 0.000
بأجرة متقطعة			* 0.000	0.109
بعمل خاص				* 0.005
بلا عمل				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

الجدول التالي يبين مصدر الاختلاف في المجال الثاني المتعلق بالصعوبات الاجتماعية

والتربوية.

الجدول(11)

المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية تبعاً لمتغير طبيعة

العمل

طبيعة العمل	بوظيفة دائمة	بأجرة متقطعة	بعمل خاص	بلا عمل
بوظيفة دائمة		* 0.001	0.287	0.140
بأجرة متقطعة			* 0.000	0.109
بعمل خاص				* 0.005
بلا عمل				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

الجدول التالي يبين مصدر الاختلاف في المجال الكلي.

الجدول (12)

المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في المجال الكلي تبعاً لمتغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	بوظيفة دائمة	بأجرة متقطعة	بعمل خاص	بلا عمل
بوظيفة دائمة		* 0.000	0.845	* 0.005
بأجرة متقطعة			* 0.000	0.109
بعمل خاص				* 0.005
بلا عمل				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

وقد تبين من خلال الجدول (10) أن الصعوبات الاقتصادية والصعوبات على المجال الكلي تقل عند المرأة ذات الوظيفة الدائمة مقارنة بذات العمل الخاص أو الأجرة المتقطعة أو التي لا تعمل. ويعزو الباحث ذلك إلى أن النساء اللواتي يعملن بوظيفة دائمة يضمن راتباً شهرياً آخر الشهر بحيث تستطيع الواحدة منهن أن تكييف مستوى الصرف والعيش وتنظيم النفقات وفق ذلك الراتب الذي يحصلن عليه آخر الشهر مما يقلل من درجة الصعوبات الاقتصادية لديهن ويجعل الوضع الاقتصادي أكثر استقراراً، على عكس اللواتي يعملن بعمل خاص أو بأجرة متقطعة حيث لا يوجد استقرار في الدخل كل آخر شهر ولا مرتب مضمون شهرياً فتبقى الصعوبات الاقتصادية مخيمة على وضعهن، كما أن اللواتي لا يعملن سيعانين من وضع اقتصادي أكثر تعقيداً ولا يسعين إلا الصبر حتى يتوفر بعض الدخل من هنا أو هناك.

كما تبين من خلال الجدولين (11) (12) أن الصعوبات الاجتماعية والتربوية والصعوبات على المجال الكلي تقل لدى المرأة ذات الوظيفة الدائمة مقارنة بذات الأجرة المتقطعة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن توفر الراتب الشهري لذات الوظيفة يهون عليها الصعوبات الاجتماعية والتربوية وفي المجال الكلي حيث الثقة والانخراط في المجتمع والثقة أمام الأبناء مما يهون عليها الناحية التربوية في التعامل مع الأبناء من خلال خبرة الحياة وتوفير كل متطلباتهم وبيان تضحياتها من أجلهم، واحترام المجتمع لها كونها تسعى على أسرتها وتتعب من أجلهم، وعدم حاجتها لشفقة المجتمع ومساعدته، والكثير من ذلك تفقده ذات الأجرة المتقطعة؛ لذلك كان هناك

فروق في درجة الصعوبات بين هذين الصنفين، كما أن ذات الوظيفة الثابتة التي تعمل وتضمن راتباً تكون أقدر على المشاركة والتفاعل، والمشاركة في المناسبات، والتأثير فيما يدور حولها، كما أنها أقدر على القيام بواجباتها التربوية تجاه أسرتها وأبنائها وأكثر ضبطاً للأبناء بحكم خبرتها الحياتية والوظيفية فهذه المرأة لا تنتظر عطف المجتمع ولا تختفي خلف الستار منه بل هي معتمدة على النفس وذات شخصية اجتماعية قوية، وهذه المرأة قادرة على توجيه الأبناء وتوفير احتياجاتهم وتوجيه سلوكهم أكثر من ذات الأجرة المتقطعة التي لا تتوفر لديها الميزات المتوفرة لدى ذات الوظيفة الدائمة.

وتبين من خلال الجداول (10) (11) (12) أن الصعوبات الاقتصادية والصعوبات الاجتماعية والتربوية والصعوبات على المجال الكلي تقل لدى ذات العمل الخاص بالمقارنة مع ذات الأجرة المتقطعة أو التي لا تعمل. ويعزو الباحث ذلك إلى أن المرأة ذات العمل الخاص ولو أنه ليس وظيفة رسمية تضمن دخلاً مستمراً وإن كان متفاوتاً وهذا الأمر يهون عليها الصعوبات الاقتصادية، ويعطيها قدراً جيداً من الاستقرار الاقتصادي، ويسهم أيضاً في التخفيف من الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجهها، وهذا الأمر لا يتأتى لذات الأجرة المتقطعة أو التي لا تعمل حيث لا تطمئن للدخل الذي ستحصل عليه خلال الشهر كونه مرتبط بما يتوفر لها من أعمال خلال الشهر، وكون التي لا تعمل لا تضمن دخلاً بل تنتظر ما يخفيه الغيب لها، كما أن ذات العمل الخاص صاحبة مصلحة عليها أن تتخبط في المجتمع وتتفاعل معه لتسيير عملها وبالتالي ستكون أكثر قدرة على التغلب على الصعوبات الاجتماعية التي تواجهها، كما أن إدارتها لهذه المصلحة تجعلها قادرة على مواجهة المتطلبات التربوية للأسرة بشكل أكبر فهي اجتماعية وصاحبة خبرة في مجال تربية الأبناء وتوجيههم نحو مصلحتهم ومصلحة الأسرة، فهي تعود أفراد أسرتها على تحمل المسؤولية بسبب عملها خارج البيت من حيث الالتزام بالواجبات البيئية والأسرية والمجتمعية مما يشير إلى التعاون والشراكة في تحمل مسؤولية البيت من جميع أفراد الأسرة، وهذه الأمور لا تتأتى لذات الأجرة المتقطعة أو التي لا تعمل.

وتبين من الجدولين (10) (11) عدم وجود فروق بين درجة الصعوبات الاقتصادية، والصعوبات الاجتماعية والتربوية والصعوبات على المجال الكلي بين اللواتي يعملن بأجرة متقطعة واللواتي لا يعملن.

ويعزو الباحث ذلك أن الحالتين تتشابهان في عدم توفر دخل ثابت أو شبه ثابت للأسرة، وهذا الأمر يبقين تحت وطأة الصعوبات الاقتصادية في توفير متطلبات الأسرة والقيام بالواجب الإداري المالي، مما يزيد من حدة الصعوبات لدى الحالتين، وكذلك الحال بالنسبة للجانب الاجتماعي والتربوي حيث العجز أمام المجتمع والحاجة إلى مساعدته والمعاناة من نظرتيه، والهروب من وجهه تحت معاناة اجتماعية، كما أنها عاجزة أمام أبنائها ورغباتهم ومتطلباتهم، وتحس بفقدان السيطرة عليهم لعدم توفر وسيلة الضبط التي تعتمد بصورة كبيرة على الجانب الاقتصادي من خلال الإعطاء والحرمان.

كما يتبين من الجدولين (11) (12) عدم وجود صعوبات اجتماعية وتربوية وصعوبات على المجال الكلي بين ذات الوظيفة والعمل الخاص. ويعزو الباحث ذلك إلى أن الاثنتين تتمتعان بالثقة أمام المجتمع وفي البيت أمام الأبناء حيث يقمن بعمل يعود بالخير والنفع عليهن وعلى أسرهن، وهن غير معتمدات على المجتمع، وهن منخرطات في هذا المجتمع بحكم العمل الذي يمتنه، ويتمتعن بسلطة مناسبة على الأبناء لأنهن يوفرن متطلباتهم ويتعبن من أجلم، ولديهن القدرة على إدارة الأمور التربوية بثقة وقوة بحكم امتلاك المال وامتلاك الخبرة.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة في المجال النفسي مع دراسة الشيراوي (2012) التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوب المواجهة والصلابة النفسية لدى الأرملة تعزى لمتغير طبيعة العمل، وعابد (2008) التي أظهرت عدم وجود فروق في درجة الصعوبات النفسية تعزى لمتغير طبيعة العمل، ووينشستر (Winchester, 1990) في المجال الاقتصادي التي أظهرت وجود فروق ذات تأثير سلبي على الناحية الاقتصادية للمرأة المعيلة تعزى لمتغير طبيعة العمل.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة في المجال النفسي مع دراسة الإبراهيم (2007) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الصعوبات النفسية والصحية التي تواجه المرأة المطلقة التي تدبر أسرة تعزى لمتغير طبيعة العمل.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

نصت الفرضية الرابعة "الخاصة بالسؤال السادس" على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة. وللوقوف على دلالة الفروق بين درجة الصعوبات التي توجهها النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة، تم استخدام اختبار كروسكال ويلس غير المعلمي (Kruskal-Wallis) والجدول (13) يوضح دلالة تلك الفروق للمجالات الأربعة، كما يوضح الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة لمجالات الدراسة لجميع مستويات متغير عدد أفراد الأسرة.

الجدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالة الفروق في درجات الصعوبات لأفراد العينة تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

المجال	عدد أفراد الأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار χ^2	مستوى الدلالة التقريبي
الأول (الصعوبات الاقتصادية)	أقل من 3 أفراد	74	3.3874	.74578	.966	.617
	3 - 6 أفراد	122	3.5678	.79674		
	أكثر من 6 أفراد	34	3.6784	.71867		
الثاني (الصعوبات الاجتماعية والتربوية)	أقل من 3 أفراد	74	3.1232	.84327	12.840	*.002
	3 - 6 أفراد	122	3.3279	.92072		
	أكثر من 6 أفراد	34	3.3997	.71676		
الثالث (الصعوبات النفسية والصحية)	أقل من 3 أفراد	74	3.1411	.71562	1.713	.425
	3 - 6 أفراد	122	3.2541	.74528		
	أكثر من 6 أفراد	34	3.3235	.60927		
الكلية	أقل من 3 أفراد	74	3.2089	.64733	5.482	.064
	3 - 6 أفراد	122	3.3733	.72657		
	أكثر من 6 أفراد	34	3.4559	.54079		

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتبين من الجدول (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة في كل من المجال الأول المتعلق بالصعوبات الاقتصادية وفي المجال الثالث المتعلق بالصعوبات النفسية والصحية وفي المجال الكلي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى تنوع متغيرات الدراسة التي يؤثر بعضها على بعض حيث أن وجود متغير طبيعة العمل يؤثر في الاستجابة لطبيعة العمل التي توفر المال سيكون لها أثر إيجابي على الصعوبات الاقتصادية من ناحية عدد أفراد الأسرة حيث لن يكون لعدد الأفراد تأثير على هذه الصعوبات في حال لو كان العمل شحيحاً أو لا يوجد عمل حيث أن الاستجابات ستكون متقاربة، كما أن طبيعة الاستجابات تؤثر في هذه النتيجة بين أفراد العينة فقد تكون استجابة ذات العدد القليل مشابهة لذات العدد الكبير بحكم أن الأولى أولادها صغار ولا يحتاجون متطلبات مالية كبيرة وبحكم أن الثانية أولادها كبار ويعملون ويعتمدون على أنفسهم. كما أن الجانب النفسي والصحي لا يختلف عن سابقه فوجود المال وتوفير حاجة الأبناء مهما كان عددهم يوفر جواً نفسياً جيداً وقد يكون الأولاد سواء قلوا أو كثروا مصدر دعم نفسي لأهمهم ويقدمون لها العناية الصحية والاهتمام وبالتالي جاءت الاستجابات مظهرة عدم وجود فروق في درجة الصعوبات بناء على عدد الأفراد من ناحية اقتصادية ومن ناحية نفسية وصحية.

كما يوضح الجدول (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة، حيث بلغ مستوى الدلالة التقريبي (0.002).

ولتعرف مصدر الفروقات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة، جدول (14).

الجدول التالي يبين مصدر الاختلاف في المجال الثاني المتعلق بالصعوبات الاجتماعية والتربوية.

الجدول (14)

المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	أقل من 3 أفراد	3 - 6 أفراد	أكثر من 6 أفراد
أقل من 3 أفراد		0.043 *	0.097
3 - 6 أفراد			0.997
أكثر من 6 أفراد			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يوضح الجدول (14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً عدد أفرادها أقل من (3) أفراد، وبين النساء اللواتي يدرن أسراً عدد أفرادها يتراوح بين (3-6) أفراد، حيث كانت متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية لدى النساء اللواتي يدرن أسراً عدد أفرادها أقل من (3) أفراد أقل منها لدى النساء اللواتي يدرن أسراً عدد أفرادها يتراوح بين (3-6) أفراد.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المرأة التي تدير أسرة عدد أفرادها قليل (أقل من 3) أفراد تستطيع أن تلبى وتشبع حاجات أولئك الأفراد بكل أريحية مما يعني أن هموماً اجتماعية أو تربوية غير واردة في حين أن المرأة التي تعيل أسرة عدد أفرادها كبير (3-6) أفراد تحتاج إلى مبالغ لإشباع حاجات أولئك الأفراد وهي كثيرة وبالتالي فإن ذلك الوضع يخلق لمديرة هذه الأسرة جواً يتراجع من الناحية الاجتماعية والتربوية حيث تكون تلبية الحاجات تلك وفق الأولوية مما يعني أن هناك حاجات اجتماعية وتربوية قد لا تشبع وفي هذه الحالات تقع المرأة التي تدير هذه الأسرة تحت مواجهة صعوبات اجتماعية وتربوية تتربص بها وبأسرتها، كما أن الظروف الخاصة بهذا المجال قد تكون مختلفة بين من تدير أسرة مكونة من أقل من (3) أفراد عنها عند من أسرتها بين (3-6) أفراد عند عينة الدراسة من حيث قلة الصعوبات فدللت الاستجابات بعد التحليل على أن الأولى أقل صعوبات اجتماعية وتربوية من الثانية.

كما يوضح الجدول (14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً عدد أفرادها أقل من (3) أفراد وبين النساء اللواتي يدرن أسراً عدد أفرادها أكثر من (6) أفراد.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الظروف الخاصة بأفراد العينية وطبيعة الاستجابات فقد يكون أفراد الأسرة الأقل من (3) أفراد صغاراً لا يؤثرن على الناحية الاجتماعية والتربوية لدى الأم وقد يكون أفراد الأسرة الأكثر من (6) أفراد كباراً يعتمدون على أنفسهم ويعملون ويساعدون أمهم فلا يؤثر عددهم على الناحية الاجتماعية والتربوية وهذا التقارب بين الأسر جعل عدد أفرادها لا يؤثرن على الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجه أمهاتهم فتوحدت وجهة النظر في الاستجابات وأدت على هذه النتيجة، وقد تكون الظروف عند الأم ذات الأسرة القليلة (أقل من 3) أفراد مشابهة لذات الأسرة الكبيرة (أكثر من 6) أفراد في عينة الدراسة من الناحية الاجتماعية والتربوية فكانت النتيجة بعدم وجود فروق في متوسط درجات الصعوبات لدى أولئك النساء.

كما يشير الجدول (14) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً عدد أفرادها بين (2-6) أفراد وبين النساء اللواتي يدرن أسراً عدد أفرادها أكثر من (6) أفراد.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ظروف النساء وطبيعة استجاباتهن فقد تكون الأسر ذات العدد من (3-6) أفراد والأسر المكونة من أكثر من (6) أفراد متشابهين من حيث زيادة معاناة الأم في المجال الاجتماعي والتربوي، أو من حيث تخفيف معاناة الأم في هذا المجال، فعدد الأفراد لا يؤثرن في مسألة الحياة الاجتماعية للأم حيث أن هذا الأمر خاص بها وهي صاحبة الشأن فيه فإذا اعتبرت أن المجتمع يسبب لها مصاعب فإنه ستعتزله وإن كانت أسرتها صغيرة أو كبيرة، ولكن الجانب التربوي مرتبط بعدد الأفراد من حيث ضبطهم وتعليمهم وتوجيههم والمحافظة عليهم، ولكن إن كان الأبناء من النوع السهل والمسؤول والمراعي فإنه سيخفف عن الأم مهما كان عددهم والعكس صحيح لذلك كانت النتيجة بعدم وجود فروق.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة في مجال الصعوبات النفسية مع دراسة عابد (2008) التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة الشعور بالوحدة النفسية لدى زوجات الشهداء (الأرامل) تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة، ودراسة الشيراوي (2012) في مجال الصعوبات النفسية التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوب المواجهة والصلابة النفسية لدى الأرملة تعزى لمتغير عدد الأفراد.

واختلفت مع دراسة الدليمي والشجيري (2011) في مجال الصعوبات النفسية والاجتماعية التي أظهرت وجود فروق ذات تأثير على الجانب النفسي والاجتماعي لدى الأرملة تعزى لمتغير عدد الأفراد، واتفقت معها في المجال الاقتصادي حيث أظهرت وجد فروق ذات تأثير على الجانب الاقتصادي لدى المرأة تعزى لمتغير عدد الأفراد.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

نصت الفرضية الخامسة "الخاصة بالسؤال السابع" على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير مكان السكن.

وللوقوف على دلالة الفروق بين درجة الصعوبات التي توجهها النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير مكان السكن، تم استخدام اختبار كروسكال ويلس غير المعلمي (Kruskal-Wallis) والجدول (15) يوضح دلالة تلك الفروق للمجالات الأربعة، كما يوضح الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة لمجالات الدراسة لجميع مستويات متغير مكان السكن.

الجدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالة الفروق في درجات الصعوبات لأفراد العينة تبعاً لمتغير مكان السكن

المجال	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار χ^2	مستوى الدلالة التقريبي
الأول (الصعوبات الاقتصادية)	حضر	138	3.4700	.80539	1.106	.575
	ريف	54	3.6284	.65903		
	مخيم	38	3.5842	.80321		
الثاني (الصعوبات الاجتماعية والتربوية)	حضر	138	3.3862	.83628	8.789	*.012
	ريف	54	2.9684	.93482		
	مخيم	38	3.2926	.82347		
الثالث (الصعوبات النفسية والصحية)	حضر	138	3.2617	.76781	1.392	.499
	ريف	54	3.1451	.66653		
	مخيم	38	3.2237	.59169		
الكلي	حضر	138	3.3665	.72300	2.311	.315
	ريف	54	3.2300	.62886		
	مخيم	38	3.3553	.58466		

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يوضح الجدول (15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير مكان السكن في كل من المجال الأول المتعلق بالصعوبات الاقتصادية وفي المجال الثالث المتعلق بالصعوبات النفسية والصحية وفي المجال الكلي.

ويعزو الباحث ذلك إلى تشابه الظروف الاقتصادية وتبعاتها من مصاريف ومتطلبات ومناسبات والتزامات لدى المرأة التي تدير أسرة سواء كانت تعيش في الحضر أو الريف أو المخيم، فكل امرأة منهن لديها التزاماتها المالية تجاه الأسرة وكلهن بحاجة لشراء متطلبات الأسرة من غذاء ولباس ولوازم مدرسة وغيرها وقلة الدخل قد تكون متشابهة، وارتفاع الأسعار واحد وظروف الحياة

متشابهة من حيث الحاجة وعدم القدرة على الوفاء بالمتطلبات ولتقارب الظروف الخاصة بأولئك النساء بغض النظر عن مكان السكن جاءت النتيجة بعدم وجود فروق في متوسط درجة الصعوبات الاقتصادية لديهن تبعاً لمكان السكن.

كما أن هذه الظروف المتشابهة في حياتهن تترك أثرها المتقارب على الناحية النفسية والصحية سواء كانت إيجابية أو سلبية، فالضغوط اليومية وتراكم الهموم وضيق العيش يترك أثره من الناحية النفسية والصحية على المرأة التي تتحمل إدارة أسرة بغض النظر عن مكان سكنها، كما أن الحياة السعيدة بتوفر الدخل، وقلة الضغوط، وقلة الهموم ورجد العيش تترك آثارها الطيبة من الناحية النفسية والصحية على المرأة بغض النظر عن مكان سكنها، فهذا الجانب يتأثر بجوانب أخرى أكثر من تأثره بمكان السكن، فكان هناك توافق بين نساء العينة بعدم وجود فروق في متوسط درجة الصعوبات النفسية والصحية لديهن تبعاً لمكان السكن.

كما يوضح الجدول (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير مكان السكن، حيث بلغ مستوى الدلالة التقريبي (0.012).

ولتعرف مصدر الفروقات استخدم الباحث المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية تبعاً لمتغير مكان السكن، جدول (16).

الجدول التالي يبين مصدر الاختلاف في المجال الثاني المتعلق بالصعوبات الاجتماعية والتربوية.

الجدول (16)

المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية تبعاً لمكان السكن

مكان السكن	حضر	ريف	مخيم
حضر		0.003 *	0.482
ريف			0.093
مخيم			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يوضح الجدول (16) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم ويسكنن في المناطق الحضرية، وبين اللواتي يسكنن في المناطق الريفية، حيث كانت متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية لدى النساء اللواتي يدرن أسراً ويسكنن في الريف أقل منها لدى النساء اللواتي يدرن أسراً ويسكنن في الحضر.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن منظومة العلاقات الاجتماعية في المناطق الريفية ما زالت متماسكة وقوية ومتينة، حيث أن العائلات والأسر تتشارك فيما بينها في الأفراح والأفراح، وما زال التزاور بينهم مستمراً، وتفقد الجيران والعائلات المستورة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي للأسر التي فقدت معيها الرجل وأصبحت تحت إدارة المرأة، وهذه القيم متوارثة ومستقاة من الدين ومن العادات والتقاليد المنتقلة من جيل على جيل، فالجار حريص على جاره، والعائلات تساند الأفراد الذين يعيشون في وضع صعب، ويتكاتفون في المحن، ولا يتقبلون فكرة العيش كأنهم أغراب عن بعضهم، إضافة إلى اهتمام أقارب الأبناء بهم ورعايتهم لهم ومراقبتهم في الريف أكثر من الحضر تبعاً لطبيعة العلاقات الاجتماعية، كما أن مسألة المعاناة لدى أسرة لا تبقى طي الكتمان بل سرعان ما تنتشر بين الناس في الريف فيحاول كل إنسان أن يقدم كل ما يستطيع من دعم ومساندة، وهذا يختلف عن الحضر الذي تختلف كثير من قيمه الاجتماعية عن الريف فالعلاقات محدودة، والجار لا يعرف جاره الذي يسكن بجواره في العمارة، والكل مشغول بحياته الخاصة، ولا يتدخل في حياة الآخرين، كما أن مظاهر التكافل والتعاون تكاد تكون معدومة في الحضر؛ وكل ما سبق يجعل الصعوبات الاجتماعية لدى المرأة التي تدير أسرة في المناطق الريفية أقل منها في المناطق الحضرية.

كما أن الأبناء في الريف غير منفتحين على الحياة كأبناء الحضر، فهم ملتزمون أكثر بالبيت وقريبون من أمهاتهم وقليلو التأثر بمتطلبات العصر من ملابس تواكب الموضة ولوازم مدرسية مشكلة ومتطلبات ترفيهية تكنولوجية، كما أنهم حريصون على استغلال الوقت في الدراسة وفي العمل للمساهمة في دعم الأسرة والتخفيف من معاناتها، كما أنهم بعيدون عن التمرد والخروج عن إرادة الوالدين، وهم بعيدون عن صخب الحضر وتطوراتها، والصداقات التي قد تكون سبباً في

الوقوع في الانحراف بسبب القرب من أماكن اللهو والانفتاح، وفي هذا اختلاف جلي بين الأبناء في الريف والحضر وهذا الاختلاف سيكون لصالح المرأة التي تدير أسرة في الريف من حيث قلة الصعوبات التربوية التي ستواجهها في إدارة الأسرة من هذا الجانب مقارنة مع المرأة التي تدير أسرة في الحضر.

كما بين الجدول (16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم ويسكن في الحضر وبين اللواتي يسكن في المخيمات، والنساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم ويسكن في الريف وبين اللواتي يسكن في المخيمات.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى قرب المخيمات من الحضر وترابط العمران بين هذه الأماكن إلى درجة حدوث تلاحم بين السكان في المخيم والحضر وانخراطهم معاً في بوتقة واحدة، وهذا التقارب المكاني ترك أثره على النواحي الاجتماعية والتربوية فأصبحت هذه الظروف متشابهة، فغالبية يعشن في ظروف اجتماعية متشابهة من ناحية نظرة المجتمع، والحاجة إلى الانخراط به، والمشاركة في شؤونه وغيرها، كما يواجهن حياة تربوية متقاربة من حيث طبيعة الأبناء ومتطلباتهم وقربهم من أماكن اللهو والاختلاط التربوي في المدارس بينهم، وانفتاحهم على مغريات التقدم والتطور؛ ولذلك جاءت الاستجابات تجاه الصعوبات في هذا المجال متقاربة بين النساء اللواتي يدرن أسراً في الحضر وبين اللواتي يدرن أسراً في المخيم، فالقرب والتشابه بين الظروف وحدة وجهة النظر تجاه هذه الصعوبات.

كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى تشابه الظروف الاجتماعية والتربوية بين الريف والمخيم، فطبيعة الحياة في الريف تتشابه مع حياة المخيم في المحافظة على الحياة الاجتماعية المتماسكة التي تسودها علاقات البيت الواحد من حيث التزاور والمجاملات والتعاون وتفقد الأقارب كما أن غالبية الأسر في الريف المخيم من نوع الأسرة الممتدة، التي تحافظ على تقاليد معينة، كالعمل الجماعي، ودعم الأفراد، والتزاور، ورعاية الأسر التي تواجه صعوبات بسبب طلاق أو ترميل أو سجن لرب الأسرة، كما أن معرفة الناس ببعضهم، وإطلاع غالبية الناس على مشاكل بعضهم، يدفع

أهل الخير إلى مد يد العون للأسر المستورة وخصوصاً التي تديرها أسرة في المناسبات كرمضان والأعياد، مما يجعل حياة أولئك النساء مستقرة اجتماعياً حيث يراعى المجتمع هذه الأسر، وينظر إليها نظرة تسودها المحبة والعطف والحنان وهذا بدوره يخفف الصعوبات الاجتماعية التي قد تواجهها المرأة التي تدير أسرة.

ومن ناحية تربوية تتشابه ظروف التربية في الريف مع المخيم حيث بساطة الحياة التي تجعل تعامل الأم مع أبنائها سهلاً، وتجعل السيطرة عليهم ممكنة، وربما يكونوا سبباً في التخفيف عنها، وفي مراعاتها، ورعايتها، والالتزام بتوجيهاتها وهذا يخفف من الصعوبات التي قد تواجهها من الناحية التربوية، إضافة إلى الحرص على دعم الأسرة، ورعاية شؤونها، كما أن الأمهات أكثر التصاقاً بالبيت مما يزيد الروابط بين أفراد الأسرة، كما أن كلمة الأم وتوجيهاتها على الأبناء لها قيمة عالية، وهي ذات تأثير كبير عليهم، كما أن الأمهات حريصات على أبنائهن من ناحية التعليم، ومهتمات بمستقبل أبنائهن، وهذه الأمور المتشابهة بين النساء اللواتي يدرن أسراً في الريف والمخيم جعلت الاستجابات على الصعوبات الاجتماعية والتربوية متقاربة مما أدى إلى تقارب وجهات النظر نحو هذه الصعوبات فزالت الفروق.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة في مجال الصعوبات الاجتماعية مع دراسة الآغا (2011) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات الصعوبات الاجتماعية التي تواجه الأمهات التي تدير أسرة في قطاع غزة تعزى لمتغير مكان السكن.

النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

نصت الفرضية السادسة "الخاصة بالسؤال الثامن" على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير الدخل الشهري.

وللوقوف على دلالة الفروق بين درجة الصعوبات التي تواجهها النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الدخل الشهري، تم استخدام اختبار كروسكال ويلس غير المعلمي (Kruskal-Wallis) والجدول (17) يوضح دلالة تلك الفروق للمجالات الأربعة، كما يوضح

الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة لمجالات الدراسة لجميع مستويات متغير الدخل الشهري.

الجدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالة الفروق في درجات الصعوبات لأفراد العينة تبعاً لمتغير الدخل الشهري

المجال	الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار χ^2	مستوى الدلالة التقريبي
الأول (الصعوبات الاقتصادية)	أقل من 1000 شيقل	124	3.8683	.55207	53.847	*.000
	1000 - 3000 شيقل	82	3.2220	.72206		
	أكثر من 3000 شيقل	24	2.7972	.98481		
الثاني (الصعوبات الاجتماعية والتربوية)	أقل من 1000 شيقل	124	3.4227	.86049	10.165	*.006
	1000 - 3000 شيقل	82	3.1664	.77510		
	أكثر من 3000 شيقل	24	2.8603	1.07291		
الثالث (الصعوبات النفسية والصحية)	أقل من 1000 شيقل	124	3.3683	.65011	10.301	*.006
	1000 - 3000 شيقل	82	3.0542	.72267		
	أكثر من 3000 شيقل	24	3.0972	.88908		
الكلي	أقل من 1000 شيقل	124	3.5368	.59721	23.716	*.000
	1000 - 3000 شيقل	82	3.1427	.60870		
	أكثر من 3000 شيقل	24	2.9267	.93261		

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يوضح الجدول (17) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاقتصادية، والاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية، وعلى المجال الكلي للصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الدخل

الشهري، حيث بلغ مستوى الدلالة التقريبي لل صعوبات الاقتصادية (0.000) ولل صعوبات الاجتماعية والتربوية (0.006) ولل صعوبات النفسية والصحية (0.006) ولل مجال الكلي (0.000).

ولتعرف مصدر الفروق استخدم الباحث المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات (الاقتصادية، والاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية، والكلية) تبعاً لمتغير الدخل الشهري، الجداول (18) (19) (20) (21).
الجدول التالي يبين مصدر الاختلاف في المجال الأول المتعلق بالصعوبات الاقتصادية.

الجدول(18)

المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاقتصادية تبعاً لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	أقل من 1000 شيقل	1000 – 3000 شيقل	أكثر من 3000 شيقل
أقل من 1000 شيقل		* 0.000	* 0.000
1000 – 3000 شيقل			0.087
أكثر من 3000 شيقل			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

الجدول التالي يبين مصدر الاختلاف في المجال الثاني المتعلق بالصعوبات الاجتماعية والتربوية.

الجدول(19)

المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية تبعاً لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	أقل من 1000 شيقل	1000 – 3000 شيقل	أكثر من 3000 شيقل
أقل من 1000 شيقل		* 0.009	* 0.018
1000 – 3000 شيقل			0.280
أكثر من 3000 شيقل			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

الجدول التالي يبين مصدر الاختلاف في المجال الثالث المتعلق بالصعوبات النفسية والصحية.

الجدول (20)

المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات النفسية والصحية تبعاً لمتغير الدخل

الشهري

الدخل الشهري	أقل من 1000 شيقل	3000 - 1000 شيقل	أكثر من 3000 شيقل
أقل من 1000 شيقل		* 0.001	0.209
3000 - 1000 شيقل			0.748
أكثر من 3000 شيقل			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

الجدول التالي يبين مصدر الاختلاف في المجال الكلي.

الجدول (21)

المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات بشكل عام تبعاً لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	أقل من 1000 شيقل	3000 - 1000 شيقل	أكثر من 3000 شيقل
أقل من 1000 شيقل		* 0.000	* 0.003
3000 - 1000 شيقل			0.383
أكثر من 3000 شيقل			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

وقد أشارت جميع الجداول إلى أن متوسطات درجة الصعوبات (الاقتصادية، والاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية، والكلية) تزيد عندما يكون دخل المرأة التي تدير أسرة في محافظة طولكرم أقل من (1000) شيقل. بالمقارنة مع اللواتي يتراوح دخلهن الشهري بين (1000-3000) شيقل، وبالمقارنة مع اللواتي يزيد دخلهن الشهري عن (3000) شيقل.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن غالبية فئات المجتمع الفلسطيني وشرائحه تعاني من عدم كفاية الموارد المالية وزيادة المصاريف وتبعات المناسبات، وبما أن المرأة موضوع الدراسة جزء من هذا المجتمع فهي تعاني كما المجتمع، والدخل القليل ينعكس على كل مجالات الحياة في الأسرة فظروف الحياة الصعبة، وزيادة متطلباتها وتحول الكماليات إلى ضروريات تجعل التعايش مع هذا القدر القليل من الدخل صعباً، فمبلغ (1000) شيقل لا يلبي إلا النزر اليسير من متطلبات الأسرة فهل سيكفي هذا المبلغ للغذاء والمسكن والتعليم والدواء؟ ولا يؤثر الدخل القليل على الناحية الاقتصادية التي تتطلب من رب الأسرة توفير الحاجات الكثيرة للأسرة من مسكن ولوازمه ومأكل ومشرب ومصاريف أبناء في المدارس والجامعات فحسب بل يؤثر على الناحية الاجتماعية المتعلقة بالعلاقة مع المجتمع والنظرة إلى المجتمع ونظرة المجتمع إلى الطرف الآخر، وفي انتظار الدعم من المجتمع أو عدم انتظاره، وبالمشاركة الاجتماعية في الأفراح والمناسبات بين الأسر في المجتمع، كما يؤثر على الناحية النفسية، ويؤثر الدخل القليل على الناحية الصحية المتعلقة بتوفر المال للعلاج والأدوية وتوفير متطلبات النظافة التي تؤثر على الصحة، كما تؤثر على الناحية النفسية لرب الأسرة فقلة المال تجعله دائم التفكير بكيفية الالتزام بمتطلبات الحياة فيؤثر الأمر على نفسيته من ناحية العصبية والاكتئاب والتوتر، وهذه الأمور يضيق الرجال بها ذرعاً وهم الأقدر على العمل وعلى زيادة الدخل من خلال أعمال قد تكون شاقة ومتعبة، وسيكون الأمر أكثر تعقيداً على المرأة الأضعف التي تتولى شؤون أسرة كاملة فالمرأة التي تتلقى هذا الدخل القليل في حيرة كيف تلبى ما هو مطلوب منها؟ وبالتالي فهي في ضغط نفسي كبير وتفكير دائم؛ مما ينعكس سلباً على الناحية النفسية لها، وهذه الصعوبات تتناقص وتقل كلما زاد الدخل الشهري عن (1000) شيقل؛ ومن هنا كان متغير الدخل مؤثراً في جميع مجالات الصعوبات حيث زادت درجة الصعوبات على المرأة التي تدير أسرة وتحصل على دخل شهري أقل من (1000) شيقل.

كما بينت الجداول (18) (19) (20) (21) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاقتصادية، والاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية، والصعوبات على المجال الكلي التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في

محافظة طولكرم ودخلهن الشهري يتراوح بين (1000-3000) شيقل وبين اللواتي يزيد دخلهن الشهري عن (3000) شيقل.

ويعزو الباحث ذلك إلى التقارب بين هذين الدخلين، حيث أنهما يؤثران على درجة الصعوبات في كل المجالات بصورة متشابهة إلى درجة كبيرة، فتوفر دخول قريبة تؤثر من ناحية إيجابية أو سلبية على درجة الصعوبات التي تواجه الأسر، وقد تكون هناك اختلافات بسيطة من ناحية الكماليات وبعض المناسبات وبعض الجوانب التربوية، ولكنها للضروريات تكون متشابهة، ومن هنا جاءت الاستجابات متقاربة، وتوحدت وجهات النظر بشكل قريب جداً حول تأثير هذا الدخل على درجة الصعوبات فكانت النتيجة عدم وجود فروق في درجة الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة تعزى إلى هذين الدخلين.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة في مجال الصعوبات الاجتماعية مع دراسة الآغا (2011) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الصعوبات الاجتماعية التي تواجه المرأة الأرملة التي تدير أسرة في قطاع غزة تعزى لمتغير الدخل الشهري. ودراسة أوزاوا و لي (Ozawa & Lee, 2006) في جميع المجالات حيث أظهرت وجود فروق في درجة الصعوبات في جميع المجالات عند المرأة المعيلة تعزى لمتغير الدخل.

كما اختلفت نتيجة هذه الدراسة في مجال الصعوبات النفسية مع دراسة عابد (2008) التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشعور بالوحدة النفسية لدى زوجات الشهداء (الأرامل) تعزى لمتغير المستوى الاقتصادي (الدخل).

النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة:

نصت الفرضية السابعة "الخاصة بالسؤال التاسع" على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم تعزى لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة.

وللوقوف على دلالة الفروق بين درجة الصعوبات التي توجهها النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة، تم استخدام اختبار كروسكال ويلس غير

المعلمي (Kruskal-Wallis) والجدول (22) يوضح دلالة تلك الفروق للمجالات الأربعة، كما يوضح الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة لمجالات الدراسة لجميع مستويات متغير عدد سنوات إدارة الأسرة

الجدول (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد أفراد العينة ودلالة الفروق في درجات الصعوبات لأفراد العينة تبعاً لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة

المجال	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار χ^2	مستوى الدلالة التقريبي
الأول (الصعوبات الاقتصادية)	أقل من سنتين	33	3.4768	.75611	1.170	.557
	من 2 - 5 سنوات	109	3.5878	.73871		
	أكثر من 5 سنوات	88	3.4682	.82254		
الثاني (الصعوبات الاجتماعية والتربوية)	أقل من سنتين	33	3.3708	.77055	13.620	*.001
	من 2 - 5 سنوات	109	3.4625	.80930		
	أكثر من 5 سنوات	88	3.0007	.91926		
الثالث (الصعوبات النفسية والصحية)	أقل من سنتين	33	3.2542	.68240	2.012	.366
	من 2 - 5 سنوات	109	3.2880	.71479		
	أكثر من 5 سنوات	88	3.1439	.73247		
الكلي	أقل من سنتين	33	3.3606	.63654	6.031	*.049
	من 2 - 5 سنوات	109	3.4372	.66054		
	أكثر من 5 سنوات	88	3.1925	.70248		

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يوضح الجدول (22) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاقتصادية، والصعوبات النفسية والصحية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى طبيعة الظروف التي عاشتها أو تعيشها أولئك النساء فقد تكون صعوباتها الاقتصادية سواء كانت عالية أو متوسطة أو منخفضة متشابهة إلى حد كبير خلال سنوات إدارة الأسرة، ولم تختلف بين فترة وأخرى، وبناء عليه كانت الاستجابات متقاربة بين نساء العينة اللواتي يدرن أسراً لفترة نقل عن سنتين أو لفترة بين (2-5)، أو لفترة تزيد عن ست سنوات. كما أن ذلك عائد إلى أن الصعوبات الاقتصادية تنتوع بناء على كل فترة ولا بد أن كل من أولئك النساء عاشت الصعوبات بنفس الطريقة خلال سنوات الإدارة فكانت الاستجابات بناء على ما عايشه وما يعايشه من صعوبات متقاربة، فمستوى غلاء المعيشة المضطرب سنوياً له انعكاساته السلبية وخصوصاً مع الثبات النسبي للرواتب، أو مع قلة الدخل لدى بعض النساء، كما أن السنوات قلت أو كثرت تبقى للأسرة متطلبات متشابهة فالجميع بحاجة إلى طعام وشراب ولباس ولوازم بيت ولوازم أبناء والكثير الكثير فلذلك كانت الإجابات بناء على حاجة كل من أولئك النساء وبما أن كل واحدة تعاني وفق حاجاتها وبما أن الجميع يعاني كانت النتيجة بعدم وجود فروق في متوسط درجات الصعوبات الاقتصادية بناء على متغير عدد سنوات إدارة الأسرة.

ويعزو الباحث النتيجة بالنسبة لمجال الصعوبات النفسية والصحية إلى أن كل مرحلة لها صعوباتها النفسية والصحية وهناك تشابه كبير بين ما تعانيه كل من أولئك النساء من ناحية نفسية وصحية، فالصعوبات هي صعوبات فالحالة النفسية والصحية تبقى متأثرة وعند الجميع بلا استثناء بغض النظر عن فترة إدارة الأسرة سواء كانت قصيرة أو طويلة، ولا يعقل أن تخلو حياة المرأة التي تدير أسرة من صعوبات نفسية وصحية في فترة وتعود لها في فترة أخرى، وعلى جميع الأحوال سواء كانت هذه الصعوبات عالية أو متوسطة أو منخفضة فإنها موجودة وإلى درجة كبيرة متشابهة فتقاربت الاستجابات وكانت النتيجة بعدم وجود فروق في متوسطات درجات الصعوبات النفسية والصحية لديهن بناء على متغير عدد سنوات إدارة الأسرة.

كما يوضح الجدول (22) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية، وعلى المجال الكلي للصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة، حيث بلغ مستوى الدلالة التقريبي للصعوبات الاجتماعية والتربوية (0.001). وللمجال الكلي (0.049)

ولتعرف مصدر هذه الفروق استخدم الباحث المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية، والمجال الكلي للصعوبات تبعاً لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة، الجدول (23) (24).

الجدول التالي يبين مصدر الاختلاف في المجال الثاني المتعلق بالصعوبات الاجتماعية والتربوية

الجدول (23)

المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية تبعاً لعدد سنوات إدارة

عدد سنوات إدارة الأسرة	أقل من سنتين	من 2 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
أقل من سنتين		0.379	0.061
من 2 - 5 سنوات			* 0.000
أكثر من 5 سنوات			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

الجدول التالي يبين مصدر الاختلاف في المجال الكلي.

الجدول (24)

المقارنات الثنائية لدلالات الفروق في درجة الصعوبات الكلية تبعاً لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة.

عدد سنوات إدارة الأسرة	أقل من سنتين	من 2 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
أقل من سنتين		0.407	0.338
من 2 - 5 سنوات			* 0.014
أكثر من 5 سنوات			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

أشار الجدولان (23) (24) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية، والمجال الكلي للصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم منذ فترة تتراوح بين (2-5) سنوات، وبين

النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم منذ فترة تزيد عن خمس سنوات، حيث كانت متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية والصعوبات على المجال الكلي لدى النساء اللواتي يدرن أسراً منذ فترة تتراوح بين (2-5) سنوات أعلى منها لدى النساء اللواتي يدرن أسراً منذ فترة تزيد عن خمس سنوات.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الصعوبات لدى المرأة التي تدير أسرة في السنوات الأولى من الإدارة تكون كبيرة ومتركمة وجديدة فهي ما زالت ضمن المفاجئة، وما زالت تدرب نفسها على تحمل هذا العبء الجديد، وما زالت تحاول أن تلمم نفسها وتتكب على نفسها في بيتها مشغولة بمستقبلها ومستقبل أبنائها، فتتعرض عن المجتمع، وتضع همها على أسرتها، وتغلق بابها على نفسها، وتتبع عن المجتمع وشؤونه وهذه الأمور تدخل ضمن الصعوبات الاجتماعية، كما أنها في السنوات الأولى حريصة على أبنائها من تغير الأجواء عليهم، وتحاول أن تشعرهم بعدم تغير شيء في حياتهم، وتحرص على تلبية طلباتهم، وتكون خائفة عليهم كثيراً من الصدمات والحالات النفسية بسبب الوضع الجديد الذي يعيشونه بفقدان الأب، وترهق نفسها في تعليمهم حتى لا يهملوا المدرسة، وقد تجد لديهم سلوكاً تمردياً، وبداية انحراف مع الأصدقاء وخصوصاً لمن هم في سن المراهقة، وكل هذا يؤدي إلى زيادة المشكلات التربوية لديها، فالصعوبات جديدة عليها ومازالت في بدايتها، كما يرى الباحث أنه كلما زادت سنوات إدارة الأسرة زادت الخبرة في إدارة الأسرة فالمرأة بعد مرور سنوات كثيرة تكون قد استقرت أمورها بشكل أفضل، وتكون قد اكتسبت خبرة في التعامل مع الصعوبات وآليات علمية ومنطقة من خلال الممارسة والتجربة في التعامل مع الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجهها، حيث توظف التغذية الراجعة التي اكتسبتها في السنوات الأولى؛ ولذلك جاءت النتيجة بوجود فروق في متوسط درجات الصعوبات الاجتماعية والتربوية بين من تدير أسرة من فترة تتراوح بين (2-5) سنوات وبين من تدير أسرة لفترة تزيد عن خمس سنوات.

كما أظهر الجدولان (23) (24) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية، والمجال الكلي للصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم منذ فترة تقل عن سنتين، وبين النساء اللواتي

يدرّن أسراً في محافظة طولكرم منذ فترة تتراوح بين (2-5) سنوات، أو منذ فترة تزيد عن خمس سنوات.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الصعوبات الاجتماعية والتربوية لدى المرأة التي تدير أسرة لفترة تقل عن سنتين تتشابه مع اللواتي يدرّن أسراً لسنوات بين (2-5) أو تزيد عن ست سنوات؛ ويعود ذلك على أن كلاً منهن تواجه صعوبات اجتماعية وتربوية لا علاقة لها بعدد سنوات إدارة الأسرة فالمجتمع واحد والالتزامات الاجتماعية واحدة والالتزام بالبيت بسبب زيادة الأعباء واحدة، وقلة الاختلاط بالمحيط واحدة، وتقليل المشاركة في المناسبات واحدة، والحرص على الأبناء والبقاء بالقرب منهم واحدة، وزيادة الأعباء التربوية واحدة، والاهتمام بشؤون الأبناء واحدة؛ وهذه الصعوبات المتقاربة سواء كانت عالية أو متوسطة أو منخفضة جعلت الاستجابات متقاربة وجعلت النتيجة موحدة.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة في مجال الصعوبات النفسية مع دراسة الشيراوي (2012) التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوب المواجهة والصلابة النفسية لدى المرأة الأرملة التي تدير أسرة تعزى لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة.

واختلفت نتيجة الدراسة في مجال الصعوبات النفسية مع دراسة عابد (2008) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشعور بالوحدة النفسية لدى زوجات الشهداء (الأرامل) تعزى لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة لصالح سنتين أو أقل.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يعرض الباحث في هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إضافة إلى مجموعة من التوصيات، وفيما يلي عرض للنتائج والتوصيات.

النتائج:

1- توصلت الدراسة إلى وجود صعوبات اقتصادية، واجتماعية وتربوية، ونفسية وصحية تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم، حيث تراوحت نسبة الإجابات بالدرجتين (عالية، وعالية جداً) لمجالات الاستبانة بين (40.43%) و (64.34%) وهي نسب تدل على وجود صعوبات تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً بصورة تتراوح بين الجليّة المقلقة والطبيعية العادية.

2- ظهرت الصعوبات الاقتصادية لدى النساء اللواتي يدرن أسراً بصورة جليّة وملفتة للنظر ومقلقة حيث بلغت نسبة الإجابات بالدرجتين (عالية، وعالية جداً) لهذا المجال (64.34%) من وجهة نظرهن.

3- ظهرت الصعوبات الاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية لدى النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم بصورة طبيعية وعادية وغير ملفتة للنظر حيث بلغت نسبة الإجابات بالدرجتين (عالية، وعالية جداً) لهذين المجالين بين (40.43%) و (50.43%) من وجهة نظرهن.

4- مستوى الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم من وجهة نظرهما، أتى بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري (0.68) على الدرجة الكلية للمجالات، وهذا يدل على مستوى متوسط للصعوبات التي تواجههن.

5- تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على المجالات بين (3.22-3.52) وهي متوسطات استجابات تدل على مستوى عالٍ في مجال الصعوبات الاقتصادية، ومتوسط في مجالي الصعوبات الاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية.

6- حصل مجال الصعوبات الاقتصادية على الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.52) بينما حصل مجال الصعوبات الاجتماعية والتربوية على الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي (3.27) وحصل مجال الصعوبات النفسية والصحية على الترتيب الثالث والأخير وبمتوسط حسابي (3.22).

7- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم في جميع المجالات (الاقتصادي، والاجتماعي والتربوي، والنفسي والصحي، والمجال الكلي) تبعاً لمتغير فئة العمر.

8- توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاقتصادية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، ولا توجد فروق بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية في كل من المجال الثاني المتعلق بالصعوبات الاجتماعية والتربوية، وفي المجال الثالث المتعلق بالصعوبات النفسية والصحية، وفي المجال الكلي.

9- توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات الاقتصادية التي تواجه كل من النساء المطلقات والمنفصلات والأرامل، وبين زوجات الأسرى اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم، حيث كانت متوسطات درجة الصعوبات الاقتصادية لدى النساء المطلقات والمنفصلات والأرامل أعلى منها لدى زوجات الأسرى، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة الصعوبات الاقتصادية التي تواجه النساء المطلقات والمنفصلات، والنساء المطلقات والأرامل، والنساء المنفصلات والأرامل اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم.

10- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات النفسية والصحية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير طبيعة العمل، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة الصعوبات

الاقتصادية، والصعوبات الاجتماعية والتربوية، والمجال الكلي للصعوبات التي تواجهها النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

11- الصعوبات الاقتصادية، والاجتماعية والتربوية، والصعوبات على المجال الكلي تقل عند المرأة ذات الوظيفة الدائمة مقارنة بذات العمل الخاص أو الأجرة المتقطعة أو التي لا تعمل، كما أنها تقل لدى ذات العمل الخاص بالمقارنة مع ذات الأجرة المتقطعة أو التي لا تعمل، ولم تظهر فروق في مجال الصعوبات الاجتماعية والتربوية والصعوبات على المجال الكلي بين ذات الوظيفة الدائمة والعمل الخاص، ولم تظهر فروق لدى النساء ذات الأجرة المتقطعة أو اللواتي لا يعملن.

12- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة في كل من مجال الصعوبات الاقتصادية، والصعوبات النفسية والصحية والمجال الكلي، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً عدد أفرادها بين (3-6) أفراد وبين النساء اللواتي يدرن أسراً عدد أفرادها أكثر من (6) أفراد. وتوجد فروق بين متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة، حيث أن متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية لدى النساء اللواتي يدرن أسراً عدد أفرادها أقل من (3) أفراد منها لدى النساء اللواتي يدرن أسراً عدد أفرادها يتراوح بين (3-6) أفراد.

13- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير مكان السكن في كل من مجال الصعوبات الاقتصادية، ومجال الصعوبات النفسية والصحية والمجال الكلي للصعوبات، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير مكان السكن في مجال الصعوبات الاجتماعية والتربوية، حيث أن درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية لدى النساء اللواتي يسكن

الريف أقل منها لدى النساء اللواتي يسكن الحضر، ولا توجد فروق في مجال الصعوبات الاجتماعية والتربوية بين من يسكن في الحضر وبين من يسكن في المخيمات، وبين من يسكن في الريف وبين من يسكن في المخيمات.

14- توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الدخل الشهري في جميع مجالات الصعوبات، حيث أن متوسطات درجة الصعوبات لجميع المجالات تزيد لدى من يقل دخلهن عن (1000) شيقل، وتقل لدى من يتراوح دخلهن الشهري بين (1000-3000) شيقل، أو يزيد عن (3000) شيقل، ولا توجد فروق في جميع مجالات الصعوبات بين من يتراوح دخلهن الشهري بين (1000-3000) شيقل، وبين من يزيد دخلهن عن (3000) شيقل.

15- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة الصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة، في مجالي الصعوبات الاقتصادية، والصعوبات النفسية والصحية، وتوجد فروق تعزى لمتغير عدد سنوات إدارة الأسرة في مجالي الصعوبات الاجتماعية والتربوية، والمجال الكلي حيث كانت متوسطات درجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية والصعوبات على المجال الكلي لدى النساء اللواتي يدرن أسراً منذ فترة تتراوح بين (2-5) سنوات أعلى منها لدى النساء اللواتي يدرن أسراً منذ فترة تزيد عن خمس سنوات، ولا توجد فروق في مجال الصعوبات الاجتماعية والتربوية بين من يدرن أسراً لفترة تقل عن سنتين وبين من يدرن أسراً بين (2-5) سنوات، أو تزيد عن خمس سنوات.

التوصيات:

أولاً- الاهتمام بشكل أكبر بفئة النساء اللواتي يدرن أسراً من الناحية الاقتصادية من قِبَل وزارات الدولة مثل، وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة المرأة، ووزارة شؤون الأسرى، ومن قبل مؤسسات المرأة الداعمة، والمجتمع من خلال:

- 1- زيادة الدعم المقدم لهذه الفئة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، من خلال زيادة المبلغ المعطى لهن، وجعله شهرياً، وتقديم مساعدات عينية.
- 2- تمكين هذه الشريحة اقتصادياً من خلال إخراجها المنزل وإسنادها مادياً من خلال قروض أو منح صغيرة لتتوجه إلى الأعمال الحرة الصغيرة التي تعود بالفائدة على أسرتها ومساعدتها في عمل مشاريع صغيرة مدرة للدخل على الأسرة.
- 3- التركيز على هذه الفئة من خلال مؤسسات المرأة، من خلال توجيه المشاريع المقدمة لهذه المؤسسات إلى تحسين الوضع الاقتصادي لهذه الفئة، وتقديم برامج توعية حول إدارة الأسرة من الجانب الاقتصادي.
- 4- أن يقوم المجتمع بدوره في دعم هذه الفئة اقتصادياً من خلال تشغيلها في المشاريع التي يتولها أفراد المجتمع، وإعطائها أجراً كاملاً غير منقوص، والبعد عن استغلالها بدافع حاجتها.
- 5- جعل الأولوية في التوظيف للنساء الحاملات للشهادات الجامعية من هذه الفئة، سواء كن مطلقات، أو منفصلات، أو أرامل، أو زوجات أسرى؛ حيث يسهم توظيفهن في تخفيف الصعوبات الاقتصادية التي تواجههن.

ثانياً- العمل على معالجة الصعوبات الاجتماعية والتربوية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في فلسطين من خلال:

- 1- قيام وزارة التربية والتعليم، ومديريات التربية في محافظات الوطن بدورها المناسب في مساندة هذه الفئة، من خلال تطوير في المناهج بحيث تتناول الصعوبات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً، وكيفية الحد منها، ودور المجتمع في ذلك، إضافة إلى القيام

ببرامج وأنشطة مدرسية تتناول هذه الصعوبات، وتبين دور المجتمع والأبناء في تحمل مسؤولياته في دعم مديرات الأسر، ومساندتهن، والتخفيف من الصعوبات التي تواجههن.

2- قيام أئمة المساجد بدورهم المهم في توجيه أفراد المجتمع والأبناء للوقوف إلى جانب هذه الفئة ومساندتها، إضافة على طرح القضايا المتعلقة بهن بشكل مستمر في خطب الجمع والأعياد والدروس الدينية، وحلقات العلم، وبيان كيفية إنصاف الإسلام لهن، وتخفيفه عنهن، والأجر العظيم الذي أعده الله لمن يخفف من صعوباتهن.

قيام الإعلام بدوره الحيوي في تناول قضايا هذه الشريحة، من خلال برامج تناقش قضاياهن، وإجراء مقابلات معهن لتعريف الناس بمشاكلهن، وإيصال رسائلهن إلى المجتمع، وبيان كيفية مساندتهن والتخفيف من مشكلاتهن، وتوظيف الإعلام ببرامج غنية موجهة لهذه الشريحة، لتعزيز الثقة بالنفس وإعادة الروح الطموحة لديهن وأشعارهن بأن المستقبل ما زال زاهراً أمامهن وأمام أسرهن.

3- قيام وزارة الشؤون الاجتماعية، وجمعيات المرأة بعقد برامج تثقيفية وتوعوية لهن من خلال المرشحات المتخصصة اللواتي يعملن في هذه المؤسسات، إضافة على برامج التدريب والمساندة التي تهدف إلى التخفيف من مشكلاتهن، ومساعدتهن في التغلب عليها.

ثالثاً- إتاحة الفرصة أمام المرأة وتدريبها على إدارة الأسرة كما الرجل من خلال:

- 1- برامج مدرسية موجهة لكلا الجنسين تبين أن إدارة الأسرة مشتركة بين الرجل والمرأة، وتؤكد على ضرورة توزيع الأدوار وتبادلها.
- 2- ندوات مجتمعية موجهة للرجال تتناول ضرورة إشراك المرأة في إدارة الأسرة وإعطائها فرصة إدارة الأسرة مع زوجها حتى تتمكن من القيام بهذا الدور في حال غياب الزوج أو فقده.
- 3- قيام جمعيات تمكين المرأة ومساندتها بعقد ورشات عمل تشرك فيها النساء لتدريبهن على إدارة الأسرة، وبيان أهمية ذلك بالنسبة لهن، وذلك احتياطاً لأي طارئ قد يواجههن.

4- التأكيد على الدور التكاملي بين الرجل والمرأة في إدارة الأسرة من خلال برامج وطنية متفزة، ومن خلال الخطب في صلاة الجمعة والأعياد، ومعارض الفنون، والتمثيل والمسرح والزجل.

5- العمل على مراجعة شاملة للمناهج المدرسية بهدف عمل توازن في الأدوار بين الرجل والمرأة، وإزالة الأدوار التقليدية التي أعطتها المجتمع لكلا الجنسين لتغيير الفكرة حول هذا الموضوع في أذهان النشء الجديد.

رابعاً- تفعيل مهمة الخدمة الاجتماعية المؤهلة بالفلسفة والأغراض والمناهج والمهارات، التي تسهم في قضايا المجتمع من خلال طرقها المتعددة ومداخلها المختلفة ونماذجها المتعددة، بهدف مساعدة المرأة التي تدير أسرة من خلال تثقيفها ومساعدتها على مواجهة مشكلاتها المختلفة، وتنشئة أبنائها والاستفادة من دخلها بحكمة ووعي.

خامساً- قيام الجمعيات الأهلية بدورها المهم في تمكين المرأة التي تدير أسرة من الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والقانونية.

سادساً- منح المرأة قروضاً ائتمانية للقيام ببعض المشروعات الصغيرة، وتدريبها على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، وتدريبها على بعض الحرف المنزلية، والارتفاع بالقدرة التنافسية لها في سوق العمل من خلال توجيه مزيد من الاهتمام بالتدريب المهني وخاصة في المجالات غير التقليدية، وتشجيع اشتغالها بالصناعات الريفية وتحسين جودة هذه الصناعات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة لها وأسرتها، وضرورة العناية بتوفير وظائف تتناسب وأوضاعها واحتياجاتها، ورفع دخلها، وتوفير خدمات لها والعناية باحتياجاتها.

سابعاً- الاهتمام بالبحث الاجتماعي لدراسة ظروف المرأة التي تدير أسرة، ومعرفة احتياجاتها، والتعرف عليها لمساعدتها على مواجهتها، والاهتمام بالنساء اللواتي يدرن اسراً وضرورة تقييم كافة الخدمات التي تساعدهن على القيام بأدوارهن وحل مشكلاتهن، والتثقيف والتطوير والتنمية كأهداف للخدمة الاجتماعية معهن ، ومساعدتهن على إكمال تعليمهن.

ثامناً- أخذ ظروف المرأة التي تدير أسرة في الاعتبار عند صياغة الخطط التنموية، وإنشاء إسكان خيري مخطط لتحسين الوضع الاجتماعي لها، وإنشاء مؤسسات تهتم بمشكلاتها، والاهتمام بتعليم الأبناء لتحسين الوضع الاجتماعي للأسرة في المستقبل.

تاسعاً- العمل على تخفيف الصعوبات النفسية والصحية التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً من خلال دمجهن في المجتمع، وتشجيعهن على القيام بأدوار قيادية، وتوفير أعمال مناسبة لتخفيف الضغوطات النفسية التي يشعرن بها، إضافة إلى تعزيز الثقة بأنفسهن من خلال وقوف الأهل والأقارب والجيران إلى جانبهن، وتقديم خدمات صحية خاصة لهن، من خلال تحديد أيام لهن لمراجعة العيادات، وإجراء فحوصات مستمرة لهن، والقيام بزيارات طبية لهن في بيوتهن، ومنحهن تأميناً صحياً يشمل أفراد أسرهن.

عاشراً- توجيه الباحثين في دراسات المرأة وعلم الاجتماع نحو إجراء دراسات تتناول المرأة التي تدير أسرة في محافظات فلسطينية أخرى، وأن تتناول هذه الدراسات:

1- درجة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية والنفسية التي تواجه هذه الفئة.

2- متغيرات أخرى لمعرفة أثرها على الصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة كالمؤهل العلمي، ونوع السكن، والحالة الاجتماعية كالعزباء، وزوجة المعاق، وزوجة المريض، وزوجة المغترب وغيرها.

3- تتناول الآليات والطرق التي يمكن أن تسهم في علاج وتخفيف الصعوبات والمشكلات التي تواجه النساء اللواتي يدرن أسراً في فلسطين نتيجة تزايد نسبة هذه الفئة في المجتمع الفلسطيني.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- القرآن الكريم.

- إبراهيم، يوسف حنا (1977) "صعوبات الدارسين والمعلمين والمشرفين في مشروع محو الأمية الإلزامي في قضاء الحمدانية" (رسالة ماجستير غير منشورة) بغداد، العراق.

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (1960) لسان العرب، دار صادر، بيروت.

- الإبراهيم، أسماء بدري (2007) الصحة النفسية لدى عينة من النساء الأردنيات المطلقات. إربد للبحوث والدراسات - الأردن، مج11، ع1، ص ص 159-187.

- أحمد، حسين (2000) التركيب الأسري في الضفة الغربية وقطاع غزة. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) مج 14، عدد 1، ص ص 93-124

- الأغا، ريهام سلامة (2011) "التنبؤ بالسلوك الاجتماعي للنساء الأرامل في ضوء بعض المتغيرات النفسية" (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- الأمم المتحدة (1998) المرأة العربية 1995: اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات، الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، نيويورك.

- الأمم المتحدة (2001) الأسر التي ترأسها نساء في مناطق مختارة من الإسكوا التي تعاني من النزاعات: مسح استطلاعي لصياغة سياسات لتخفيف حدة الفقر. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. نيويورك.

- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله (2001) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسنته وأيامه، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، ج7، دار طوق النجاة.

- البعلبكي، منير (2008) المورد، دار العلم للملايين، بيروت.

- الترمذي، محمد بن عيسى بن موسى بن الضحّاك (1975) سنن الترمذي. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج3، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن موسى بن الضحّاك (1975) سنن الترمذي. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ج4، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- الثاقب، فهد ثاقب (1999) المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي: الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية. مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، الكويت.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009) النتائج النهائية للتعداد - تقرير السكان - محافظة طولكرم. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009) محافظة طولكرم. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009) التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 2007: المؤشرات الأساسية حسب نوع التجمع السكاني. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009) كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (1) رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010) المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات (2010) رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010) فلسطين في أرقام 2009. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010) كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (2) رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (3) رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) فلسطين في أرقام 2010. رام الله - فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012) كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2012. رقم "13" رام الله - فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013) كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2013. رقم "14" رام الله - فلسطين.

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (2009) الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة.

- الحلو، غسان (2007) مستوى ممارسة مديري المدارس الثانوية في مديريات محافظات شمال فلسطين لكفاياتهم الإشرافية من وجهة نظر المعلمين. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) مج (21) ع (4) ص ص 956-1002.

- الدليمي، طارق عبد أحمد؛ والشجيري، ابتسام عباس فرحان (2011) الضغوط التي تواجه المرأة الأرملة وسبل معالجتها. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية - العراق، ع4، ص ص 278-291.

- الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر (1990). مختار الصحاح، دار المعارف، القاهرة.

- الراشد، راشد حمد؛ وآخرون (1988) الطلاق في الإمارات: أسبابه وآثاره الاجتماعية، وزارة العدل والشؤون الاجتماعية، أبو ظبي.

- الشاعر، أنور (ت) الثقافة القانونية لحقوق الأرملة.

<http://www.mowa.gov.ps/armla/papers/thqafa.pdf>

- الشيراوي، أماني عبد الرحمن (2012) أسلوب مواجهة الأرملة للضغوطات النفسية اليومية وعلاقته بالصلابة النفسية. مجلة العلوم التربوية والنفسية - البحرين، مج13، ع1، ص ص 41-12.

- الظفيري، عبد الوهاب محمد (2000). النساء المعيلات للأسرة في حالة غياب الأب: نموذج أسر الشهداء، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مج (26) ع (98) ص ص 228-260.

- العتيبي، نوف محمد صلف (2008) نموذج تصوري لمواجهة مشكلات المرأة المعيلة من منظور الخدمة الاجتماعية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية -مصر، ع (24) ج (1) ص ص 331-385.
- العثمان، وسام (1999) العائلة العربية: دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط1، تحرير: خضر زكريا، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- العنزي، محمد عبد الله (2006) الطلاق وأثره في المجتمع، ورقة عمل مقدمة للحلقة العلمية عن الطلاق في المجتمع السعودي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- العيس، بدور (1995). النساء المعيلات للأسرة، المؤتمر العالمي للمران، بكين.
- الغامدي، محمد سعيد محمد (2009) التكيف الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للمرأة السعودية المطلقة في محافظة جدة. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية -السعودية، مج (1) ع (2)، ص ص 144-188.
- الغانم، كلثم علي (2003). ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات، قطر.
- الفريح، آمال (2006). التكيف الاقتصادي للمرأة السعودية المطلقة. ندوة ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية. مركز البحوث والدراسات الجامعية للبنات بجامعة الملك سعود.
- القاضي، فتحية محمد (2002). "المشكلات التي تواجه المرأة المطلقة وتصور مقترح لطريقة خدمة الفرد في مواجهتها" (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- الهلول، إسماعيل؛ ومحيسن، عون (2013) "المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالرضا عن الحياة والصلابة النفسية لدى المرأة الفلسطينية فاقدة الزوج" مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) مجلد (27) عدد (11) ص ص (2207-2236)
- اليسوعي، لويس المعلوف (1994). المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت.

- بدران، هدي (1994) نساء مسئولات عن أسر. المجلس القومي للأمومة والطفولة، المجلس القومي للسكان، القاهرة.
- بركات، حليم (1984) المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- بركات، حليم (2000) المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- بليتس، إيميليا (2006) العنف المتعلق بالجنس الاجتماعي في فلسطين. ط1، مفتاح: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، القدس.
- بن محفوظ، غادة احمد (2005) "الصورة النمطية المطلقة في ضوء ثقافة المجتمع السعودي" (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- بيبرس، أيمن ضياء الدين (2002) بطلات وضحايا: المرأة والسياسات الاجتماعية والدولية في مصر، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- بيوتنا (2009) المرأة المعيلة ظاهرة عالمية. عالم المرأة، بيوتنا بوابة الأسرة.
<http://byotna.kenanaonline.com/posts/86118>
- تركيه، بهاء الدين خليل (2004) علم الاجتماع العائلي. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- توفيق، هدى (2005) تقييم خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة في المناطق المستحدثة، المؤتمر العلمي الثامن عشر، مج (6) جامعة حلوان.
- جاد، إصلاح (1999) الأسر التي ترأسها نساء: النقاش العالمي والواقع الفلسطيني. منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، القدس ورام الله.

- جبارة، جبارة عطية (1986) *المشكلات الاجتماعية والتربوية*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- جبر، دينا فهمي خالد (2005) *"الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية"* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- جلال، أسماء محمد (2007) *"اختلاف أساليب المتابعة وعلاقتها بالأداء المرحلي لعملية تنفيذ مشروع معاونة المرأة المعيلة"* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- جودة، عبد الوهاب (2004) *الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية: رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل الأسرة والعولمة*. جامعة القاهرة، القاهرة.
- حسن، حسين سرمك (1995) *المشكلات النفسية لأسرى الحرب وعائلاتهم*. ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- حلواني، ابتسام (2006) *ما وراء الطلاق: دراسة استطلاعية على عينة من المطلقين والمطلقات بمدينة جدة*. ندوة ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات الجامعية للبنات بجامعة الملك سعود.
- حليم، نادية؛ وآخرون (2002) *النساء العائلات لأسر في العشوائيات*. المؤتمر السنوي الثالث للبحوث الاجتماعية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- درويش، خليل؛ وآخرون (1995). *أثر بعض المتغيرات الاجتماعية في مكانة المرأة المطلقة: دراسة استطلاعية على عينة من المطلقات في مدينة عمان*، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، جزء (22) ع (6) ص ص 3301-3322.
- خويطر، وفاء (2010) *"الأمن النفسي والشعور بالوحدة النفسية لدى المرأة الفلسطينية المطلقة والأرملة وعلاقتها ببعض المتغيرات"* (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- ذوقان، عرفات صبحي طالب (2010) "المشكلات الاجتماعية والنفسية لزوجات الأسرى الفلسطينيين وتصور لبرنامج مقترح لمواجهتها من منظور العلاج الأسري في خدمة الفرد". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- راشد، راشد محمد؛ وعادل الكسادي و عمران طهوب و عبد الله باقر بوكلاء (1999) الطلاق في مجتمع الإمارات: أسبابه وآثاره الاجتماعية. شؤون اجتماعية - الإمارات، مج16، ع64، ص ص 175-178.
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد (2010) المشكلات الاجتماعية: دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- سعد الله، يسري شعبان (2011) مقياس تمكين المرأة المعيلة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية - مصر، ع (30)، ج (2) ص ص 829-864.
- سليمان، نادية حليم (1995) الفقر والنساء المعيلات لأسر: الأبعاد وسبل المواجهة: تقرير مقدم من الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمي للمرأة ببيكين (1995) رابطة المرأة العربية، القاهرة.
- شاهين، سمر (2009) "قضايا المرأة في الصحافة الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف اليومية" (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة القدس المفتوحة (أبو ديس) القدس، فلسطين.
- شرابي، هشام (1975) مقدمات لدراسة المجتمع العربي. منشورات صلاح الدين، القدس.
- شلبي، ثروت (1990) الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- شهاب الدين، سماح شحاته (2010) الطرق الشرعية لحل المشكلات العصرية للمرأة. ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

- عبيدات، لمياء قطينة (د.ت) مدخل شامل لتحليل مسألة المرأة والتنمية.
<http://www.wafainfo.ps/pdf/40.pdf>
- عابد، وفاء (2008) "الوحدة النفسية لدى زوجات الشهداء في ضوء بعض المتغيرات النفسية" (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.
- عالم، هدى محمد (1995) "بعض العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى الطلاق" بحث ميداني على عينة من المستفيدات من الجمعيات الخيرية بجدة (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- عبد الباقي، زيدان (1977) المرأة بين الدين والمجتمع: سلسلة الثقافة الاجتماعية الدينية للشباب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- عبد الحسين، بشرى (2011) *المشكلات التي تعاني منها المرأة العراقية الأرملة في ظل الظروف الراهنة*. مجلة البحوث التربوية والنفسية - جامعة بغداد، العراق، ع (30) ص ص 221-235.
- عبد الحكيم، نفين صابر (2006) "العلاقة بين ممارسة العلاج الأسري للمرأة المعيلة ومستوى الأداء الاجتماعي لها" (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة حلوان، القاهرة، مصر
- عبد المجيد، هناء محمد السيد (2005) *إسهام طريقة تنظيم المجتمع من المشكلات التي تحول دون استفادة المرأة المعيلة من برامج ومشروعات التنمية الريفية: دراسة مطبقة على قرينتين بمركز المراغة - محافظة سوهاج*. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية - مصر، ع (19) ج (2) ص ص 885-915.
- عبد المنعم، الحسين محمد (2009) *الآثار النفسية والجسمية ومشكلات التفاعل الاجتماعي المترتبة على الطلاق: دراسة مقارنة بين مجموعتين من المطلقات المصريات والكويتيات*. مجلة دراسات عربية في علم النفس - مصر، مج (8) ع (2)، ص ص 315-368.

- عبد الناصر، مرفت (1998) هموم المرأة: تحليل شامل لمشاكل المرأة النفسية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- عبدو، نهلة (2006) المرأة والفقير في الأراضي الفلسطينية المحتلة: مراجعة نقدية للأدبيات. مقدم إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، البيرة، فلسطين.

- علوان، نعمات (2008) الرضا عن الحياة وعلاقتها بالوحدة النفسية دراسة ميدانية على عينة من زوجات الشهداء الفلسطينيين. مجلة الجامعة الإسلامية- غزة، مج (16) ع (2)، ص ص 475 - 532.

- علي، سهير محمد خيرى؛ والعلمي، هالة عبد العزيز محمد (2009) برنامج مقترح للتدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للحد من مظاهر الاغتراب لدى المطلقات. المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة) - مصر، مج (12)، ص ص 5922-6036.

- عياش، شفيق (2004) ظاهرة الطلاق من وجهة نظر نسائية في مدينة البيرة، فلسطين: دراسة ميدانية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، رام الله، فلسطين، ع (3) ص ص 201-231.

- قاسم، هبة (2000) التحديات التي تواجه المرأة العربية في عملية التنمية وآفاقه للمستقبل. المجلس القومي للمرأة، القاهرة.

- محمود، رقيقة سليم (1997) المرأة ومشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمين، القاهرة.

- مركز الرازي للاستشارات النفسية والاجتماعية (2000) الطلاق في المجتمع الكويتي: انتشاره وأسبابه والآثار المترتبة عليه واستراتيجيات مواجهته: دراسة نفسية اجتماعية. منشورات مركز الرازي للاستشارات النفسية والاجتماعية، الكويت.

- مزياد، سمر (2000) مشروعات المرأة الصغيرة في القطاع غير الرسمي في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي. المجلس القومي للمرأة، القاهرة.

- وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون الأسرى، ونادي الأسير (2013) طولكرم.

- وزارة شؤون الأسرى، ونادي الأسير (2013) طولكرم.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Ambert, Ann, (1998) "More divorce facts figures and consequences" **The Vaine Institute of Family**, Canada. Vol. 18 Issue 7, pp.302-328.

- Avendell, Terry (1987) "Woman and the economics of divorce in the contemporary United States" **Signs**. Vol. 10 Issue 6, pp.58-88.

- Bibars, Iman (2001) **Victims and Heroines: Women, Welfare and the Egyptian State**. London, Zed Books.

- Bilge, Barbara and Kaufman, Gladis (1983) "Children of Divorce and One-Parent Families: Cross-Cultural Perspectives" **Journal of Family Relations**, Vol. 32, No. 1, pp. 59-71.

- Bould, Sally (1977) "Female-Headed Families: Personal Fate Control and the Provider Role" **Journal of Marriage and Family**, Vol. 39, No. 2, pp. 339-349.

- Demichele, Kimberly (2009) "Memories of suffering: exploring the life story narratives of twice-widowed elderly women" **Journal of Aging Studies**, Vol. 23 Issue 7, PP. 103-113.

- Fadaak, Talha (2010) "Poverty in the Kingdom of Saudi Arabia: An Exploratory Study of Poverty and Female-Headed Households in Jeddah City" **Social Policy and Administration**, vol.44, no.6, pp.689-707.
- Finley, Ashley Paige (2003) "**Are They the poorest of the poor? Examining Capital Accumulation Among Female Headed, Households in Mexico**" (unpublished PHD thesis) the University of Iowa.
- Fulcher, James and Scott, John (2003) **Household in Sociology**, Oxford University Press Inc, Second edition.
- Kubler-Ross, Elisabeth. and Kessler, David (2005). **On grieve and grieving: finding the meaning of Grief through the five Stages of Loss**. London: Simon & Shuster.
- Mallick, Debdulal and Rafi, Mohammad (2010) "Are Female- Headed Households More Food Insecure? Evidence from Bangladesh" **World Development**. Vol. 38, Issue 4, pp. 593-605
- Merton, Robert, and Nisbet, Robert (1971) **Contemporary Social Problems** , New York, Hart court.
- Ozawa, Martha N. and Lee, Yongwoo (2006) " The Net Worth of Female-Headed Households: A Comparison to Other Types of Households" **Journal Family Relations**, Vol. 55, No. 1, pp. 132-145.
- Razavi, Shakra. (Ed) (2000) "**Gendered Poverty and Well-Being**". Oxford, UK; Malden, Mass: Blackwell Publishers.

- Rogan, Michael (2013 a) "Alternative Definitions of Headship and the 'Feminisation' of Income Poverty in Post-Apartheid South Africa" **Journal of Development Studies**. Vol. 49 Issue 10, pp.1344-1357.
- Rogan, Michael (2013 b) "Poverty and Headship in Post-apartheid South Africa, 1997-2006" **Social Indicators Research**, Vol. 113, Issue 1, pp. 491-511.
- Rokach, Ami (1999) "Cultural Background and Coping With Loneliness" **Journal of Psychology**, Vol. 133 (2) PP. 217-229.
- Silverman, Phyllis. (2004) **Widow to Widow: How the bereaved help one another**. (2ed). New York: Brunner-Rutledge.
- Smajic, Senada and Ermacora, Sergio (2007)"Poverty amongst Female-headed Households in Bosnia and Herzegovina: an empirical analysis" **South East European Journal of Economics & Business**, Issue. 3, pp.69-88
- Speight, Sheila. (2005) **An Analysis of Loneliness and Depression as Experienced By Colorado Southern Baptist Ministers Wives**, (unpublished PHD thesis) Jul Capella University.
- Staten, Lisa Ksy (1998) **Female Households versus Male Headed Households**, Colombia: University of California.
- Stuart, Sheila. (1996) " Female-Headed Families: A Comparative Perspective of the Caribbean and the Developed World" **Gender and Development**, Vol. 4, No. 2, pp. 28-34

- Takane, Tsutomu (2009) "Disparities and diversities among female-headed households in rural Malawi after 20 years of economic liberalization" **Singapore Journal of Tropical Geography**, Vol. 30 Issue 3, pp. 358-372
- Villarreal, Andres & Shin, Heeju. (2008) " Unraveling the Economic Paradox of Female Headed Households in Mexico: The Role of Family Networks" **Journal The Sociological Quarterly**, Vol. 49, No. 3, pp. 565-595.
- Wallerstein, Judith. and Kelly, Joan (1980). **Surviving the Break up: How children and Parents cope with divorce**, New York, Basic Book.
- Wilcox, Sara, and Aaron Aragaki, Charles Mouton, and Kelly Evenson, and Sylvia Wassertheil-Smoller, and Barbara Loevinger (2003) "The effects of widowhood on physical and mental Health, health Behaviors, and Health Outcomes: The Women's Health Initiative. **Health Psychology**, Vol. 22, No.5, pp. 513–522.
- Winchester, Hilary P. M. (1990) " Women and Children Last: The Poverty and Marginalization of One-Parent Families" **Journal Transactions of the Institute of British Geographers**, New Series, Vol. 15, No. 1, pp. 70-86
- Wlasenko, Angela. (2009) **The Good grief workshop: A Case Study**. Unpublished master Thesis, University of Saskatchewan, USA.

- Wolcott, Ilene and Hughes, Jodi (1999). **Towards understanding the reasons for divorce**, Australian Institute of Family Studies working paper no 20.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية:

- (www.rafed.net/woman/المرأة-المجتمع/حقوق-المرأة/29/8/2013)

- (<http://byotna.kenanaonline.com/posts/86117>)

- <http://ar.wikipedia.org/> محافظة- طولكرم. 13/9/2013

- <http://www.khalty.com/Pages/175/house000032.html>. 13/9/2013

- . 14/9/2013<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14816>

الملحقات

ملحق (1)

أسماء المحكمين

الجامعة	اسم المحكم	الرقم
جامعة النجاح الوطنية	أ.د. غسان الحلو	.1
جامعة النجاح الوطنية	د. جوليا دروير	.2
جامعة النجاح الوطنية	د. ناصر الدين الشاعر	.3
جامعة النجاح الوطنية	د. فيصل الزعنون	.4
جامعة النجاح الوطنية	د. سهيل صالحه	.5
جامعة النجاح الوطنية	د. عبد عساف	.6
جامعة النجاح الوطنية	د. مريم الطل	.7
جامعة النجاح الوطنية	د. حسن تيم	.8
جامعة النجاح الوطنية	د. علياء العسالي	.9
جامعة بيرزيت	د. عبد الكريم أبو خشان	.10
جامعة القدس المفتوحة-طولكرم	د. صالح شحادة	.11
جامعة القدس المفتوحة-طولكرم	د. كفاح حسن	.12



ملحق (2)

استبانة

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
ماجستير دراسات المرأة

السيدة الفاضلة،

تحية طيبة وبعد،،

يقوم الباحث بدراسة عنوانها:

"الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم"

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة في جامعة النجاح الوطنية، لذا يرجى الإجابة عن فقرات الاستبانة بموضوعية، بوضع (X) في المكان المناسب، علماً أن كل ما يرد في الاستبانة سيكون موضع تقدير واحترام، وسيعامل بسرية تامة، وسيستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. شاكراً لكنّ حسن تعاونك،،

الباحث: عبد الحكيم بواقنه

أولاً: المعلومات العامة

أرجو وضع إشارة (X) في المربع المناسب:

العمر:				
1.	أقل من 30 سنة	30 - 40 سنة	41 - 50 سنة	أكثر من 50 سنة
الحالة الاجتماعية:				
2.	مطلقة	منفصلة	أرملة	زوجة أسير
طبيعة العمل:				
3.	بوظيفة دائمة	بأجرة متقطعة	بعمل خاص	بلا عمل
عدد أفراد الأسرة:				
4.	أقل من 3 أفراد	3 - 6 أفراد	أكثر من 6 أفراد	
مكان السكن:				
5.	حضر	ريف	مخيم	
الدخل الشهري:				
6.	أقل من 1000 شيقل	1000 - 3000 شيقل	أكثر من 3000 شيقل	
عدد سنوات إدارة الأسرة:				
7.	أقل من سنتين	من 2 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	

ثانياً: فقرات الاستبانة المتعلقة بالصعوبات التي تواجه المرأة التي تدير أسرة (المعيلة):

أرجو قراءة الفقرات بدقة ووضع إشارة (√) أمام العبارة بما يتناسب والدرجة التي تشعرين بها تجاه الصعوبة الواردة في العبارة من وجهة نظرك.

الرقم	الفقرات	الدرجة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
المجال الأول: الصعوبات الاقتصادية:						
1.	أعاني عدم كفاية الموارد المالية للأسرة.					
2.	أشكو زيادة المصاريف وارتفاعها يوماً بعد يوم.					
3.	أواجه صعوبات مالية في المناسبات كبداية العام الدراسي، ورمضان، والأعياد.					
4.	أواجه صعوبات مالية كلما كبر الأولاد وازدادت رغباتهم واحتياجاتهم.					
5.	أواجه صعوبة في تسديد فواتير الكهرباء والماء والصرف الصحي شهرياً باستمرار.					
6.	أعاني قلة الدعم المالي من أهلي وأهل زوجي والمجتمع المحيط.					
7.	أعاني عدم كفاية المساعدات المالية التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية مع التزاماتي الأسرية.					
8.	أعاني صعوبات مالية بسبب تقليد الأبناء وتشبههم بأقرانهم.					
9.	أواجه صعوبة في الحصول على عمل مناسب.					
10.	أشعر بالحاجة إلى المساعدة المادية المستمرة من الآخرين.					
11.	أضطر للاستدانة من الأقارب أو الأصدقاء أو أصحاب المحلات في معظم الأحيان.					
12.	أعاني زيادة الفقر والحرمان داخل أسرتي يوماً بعد يوم.					
13.	أعاني رداءة السكن الذي أسكن فيه، وافتقاره إلى مواصفات السكن الملائم.					
14.	أقلل لجوئي إلى الجمعيات الخيرية بسبب كثرة الإجراءات والشروط التي تطلبها الجمعيات.					
15.	أضطر للعمل في أعمال استغلالية ومتعبة وقليلة الأجر.					

الدرجة	الدرجة				الرقم	الفقرات
	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية		
المجال الثاني: الصعوبات الاجتماعية والتربوية:						
					16.	أقل علاقاتي الاجتماعية بسبب كثرة الأعباء الملقاة على عاتقي.
					17.	أشعر بعدم الرغبة في التعامل مع المحيطين.
					18.	أنزعج من النظرة السلبية التي ينظرها المجتمع المحيط تجاهي.
					19.	أشعر بخوف اجتماعي من زيادة المخالطة والتفاعل مع أقاربي وصديقاتي وجيراني.
					20.	أغلق البيت على نفسي بسبب قسوة المجتمع.
					21.	أعاني الخلافات الدائمة مع الأقارب.
					22.	أشكو كثيراً وأتضجر من الحال الصعبة.
					23.	أحسُّ بالحقد والكراهية على الناس والمجتمع.
					24.	أعاني كثرة الأقاويل والشائعات التي تصدر من أفراد المجتمع.
					25.	أواجه صعوبة في تربية الأبناء وتوجيههم.
					26.	أخاف بشكل زائد على أبنائي من الانحراف.
					27.	أتخوف من رغبة أبنائي الشديدة في ترك المدرسة بحجة العمل لمساندتي.
					28.	أجد صعوبة في ضبط أبنائي والسيطرة عليهم بسبب غياب الضبط الأبوي.
					29.	أعاني السلوك التمردى للأبناء.
					30.	أعاني من غياب أبنائي الطويل عن البيت لأوقات متأخرة من الليل.
					31.	أتضجر من عدم مراعاة الأبناء للحال الذي تعيشه الأسرة.
					32.	أخاف من الضغط على الأبناء خشية حدوث ردود عكسية عليهم.

الدرجة					الرقم	الفقرات
منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً		
المجال الثالث: الصعوبات النفسية والصحية:						
					33.	أشعر بالحرج عند قبول مساعدة من الآخرين.
					34.	أشعر بالخوف والنظرة التشاؤمية للمستقبل.
					35.	أشعر بضعف الثقة بنفسي.
					36.	أشعر بالدونية مقارنة بمن حولي.
					37.	أتجنب الدخول في علاقات مع الآخرين.
					38.	أشعر بالعجز عن القيام بواجباتي تجاه الأسرة.
					39.	أشعر بالضيق والتوتر والاكتئاب من الحياة.
					40.	أعاني من سوء العلاقة مع أفراد أسرتي.
					41.	أتعامل بانفعال زائد مع الأبناء.
					42.	أعاني من الأرق بسبب التفكير الطويل في وضعي ووضع أسرتي الصعب.
					43.	أشعر بحساسية زائدة لأي حديث أو مواقف تدور حولي.
					44.	أشعر بصداع مستمر وآلام في الرأس.
					45.	أشعر بآلام في جسمي بسبب الأعباء الكثيرة.
					46.	أراجع الأطباء بشكل مستمر بسبب الضغوط.
					47.	أشعر بتناقص وزني يوماً بعد يوم.
					48.	أتناول القليل من الطعام مما يؤثر على صحتي.
					49.	أكثر من تناول الأدوية المسكنة والمهدئة.
					50.	أخاف من الأمراض المزمنة بسبب الضغوط النفسية اليومية.

انتهت الاستبانة

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

**The Difficulties Facing Palestinian Female-Headed
Households in Tulkarem Governorate**

By
Abdel Hakim Ahmad Hassan Bawaqneh

Supervisor
Dr. Julia Droeber

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Women Studies, Faculty of Graduate Studies,
An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2014

The difficulties that Palestinian women face as heads of families in Tulkarem Governorate

By

Abdel Hakim Ahmad Hassan Bawaqneh

Supervisor

Dr. Julia Droeber

Abstract

This study discusses the difficulties that Palestinian women face as heads of household in Tulkarem Governorate from their own perspective. It aims at uncovering the existence of economic, social, educational, psychological, and health difficulties that these women are facing in Tulkarem Governorate. It furthermore aims at measuring the degree of the difficulties they face. Moreover, the study tries to show the impact of the variables of age, marital status, nature of work, number of family members, place of residence, monthly income, and number of years as household heads upon the degree of difficulties they face. The research population is made up of all women who are heading a household in Tulkarem Governorate, around 2390 women. From this number a random sample of 250 women was chosen, which represents about 10% of the study population. The researcher employed a descriptive-analytical research method to gather data. In order to fulfil the aims of the study, the researcher prepared a questionnaire based on theoretical literature and relevant studies. This questionnaire was then evaluated by a committee of judges in order to ensure its validity. The stable factors for the categories of the questionnaire were extrapolated by using Cronbach Alpha. The total stable factor for the categories of the questionnaire was 95%. The answers were analysed by using SPSS through Kruskal Wallis and Mann Whitney tests.

The study yielded the following results:

Firstly: the existence of economic, social, educational, psychological, and health difficulties that Palestinian female heads of household in Tulkarem Governorate are facing; economic difficulties appeared to be the most evident and noteworthy as all answers in this area indicated a high or very

high degree (64.34%). The social, educational, psychological, and health difficulties appeared to be natural, ordinary and not particularly noteworthy, as all answers in those areas ranged from 40.43% to 50.43% from the perspective of the study sample.

Secondly: the overall degree to which Palestinian female heads of household face problems in all categories is medium, while the degree of economic difficulties is high, and the degree of social, educational, psychological, and health problems is medium.

Thirdly: the existence of a statistically relevant difference between the average degree of problems the Palestinian female heads of household are facing in Tulkarem Governorate in all categories of difficulties, i.e. regarding the variables of monthly income of less than 1,000 Shekel over 1,000-3,000 Shekel and more than 3,000 Shekel. Also, in the category of economic difficulties with regard to the variable of marital status of wives of political prisoners over divorced or separated women and widows. Also, concerning the variable of the nature of employment of permanent employment over self-employed, intermittent income, and unemployed. In the category of social and educational problems, regarding the variable of number of family members of less than 3 over 3-6. Also, regarding the variable of place of residence of rural over urban areas. With regard to the variable of the nature of employment of permanent employment over self-employed, intermittent income, and unemployed; of self-employed over intermittent income, and unemployed; of intermittent income over unemployed. Regarding the variable of number of years as head of household of 2-5 years over more than 5 years. In the overall category of difficulties concerning the variable of the nature of employment of permanent employment over self-employed, intermittent income, and unemployed; of self-employed over intermittent income, and unemployed; of intermittent income over unemployed. Regarding the variable of number of years as head of household of 2-5 years over more than 5 years.

Fourthly: non-existence of a statistically relevant difference between the average degree of difficulties that Palestinian female heads of household are facing in Tulkarem Governorate in all categories of difficulties regarding the variable of age and monthly income between 1,000-3,000 Shekel and more than 3,000 Shekel and in the category of economic difficulties regarding the variable of number of family members and place

of residence and number of years as head of household and marital status among the divorced and separated women and widows, and in the category of social and educational difficulties regarding the variable of marital status, the number of family members between 3 and more than 6 and between 3-6 members and more than 6 members, as well as the place of residence between urban and rural areas or between rural areas and camps, and the number of years as head of household between less than two years over 2-5 and more than five years, and in the category of psychological and health difficulties regarding the variables of marital status, nature of employment, number of family members, place of residence, and number of years as head of household, and in the overall category of difficulties regarding the variables of marital status, number of family members, and place of residence.

Based on the results of this study, the researcher recommends the following, details of which can be found in the fifth chapter: Greater attention should be paid to the class of women who are heading a household from an economic angle, working towards a decrease in the economic difficulties they are facing, working towards dealing with the social, educational, psychological and health difficulties they are facing, conducting similar studies in other governorates of Palestine, examining the effect of other variables on the degree of difficulties they are facing, such as the educational level, the kind of residence, the marital status as singles, wives of disabled people, wives of the infirm, and conducting research in Palestine to find ways and means to help women who are heading a household and facing difficulties in their lives.